وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية: الحقوق والعلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

تخصص: دراسات مغاربية.

بعنوان:

البعد الاقتصادي للعلاقات الأمريكية الجزائرية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية.

من إعـــداد الطالبة:

- دريس سلـــيمة.

إشـــراف الأســتاذ:

– العطـري عـــلي.

لجنة المناقشة:

- **الأستاذ:** خروبي شوقي.....**رئيسا**
- **الأستاذ:** بن زايد أحمد.....**مناقشا**
- **الأستاذ:**العطري علي.....**مشرفا ومقررا**

السنة الجامعية: 2016– 2017م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية: الحقوق والعلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

تخصص: دراسات مغاربية.

بعنوان:

البعد الاقتصادي للعلاقات الأمريكية الجزائرية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية.

من إعـــداد الطالبة:

- دريس سلـــيمة.

إشـــراف الأستاذ:

– العطـري عـلي.

السنة الجامعية: 2016– 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد والشكر لله تعالى نحمده ونستعينه الذي قدرنا ووفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع والصلاة السلام على الرحمة المهداة حبيبنا المصطفى محمد صل الله عليه وسلم، وجمعنا معه في الفردوس الأعلى، كما نحمده على إلهامنا الصبر طيلة مشوارنا فقد اتخذناه سلاحا لنا في كل خطوت خطوناها.

فكان لنا العون منه فنعم المولى، العلم دواء القلوب العليلة، وشحذ للأذهان الكليلة ونور في الظلمة، وأنسة في الوحشة وصاحب في الوحدة، وشرف للوضيع وعزة للذليل، من تحلى بغيره فهو معطل ومن تعطل منه فهو مقفل، ولا يسعنا ونحن نضع بحثنا هذا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الإمتنان إلى كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل خاصة إلى الأستاذ المشرف: "العطري علي"، الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث ومتابعته معنا خطوة بخطوة ولم يبخل بالنصائح والتوجيهات القيمة، وعلى ما أبداه من تعامل طيب ورعاية علمية جادة وعلى رحابة صدره الواسعة جزاه الله عني كل خير.

وكما أتوجه بجزيل الشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، و على رأسهم الأستاذ "بن زايد أحمد"،وأخص بالذكر الدكتور "دريس عبد الصمد" الذي أفادني بنصائحه القيمة وتوجيهاته وتشجيعه لي.

وفي الأخير أسأل الله عز وجل أن يجعل عملي هذا خالصا في وجهه الكريم ومقبولا عنده ورفعا لأعمالي ومزيدا في حسناتي ويسديه لي يوم الدين يوم لا يقبل فيه الشفاعة و لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا لمن رضي له الرحمن

وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه التابعين له إلى يوم الدين

الإهـــداء:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على من بعث نورا وهداية للعالمين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم خاتم الأنباء وإمام المرسلين ومن صار على هديه إلى يوم الدين، أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال الله فيهما:"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى مصدر الحنان ونبع الأمان ومصدر الخير والاطمئنان، إلى من ربتني فأحسنت تربيتي وصهرت على رعايتي وتعبت من أجلي وانتظرت نجاحي، أمي الحبيبة أطال الله في عمرك عزيزتي الغالية.

إلى من أرشدني لآخذ بأسباب النجاح وغرس في نفسي روح الاجتهاد والمثابرة إلى من ضحى بماله وبما يملك، إلى من علمني حب العلم، إلى من أحسن تأديبي، إلى سر نجاحي وأملي في الحياة أبي العزيز حفظه الله.

إلى روح أخي التوأم بوعمامة رحمه الله وجعل قبره روضة من رياض الجنة

إلى من تقاسموا معي رحم أمي إخوتي أدامهم الله لي: خيرة، شعبان، محمد، فاطمة، محجوبة ونورية.

إلى عصافير المنزل: سيرين، أشواق نسرين، محمد إسلام، أدهم وليد.

والى خالتي فضيلة وابنتها فاطمة الزهراء.

إلى زميلاتي وزملائي الأعزاء

إلى رفيقات العمر، إلى شموع حياتي، إلى اصدق عزيزتي: سارة نور، سارة بن علي، أدام الله محبتنا وجعل السعادة طريقا لهما.

إلى الصديقات: نسيمة، مبروكة، سهام، هاجر، حياة، أسماء، زهية، تركية، وسيلة، خولة، إيمان، العالية، هدى، عفاف، صليحة ونعيمة، وشهيناز

إلى كل من هم في قلبي ولم يكتبهم قلمي.

سليمة

خطة البحث:

مقدمة .

الفصل الأول: الخلفية التاريخيّ للعلاقات الأمريكية الجزائرية.

تمهيد:

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة الحرب الباردة (1962-1989)

المطلب الأول: فترة الرئيس أحمد بن بلة.

المطلب الثاني :خلال حكم الرئيس هواري بومدين

المطلب الثالث: خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية ف ي فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2001).

المطلب الأول: الشق السياسي للعلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة

المطلب الثاني: الشق الأمني للعلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة

المطلب الثالث: الشق الاقتصادي للعلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة.

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: الشق الأمني: الحرب على الإرهاب.

المطلب الثاني: الشق الاقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية

خلاصة.

الفصل الثاني: البعد الاقتصادي للعلاقات الأمريكية الجزائرية

تمهيد.

المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية العالمية كآلية لتحقيق المصالح الأمريكية في الجزائر:

المطلب الأول: فترة الاصلاحات الأولى (1988–2004).

المطلب الثاني: فترة الاصلاحات الثانية (2005–2011).

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: الاستثمارات الأمريكية في الجزائر.

المطلب الثاني: الموارد الطاقوية في الجزائر.

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والإستراتيجية.

المطلب الأول: محاربة الإرهاب وتأمين منابع النفط.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الفرنسي.

المطلب الثالث: المنظور الأمريكي تجاه الجيوستراتيجية الجزائرية.

خلاصة.

الفصل الثالث : النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية الجزائرية

تمهيد:

المبحث الأول: خلفيات الاهتمام الأمريكي بالجزائر

المطلب الأول: النفط الافريقي بؤرة الاهتمام الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الثاني: الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجزائر والولايات المتحدة.

المطلب الثالث: أهمية الطاقة في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال النفط

المطلب الأول: الاستثمار الأمريكي في مجال المحروقات الجزائرية (1990–2014)

المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية متعددة الأطراف في المجال الاقتصادي.

المطلب الثالث: شركة هاليبرتون نموذجا.

المبحث الثالث: التحديات المواجهة للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي.

المطلب الأول: التحديات الداخلية.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية.

المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي.

خلاصة الفصل.

خـــــــاتمة.

مقدمة:

يعرف الوضع الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة وانهيارالاتحاد السوفياتي العديد من التحولات الكبرى حيث تظهر الولايات المتحدة الأمريكية محاولة الاستفراد بالعالم،كقوة عظمى،بصفتها مركز النظام الدولي الجديد،بوجود معظم المؤسسات المؤثرة على أراضيها على غرار صندوق النقد الدولي،البنك العالمي والشركات متعددة الجنسيات،ونظرا لقوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية إذ أن اقتصادها يصنف الأول عالميا،أضحى الارتباط معها مطلب العديد من الدول،ويعتبر النفط من الموارد الاستراتيجية الهامة ضمن السياسة الخارجية الأمريكية التي تستند إلى النفط كمصدر أساسي للوصول إلى موقع القيادة العالمي.

وفي هذا الصدد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر علاقات على مدى التاريخ خاصة في المجال الاقتصادي،كمنطقة اكتسبت أهمية كبيرة بالنسبة لها بحكم امتلاك الجزائر موقع جيو استراتيجي هام،بالإضافة إلى الموارد الطاقوية التي تتوفر عليها،والتي تمثل فيها المحروقات الركيزة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية،اضافة إلى الدور الاستراتيجي للجزائر في ميدان ما يعرف بالإرهاب،حيث أنها وبفضل خبرتها في محاربة الظاهرة أصبحت شريكا لا يستهان به،خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،وسعي الولايات المتحدة الأمريكية لتأمين منابع النفط،الأمر الذي سرع من وتيرة التقارب بين البلدين.

كانت ولاتزال شمال إفريقيا على رأس المناطق التي تسعى الولايات المتحدة لتأمين المناطق الاستراتيجية فيها فأقامت ما يسمى بمشروع الشراكة الأمريكية المغاربية (إيزنستات)،بهدف تحويل

دول المغرب العربي المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية من أجل إقامة التبادل الحر.

فالجزائر هي بمثابة بوابة المغرب العربي لما لها من وزن سياسي واقتصادي في الشمال الإفريقي،هذه المكانة جلبت لها العديد من الاستثمارات الأمريكية خصوصا في المجال النفطي،حيث تعتبر هذه المادة الناضبة كمحدد أساسي للعلاقات بين البلدين،ما يجعلنا نتساءل عن المنظور الذي تتعامل الإدارة الأمريكية من خلاله مع الجزائر،في خضم ما تعرفه من تنافس أوروبي وفرنسي على وجه التحديد حول أولوية الاستثمار في المنطقة.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

تتلخص في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أ -الموضوعية:

- إبراز أهمية الجزائر الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن امتيازات جديدة في منطقة المغرب العربي وفي الجزائر تحديدا عبر مجموعة شركات تقوم بالاستثمارات،خاصة في قطاع المحروقات.
- التعرف على طبيعة العلاقات الأمريكية-الجزائرية ومدى تأثرها بالبعد الاقتصادي،من حيث مجالات التعاون خصوصا فيما يتعلق بالنفط.

- معرفة مكانة الجزائر دوليا من خلال علاقتها مع أكبر دول العالم،الأمر الذي يوضح لنا سبب الاهتمام الأمريكي بالجزائر.

ب –الذاتية:

- رغبة الإسهام في إثراء الدراسات العلمية والزيادة في الرصيد المعرفي.
- ميولي الخاص إلى دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية ودراسة المواضيع التي تدرس علاقات الدول ببعضها البعض نتيجة لتخصصها الذي يرتكز على العلاقات الدولية.
- الإسهام في إعطاء فكرة وصورة عامة حول نوعية العلاقات التي تربط بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في بعدها الاقتصادي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في:

- تعرضه لأحد أبرز الأبعاد التي تعتبر ضرورية في إقامة علاقات وروابط بين الدول،حيث جعل التعاون الاقتصادي وخصوصا في المجال النفطي دول المغرب العربي تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا الجزائر بحكم ما تزخر به من فرص الاستثمار في النفط والغاز.
- إضافة إلى تعرض الموضوع للعلاقات الأمريكية–الجزائرية في الأبعاد الأخرى،حيث تطرقنا للحديث عن الشق الأمني والشق السياسي،على غرار الشق الاقتصادي.

أدبيات الدراسة:

إن الاهتمام بالبعد الاقتصادي للعلاقات الأمريكية-الجزائرية ليس بجديد،حيث تم التطرق إليه عبر كتابات مختلفة تم الاستعانة بها وهي:

- مذكرة ماجستير بعنوان العلاقات الأمريكية-الجزائرية (1992-2004)،لنور الدين حشود،تناول فيها الإطار النظري للعلاقات وإبراز أهم عوامل التقارب والتراجع في العلاقات وتبيان أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين.

- الأبعاد الاستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي (الجزائر،المغرب،تونس) 2001-2008، وهي مذكرة ماجستير لبورويح إسماعيل،تطرق فيها لتطور السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب)وتحديد علاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية مع كل دولة وصولا إلى تحديد أبعادها الاستراتيجية في هذه المنطقة.

- كذلك الاستعانة بكتاب لأمين البار،منير بسكري،الذي يسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي التي تعرف ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن،إضافة إلى أنها منطقة نفطية.

الإشكالية:

أفرزت التطورات الدولية الجديدة العديد من المعطيات التي ساهمت في زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر،حيث وظفت مختلف الآليات والأساليب في اطار تعزيز العلاقات بين البلدين.

الأمر الذي يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

☜ إلى أي مدى ساهم البعد الاقتصادي في توجيه العلاقات الأمريكية الجزائرية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

☜ ما هي المراحل التي مرت بها العلاقات الجزائرية الأمريكية ؟

☜ ما هي أبرز المحددات والأبعاد التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية–الجزائرية؟

☜ إلى أي مدى يلعب النفط دورا محوريا في العلاقات الأمريكية_ الجزائرية ؟

⅄ الفرضيات:

على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

– انفتاح النظام السياسي إضافة إلى التحولات الدولية في النظام الدولي الجديد أتاح له تثمين علاقاته الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

– موقع الجزائر يخدم استراتيجية أمريكا التوسعية خصوصا في المنطقة المغاربية.

– استناد الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الاقتصادية العالمية كآلية لتحقيق مصالحها في الجزائر.

– ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في توطيد العلاقات الأمريكية–الجزائرية بحكم خبرة هذه الأخيرة في محاربة الإرهاب.

– امتلاك الجزائر لمؤهلات طاقوية كبيرة أكسبها اهتمام الشركات الأمريكية للاستثمار خاصة الشركات النفطية مثل شركة هاليبرتون.

– قيام الشراكة الجزائرية–الأمريكية في مجال النفط راجع إلى ما للنفط الإفريقي عموما والجزائري خصوصا من اهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

مجال الدراسة :

أ. المجال الزماني :

تعود العلاقات الأمريكية الجزائرية في إطارها التاريخي وفقا لما أورده المؤرخون، إلى اعتبار الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1771، واستمرت إلى يومنا هذا.

ب.المجال المكاني :

موضوعنا هذا يركز بالبحث و التقصي في العلاقات الاقتصادية ما بين إحدى أهم و أقوى الدول المسيطرة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية مع أبرز دولة ضمن منطقة المغرب العربي ،وهي الجزائر.

الإطار المنهجي:

إن التكامل المنهجي الذي اعتمدنا عليه في بحثنا هذا يجمع بين المناهج و الأدوات العلمية المتبعة في دراسة العلاقات الدولية، و إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية وتحقيق الدقة الموضوعية، فإننا حاولنا قدر الإمكان الالمام و المساعدة بالموضوع، و اعتمدنا في إنجاز دراستنا على المناهج التالية:

– المنهج التاريخي:

من خلال بناء إطار تحليلي و تفسيري لاستعادة الظرف الزمني للعلاقات الأمريكية الجزائرية ، من أجل فهم و معرفة العوامل التي ساهمت في تطورها.

– المنهج التحليلي:

و ذلك من خلال دور الاقتصاد في ربط العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية من الجانب الطاقوي، و خاصة النفط كمحدد للعلاقات بينهما.

– المنهج الوصفي :

لدراسة ظاهرة معينة فإنه لا بد من وصف هذه الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا من أجل شرحها شرحا دقيقا، و لهذا تم توظيف هذا المنهج لوصف وشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع.

– منهج دراسة حالة :

دراسة حالة الجزائر و مدى تأثر اقتصادها بالاستثمارات الأمريكية خصوصا في قطاع المحروقات.

➢ المداخل و الاقترابات :

اقتراب التبعية من حيث تبعية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية خاصة من طرف الولايات المتحدة بالتحديد في مجال المحروقات.

➢ صعوبات البحث أو الدراسة :

لا يخلو أي بحث من صعوبات معينة تحول دون كماليته، فقد واجهتنا صعوبات تمثلت في :

– كثرة المراجع التي لا يمكن حصرها أو الاطلاع عليها كلها، إضافة لضيق الوقت.

– فيما يخص البعد الاقتصادي كمحدد للعلاقات الأمريكية الجزائرية ،فقد واجهتنا صعوبة من حيث قلة المراجع التي تختص بالبحث في الاستثمارات الأمريكية بالجزائر خاصة في المجال النفطي.

➢ تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة ، ففي الفصل الأول تطرقنا إلى الخلفية التاريخية للعلاقات الثنائية لفهم و ضبط واقع العلاقات الأمريكية الجزائرية ،

حيث درسنا مختلف الجوانب السياسية و الأمنية و العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة ، وكيفية تأثيرها على العلاقات بين البلدين.

و في الفصل الثاني تحدثنا عن البعد الاقتصادي بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ما عرفته الجزائر من اصلاحات اقتصادية بمساعدة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي كآلية لتحقيق المصالح الأمريكية في الجزائر، كذلك تم عرض الأهمية الاقتصادية و الأهمية الأمنية والجيو استراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في ظل التنافس الأمريكي الفرنسي.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية الجزائرية، لمعرفة أسس و خلفيات الاهتمام الأمريكي بالجزائر، نظرا لما تملكه الجزائر من ثروات نفطية و غازية هائلة، كذلك تطرقنا لبعض التحديات التي تواجه هذه العلاقة و أفاقها المستقبلية.

الفصل الأول:

تمهيد:

يشكل العامل التاريخي أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية عموما والجزائرية الأمريكية خصوصا نظرا إلى كون تاريخ العلاقات بين البلدين حسن عموما رغم بعض التوترات التي عرفتها من حين لأخر.

وباعتبار أن العامل التاريخي مهم في فهم أي ظاهرة، سيتم اعتماده كأحد العوامل التي تساعدنا في فهم موضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية، من خلال عرض الخلفية التاريخية لعلاقات البلدين، عبر تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة الحرب الباردة (1962-1989).

المبحثالثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2001).

المبحثالثالث: العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة الحرب الباردة (1962-1989)

تعود العلاقات التاريخية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وفقا لما أورده المؤرخون إلى كون الجزائر من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سن ة**1776** إثر حرب الاستقلال التي خاضتها ضد بريطانيا (**1775/1783**)[1]

لكن سوف يتم التركيز في هذا المبحث على الفترة التي أعقبت استقلال الجزائر من خلال التعرض لهذه العلاقات عبر مختلف المراحل التي عرفتها. منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول:فترة الرئيس أحمد بن بلة.

عند التوصل إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين الجزائري والفرنسي في **19** مارس **1962**، وبعد رسالة التهنئة التي بعث بها الرئيس الأمريكي إلى الشعب الجزائري إلا أن الولايات المتحدة لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية رغم اعتراف فرنسا نفسها بها، وذلك تفاديا لإحراج فرنسا، وكرد فعل على ذلك صرحت جبهة التحرير الوطني بأن الولايات المتحدة كانت ضد الثورة وهذا ما تضمنه ميثاق طرابلس في **20** جوان **1962** وعند إعلان الاستقلال بادر الرئيس الأمريكي بإرسال رسالة تهنئة ثانية للشعب الجزائري.

[1] مولود قاسم نايت قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، الجزء الأول، (الجزائر: دار الأمة للطابعة والنشر والتوزيع، 1985)، ص248.

لقد شغل التوجه الجزائري بعد الاستقلال بال الكثير من الساسة الأمريكيين من بينهم السيناتور الجمهوري " **باري قولد ووتر**" ، الذي تساءل قبل الاستقلال بفترة وجيزة قائلا: "ماذا سيصبح الجزائريون على مدى السنين الخمسة أو العشرة القادمة؟ هل سيكونون أصدقاء لنا أم في الاتجاه السوفيتي؟".[1]

من هذا السؤال سنبدأ مع هذه النقطة، فكيف كانت العلاقة بين البلدين في هذه الفترة ؟ وما هي أهم العوامل التي ساهمت في رسم معالمها ؟.

لقد تم اعتراف الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية في **29** سبتمبر **1962**، وكان "**ويليامبورتر**" أول سفير لها في الجزائر في ديسمبر **1962**، إلا أنه وبالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلا في 05 سبتمبر **1963**، وهو ما اعتبره الأمريكيون راديكالية ومعاداة للغرب.

وفي يوم **15** أكتوبر **1962**أبدى الرئيس الجزائري " **أحمد بن بلة**" موافقته لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى من الرئيس الأمريكي " **جون كينيدي**"، بعدها استجاب الرئيس " **بن بلة**" كذلك لدعوة الرئيس الكوبي " **فيدال كاسترو**"، وذلك ما أثار غضب الرئيس " **كينيدي**"، فبرزت حملة أمريكية لإلغاء زيارة الرئيس " **بن بلة**"، بعدما كتبته صحيفة " **الدايلي نيوز**" حيث

[1] ليلى عتيق، (**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**) ، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة ، غير منشورة ،جامعة باتنة ،كلية الآداب والعلوم الانسانية ، قسم التاريخ 2001-2002،ص99.

اعتبرت استضافة متعاطف شيوعي ضرب من الجنون، ورغم ذلك زار الرئيس الجزائري " **بن بلة**" واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكي " **جون كينيدي**" ، واتفق الرئيسان على تقديم مساعدات للجزائر، حيث قدرت هذه المساعدات سنة **1962** بحوالي **38** مليون دولار، وبلغت سنة **1963** حوالي **39** مليون دولار، وبلغت سنة **1964** حوالي **43** مليون دولار.[1]

كما عرفت هذه الفترة اتهام الجزائر الولايات المتحدة بدعم النظام المغربي خلال حربهمع الجزائر في **1963**، بالإضافة إلى امتناعها عن بيع الأسلحة للجزائر، ورغم كل هذا استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات الاقتصادية للجزائر، ويعود ذلك للأهداف الأمريكية في المنطقة على المدى البعيد، إلا أن الولايات المتحدة قررت في **1965** خفض هذه المساعدات إلى غاية تغيير الجزائر لمواقفها المتصلبة اتجاهها.[2]

وباختصار فخلال فترة حكم الرئيس " **بن بلة**" عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تفاوتا في المجالات فكانت منتعشة على الصعيد الاقتصادي إلا أنها تحمل بوادر خلاف عميق على الصعيد السياسي.

[1] نور الدين حشود ،(**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**)،مذكرة ماجستير ، جامعة متنوري ،قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2005،ص25.

[2] Houcine BOUKARA ;idiology and baragmatism in Algerian foreign policy ; B. A (university of Algiers) diploma a nd M. A (university of Lancaster) ; june 1986, P193.

المطلب الثاني :خلال حكم الرئيس هواري بومدين

بحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع الجزائري "**هواري بومدين**" في جوان **1965** على الرئيس "**أحمد بن بلة**" والذي رحبت به أمريكا ، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين يمكن تلخيصها فيما يلي:

بعد **17** يوما من الانقلاب اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة الجزائرية الجديدة، وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس الأمريكي " **جونسن**" معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين.[1]

في هذه الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الدبلوماسي إلى جانب قضايا العالم الثالث، وحركات التحرر، وتصفية الاستعمار، وإقامة نظام اقتصادي عالمي يساوي بين فرص دول الجنوب والشمال، وفي نهاية **1966** وبداية **1967** عرفت العلاقة بين البلدين توترا ملموسا بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للإمبريالية الأمريكية في الفيتنام والشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي هذه الفترة سجل تراجع للمساعدات الأمريكية الاقتصادية للجزائر، حيث بلغت **11** مليون دولار فقط.[2]

[1]Ibid ;P194

[2]Houcine BOUKARA ;op cit ;P195.

مع هذا احتفظت الجزائر بمبدأ التعاون الاقتصادي مع واشنطن، حيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية كشريك تجاري رئيسي للجزائر باستحواذها على **24,4** % من التجارة الخارجية الجزائرية، والملاحظ أن العلاقات الثنائية بين البلدين كانت توازن بين المصلحة والمبدأ.[1]

وفي **06** جوان **1967** قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيلفي حرب **1967**، ومعارضتها للقضية العربية، وتعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين.[2]

وفي نفس السنة عزمت الدول العربية حظر بيع النفط والغاز للولايات المتحدة وبريطانيا، والذي دام **11** أسبوع وانتهى في **12** سبتمبر **1967**.[3]

واستمر التوتر بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لفترة وجيزة حيث أنه وبالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام **1967** إلا أن " **مسعود زقار**" المعروف باسم " **رشيد كازا** "، بقي الدبلوماسي الوحيد السري الذي أيد في معظم الإداراتالأمريكية، وأهله ذلك إلى تكوين شبكة من الاستخبارات التي جعلته يتحكم في المعلومات عبر العديد من الدول، ففي الوقت الذي كانت الجيوش العربية في مواجهة مع الإسرائيليين، كان

[1] نبيل عزاب، كتاب حول العلاقات الجزائرية الأمريكية:
Montada Echorok on line.com ;07-02-2017, 13:25

[2] Nicole GRIMAUD ; la politique étrangère Algérienne 1962-1978 édition Karthala ; Paris ;P149.

[3] Houcine Bokara ; Op cit ;P195.

الأسطول السادس الأمريكي يحوم في البحر الأبيض المتوسط، وبالضبط في نواحي شرشال، وبفضل الشراكات التي قام بها رجل الاستخبارات " **مسعود زقار**" مع القيادة الأمريكية، غادر الأسطول المكان وتم تجنب الكارثة بسلام.

النفوذ الكبير " **لمسعود زقار** " كان بالولايات المتحدة الأمريكية أين تعرف على أبرز الشخصيات كالرئيس السابق "**ريتشارد نيكسون**" الذي استطاع إقناعه باستقبال الرئيس "**هواري بومدين**" سنة **1974**، كما كانت له علاقة مع " **كاسي**" المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية وكذا رائد الفضاء "**فرونك بورمان**" الذي زار الجزائر بدعوة من "**مسعود زقار**" واستقبل من طرف الرئيس "**هواري بومدين**"، علاقاته امتدت أيضا " **لجورج بوشالأب**" قبل أن يصل إلى الرئاسة، والذي أصبح فيما بعد نائبا للرئيس الأمريكي " **ريغن**"، كان "**جورج بوش الأب**" صديقا "**لمسعود زقار**"، وكان أثناء حملته الانتخابية يتنقل عبر الطائرة الخاصة "**لمسعود زقار**"، بدليل أن الرئيس السابق الجزائري" **الشاذليين جديد** " لما زار الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "**ريغن**"، التقى " **بجورج بوش الأب** " الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس وقال للشاذلي: "سلم لي على صديقي زقار".

حيث أنه كان "**لمسعود زقار**" الدور الكبير في تطبيع العلاقات الجزائرية الأمريكية، إذ كان أحد أبرز رجال المخابرات الجزائرية، رجل كانت ترتعد لذكر اسمه المخابرات الفرنسية لمكانته الخاصة لدى عظماء العالم و أقويائهلاسيما من الأمريكيين.

حيث كان "**لمسعود زقار**" الدور الكبير في رسم الدبلوماسية الجزائرية، إذ استطاع أن يقدم خدمات جليلة للجزائر، فقد استغل المجاهد " **مسعود زقار**"علاقاته التي امتدت إلى شخصيات وقيادات أمريكية كعائلة **كيندي وجورج بوش الأب** ، وغيرهم، لتقوية العلاقات الجزائرية الأمريكية.

كما أن له أسلوب متميز في العمل ويعتبر من أقوى القيادات الجزائرية التي عملت في الخفاء، كما تميز بدهاء كبير استطاع أن يخلق جهاز مخابرات لم تعرفه الجزائر من قبل، وكان يتعامل مباشرة مع الرئيس الراحل " **هواري بومدين** " وكان من أصدقائه المقربين جدا، كما كان " **لمسعود زقار**"دور كبير في تأميم المحروقات، حيث كان وراء عملية بيع الغاز السائل لأمريكا في صفقة كبيرة أبرمت مع **شركةالبازو** الأمريكية، وهي العملية التي مهدت لتأميم المحروقات، كما قام إبان الثورة التحريرية بمهمات استخباراتية لصالح الثورة، بالتنسيق مع المرحوم " **بوصوف**"، وظل في ميدان الاستعلامات بعد الاستقلال، إذ كوّن علاقات حميمة مع شخصيات أمريكية نافذة، ويعود له الفضل الكبير في رسم معالم العلاقات الجزائرية الأمريكية.[1]

وحدثت بداية التقارب الجزائري الأمريكي في **مارس 1971**حيث طلب الرئيس الأمريكي نيكسون من الحكومة الجزائرية التدخل لدى سفارة الفيتنام ، فيما يخص المساجين الأمريكيين.[2]

[1] جريدة الخبر 01-03-2012 الملتقى الوطني الثالث حول المعاهدات ، محي الدين عميور.

[2] Nicol GRIMAUD, Op.cit P144.

وفي **11-04-1974** استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما قدمهذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية، وهذه الحادثة تعتبر في حد ذاتها سابقة، حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا ترتبط معها علاقات في تلك الفترة.[1]

ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي "**كيسنجر**"أنه سيكون لها دور مهم في حل قضية الشرقالأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس الجزائري " **هواري بومدين**" خلال **1973-1974** لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط، وتم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد في **22**نوفمبر**1974**.[2]

وببروز مشكل الصحراء الغربية واختلاف وجهات النظر بين الجزائر والمغرب حوله، حاولت الولايات المتحدة التزام الحياد على الأقل في هذه الفترة وذلك حفاظا على مصالحها مع الطرفين، وفي هذه الفترة عرفت العلاقات الجزائرية الأمريكية تحسنا ملموسا، وفي إطار الحوار شمال جنوب وخلال مؤتمر باريس **1974** حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، برز الخلاف بين الجزائر التي تمثل دول العالم الثالث والولايات المتحدة التي تمثل الدول المصنعة ،حول ماهية هذا النظام.

[1]Ibid ; P151.

[2]Hocine Bokara ; Op. Cit, P 198.

وعلى الصعيد الاقتصادي كان لتوقيع صفقة البازو والتي تمت في **10**أكتوبر**1969**، والتي تقضي بتموين الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة بحجم **10** مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع لمدة **25** سنة، والتي تعتبر ضخمة جداً من ناحية حجمها، إلا أنها تعثرت بسبب تأخر الولايات المتحدة في إنشاء مصنع تمييع الغاز الطبيعي بأرزيو، ما تسبب في تأخير البدء بالإنتاج إلى سنة **1978**[1]، وخلال الفترة الممتدة من عقد الاتفاقية إلى بداية الإنتاج **1969-1978** حدثت تقلبات كبيرة في السوق الدولية للطاقة، مما دعا إلى إعادة تقويم أسعار المواد الطاقوية ومنها الغاز، وهي نقطة خلاف بين سوناطراك والبازو، أضف إلى ذلك، بروز المكسيك كدولة مصدرة للغاز فيما بعد، وكان ذلك يعني توفر الغاز للولايات المتحدة من مناطق أقرب وتكاليف أقل، أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى إلغاء هذه الاتفاقية في **1983**.[2]

وفي سنة **1976** أصبحت الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيس للجزائر بدل فرنسا باستحواذها على **24,4**% من التجارة الخارجية الجزائرية.[3]

وما يمكن أن نستخلصه أن العلاقة بين البلدين في هذه الفترة تميزت بالاضطراب تارة والتحسن تارة أخرى، في ظل اختلاف المصالح والتوجه الإيديولوجي، فيمكن أن نجد في كل مرة

[1] عبد السلام بلعيد ، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال** ، (الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 1990)، ص17.
[2] عبد السلام بلعيد ، المرجع نفسه ، ص ،ص 128، 129.
[3] Khiedine HAMADI ;Algerian foreignpolicy towards black Africa, master of arts, center of west African studies university of Birminagham, September 1984, P13.

تقارب على الصعيد الاقتصادي إلا وتأثر بالاختلاف الإيديولوجي المتعلق بالقناعات الأساسية لكل طرف، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمفارقة الإيديولوجية البراغماتية.

المطلب الثالث: خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد

بوفاة الرئيس **هواري بومدين** في أواخر سنة **1978** وبمجيء الرئيس **الشاذلي بن جديد**عادت إمكانية توطيد العلاقات والتقارب بين الجزائر والولايات المتحدة واعتقد الأمريكيون أن السياسة الراديكالية للجزائر اتجاه الولايات المتحدة ستتغير ،وفي السنوات الأولى من حكم الرئيس **الشاذلي بن جديد** جاءت أزمة الرهائن الأمريكيين الذين احتجزهم الطلبة في إيران، إثر اقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة **1979** ، والذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن ، وبرهن ذلك على وزن الدبلوماسية الجزائرية وقدرتها على التعامل مع الأزمات.[1]

لكن إدارة الرئيس "**ريغن**" لم تثمن هذا الانجاز، ولم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل أكثر من ذلك تبنت الاتجاه نحو المغرب ، الحليف الذي تربطهما مصالح حيوية، ودعمت موقفه من قضية الصحراء الغربية بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها، وهذا ما ردت عليه الجزائر باعتبارها خطوة أولى لبسط السيادة المغربية على المنطقة ككل، وبمباركة الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] المكان نفسه.

وعلى صعيد التعاون العسكري فإننا لا نجد أي أثر قبل سنة **1980**، فالجزائر كانت الدولة المغربية الوحيدة التي لم تستفيد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة، على عكس تونس وليبيا والمغرب والمحطة الموالية في جولتنا عبر تاريخ العلاقات بين البلدين في زيارة الرئيس "**الشاذلي بن جديد**" لواشنطن في **17-04-1985** في سابقة تعتبر أول زيارة رسمية من نوعها، وقد تكون بداية التحول في مسار علاقات البلدين.[1]

كما لنا أن نعرج على زيارة أول أسطول أمريكي للجزائر بميناء وهران بتاريخ سبتمبر **1980**، وقبل ذلك وفي نفس السنة اشترت الجزائر طائرات شحن أمريكية، كما شارك الأمريكيون في إنقاذ ضحايا زلزال الأصنام، وقد رأى البعض في شركات الجزائر في هذا الاتجاه رغبة منها في تنويع مصادر تسلحها وتدعيم استقلالها الاقتصادي عن كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي.[2]

اتسم الرئيس " **الشاذلي بن جديد** " بالاعتدال، ما من شأنه أن يؤدي إلى سياسة خارجية أكثر توازنا، وقد جاءت هذه الزيارة في سياق مجموعة أحداث، أهمها الاتجاه نحو تنويع مصادر السلاح، واتفاق الوحدة بين المغرب و ليبيا، الذي اعتبرته الجزائر موجه ضدها بالأساس.[3]

وعن القضايا التي تناولها الطرفان في المباحثات هي:

---

[1] جلولي خيرة،(**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر**)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، تخصص دراسات مغربية،جامعة د. طاهر مولاي بسعيدة 2015-2016 ، ص107.

[2] Ibid ; P.P 201-202.

[3] عمر عز الرجال، أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة ، مجلة "**السياسة الدولية**"، ع 81 ، 1985 ، ص138.

- العلاقات الثنائية خاصة التسلح والجوانب الاقتصادية والتكنولوجية

- المغرب العربي ومشكلة الصحراء الغربية.

- الصراع العربي الاسرائيلي.

- الأوضاع في لبنان.

- قضايا العالم الثالث.

- وتم التركيز على المحورين الأولين [1]،وهو ما يعكس الآفاقالكبيرة للدبلوماسي ة الجزائرية ، وتطلعاتها للعب دور أساس على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي.

من خلال ما سبق فإن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية بصفة عامة، وبالجزائر بصفة خاصة، كان نتيجة لعدة عوامل تتجلى في:[2]

1 خلال حقبة الحرب الباردة نجد العامل الأول يتمثل في التغلغل السوفيتي في إفريقيا في الستينيات والسبعينيات التي سجلت نجاحات عدة في الكثير من المناطق حيث شكل تهديداً لمصالح حلفاء أمريكا الأوروبيين وتحدياً لسياسة الاحتواء التي وضعت الحد من هذا المد.

2 قلق واشنطن من سياسة الرئيس الجزائري " **هواري بومدين**"في الجزائر خاصة على الصعيد القاري من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، وعلى صعيد العالم الثالث – حركة عدم الانحياز –

[1] عمر عز الرجال، نفس المرجع ، ص140.

[2] أمين البار ، منير البسكري ، **مكانة المغرب في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** ، (القاهرة: الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1 .2013)، ص،ص43-44.

وعلى مستوى منظمة الأوبك مسائل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والتعاون السياسي والعسكري الجزائري والليبي السوفيتيالمقلق.

3 العداء الأمريكي لليبيا بدورها في المحيطين والإقليمين العربي والإفريقي ورعايتها للفصائل الفلسطينية واللبنانية والحركات الثورية واليسارية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، نجم عنه حصار اقتصادي عقب أزمة لوكربي، فضلا عن تصنيفها دولة راعية للإرهاب وضمن محور الشر.

4 العامل المتعلق بعلاقة الدول المغاربية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي فقد حرصت الولايات المتحدة منذ التسعينات على تشجيع دور سياسي فعال في المغرب العربي في سبيل إقامة سلام شامل مع إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يمكن الحديث عن العلاقات الأمريكية الجزائرية دون التطرق إلى الإنجاز الدبلوماسي الكبير الذي حققته الجزائر عام **1979** بنجاح مساعيها لإطلاق سراح رهائن السفارة الأمريكية في طهران ، لدى حركة جنوب الفيتنام ومع هذا لم يتغير المنظور الأمريكي للجزائر ، بل أكثر من ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية موقف المغرب من الصحراء الغربية بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها ، هذا ما اعتبرته الجزائر خطوة لبسط سيادة المغرب على المنطقة ككل بمساعدة أمريكية.[1]

[1] نور الدين حشود، المرجع السابق، ص27.

وعن الأحداث التي مست البلاد في **05** أكتوبر **1988**، والمتمثلة في انفجار الشارع الجزائري مطالباً بالتغيير وما تبع ذلك من إلغاء نتائج الدور الثاني من المسار الانتخابي في **1992**، ودخول الجزائر في الأزمة، فما هو الموقف الأمريكي من تعثر المسار الانتخابي في الجزائر؟ وما هو رد الفعل الجزائري على هذه المواقف؟ وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة ما بعد الحرب الباردة (1991– 2001).

يعتبر المجال السياسي أساس لأي تقارب بين الدول كون الإرادة السياسية الحقيقية هي الأرضية لكل اتفاق في أي مجال ، إلا أن هذه القاعدة كانت نسبية في إطار العلاقات الثنائية الجزائرية الأمريكية، وهو ما كان سائداً ، أثناء فترة حكم الرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين**.

ففي حين كانت العلاقات السياسية متعثرة، إلا أن العلاقات الاقتصادية كانت جيدة.

وفي هذه النقطة سنحاول توضيح طبيعة العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، وأهم ما ميزها. فما هو موقف الولايات المتحدة من إلغاء المسار الانتخابي نهاية سنة 1991 في الجزائر ؟

ومن الإصلاحات التي حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة وضعها؟

وبالمقابل فما هو موقف الجزائر من أهم المبادرات الأمريكية وأهمها حرب الخليج الثانية؟

المطلب الأول: الشق السياسي للعلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة

مر المسار الديمقراطي في الجزائر بعدة صعوبات ساهمت في تعثره فبعد إقرار التعددية في دستور **1989** وإجراء أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر في نهاية **1991** وبداية **1992**، فلقد باركت الولايات المتحدة دستور **1989** الذي أقر التعددية، وأيدت إجراء الانتخابات التشريعية لسنة **1991**، حيث وجهت مذكرة رسمية للحكومة الجزائرية سنة **1994** تضمنت:

1 -ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.

2 -ستئناف العملية الانتخابية.

3 -إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

4 -حترام حقوق الإنسان.[1]

غير أنه وبإلغاء المسار الانتخابي في **1992** في الدور الثاني من الانتخابات ليتم فيما بعد إلغاؤها كلياً، بتدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد واعتقال زعيمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ "**عليبلحاج**"و"**عباسالمدني**"، من جهتها كانت الولايات المتحدة تراقب جيداً ما يحدث، وقررت عدم الدخول في علاقات مباشرة مع الجزائر، حيث كان الموقف الأمريكي متذبذباً، ومتقلباً، ولقد حاول الأمريكيون تفادي تكرار تجربة الحليف الضائع التي وقعت مع إيران،

[1] عديلة محمد الطاهر ،(**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1949-2004**)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية والعولمة ، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص105.

لذلك اكتفوا بإبداء الأسف لتعثر المسار الانتخابي والديمقراطي في الجزائر، إذ أن الملاحظ حول الموقف الأمريكي أنه يتسم بنوع من الحذر والتردد من جهة والمنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما أنه يختلف ما بين الجمهوريين والديمقراطيين، ومن الناحية النظرية، وعلى مستوى الخطابات الرسمية، كثيراً ما أكدت الولايات المتحدة أنه على الجزائر التوجه صوب الديمقراطية، وفتح مجال التعددية الحزبية والسياسية وإجراء الانتخابات واحترام حقوق الإنسان.

والنظر إلى مستوى العنف الذي وصل إليه الوضع في الجزائر، شككت الإدارة الأمريكية في إمكانية استمرار وقيام النظام السياسي الجزائري والذي بدا هشاً وضعيفاً.

إن الولايات المتحدة عملت على دعم مختلف الانتخابات التي عرفتها الجزائر، كأحد آليات تجسيد الديمقراطية، وكان هناك توافق بين الجمهوريين والديمقراطيين في هذا الشأن، لكن هناك بعض المواقف التي كشفت عن حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تدعم الديمقراطية التي تهدد مصالحها.

وتجلى ذلك في تفاعلها مع ما أفرزته الانتخابات التشريعية لسنة **1991** التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للانتقاذ بأغلبية المقاعد، حيث أن الإدارة الجمهورية [1] بقيادة **جورج بوش الأب** ساندت بشكل غير مباشر وقف المسار الانتخابي عام **1992**، وذلك عندما اكتفت بالتأسف عن وقف العملية الديمقراطية في الجزائر، إن موقفها فسر آنذاك معاداتها الشديدة لظاهرة الإسلام

[1] الإدارة الجمهورية: الإدارة التي فاز فيها رئيس مرشح من طرف الحزب الجمهوري

السياسي حيث رفضت جملة وتفصيلاً أن يصل إلى الحكم أو حتى يشارك فيه، لكن بعد وصول "**بيل كلينتون**" إلى الرئاسة سنة **1993**، حاولت الإدارة الأمريكية نهج خط بديل عما انتهجته الإدارة الجمهورية من قبل، حيث ركزت أكثر على المسائل الاقتصادية في تعاملاتها مع الجزائر، وارتأت ضرورة التعامل بحكمة مع مختلف ما تفرزه الأوضاع الداخلية الجزائرية، وبالتالي أبدت مرونة في التعامل مع الإسلاميين لاعتقادها بإمكانية وصولهم إلى السلطة وحتى لا يتكرر سيناريو إيران الخمينية من جهة ومن جهة أخرى دعم النظام في مواجهة من أسمتهم بالأصوليين، وظل الموقف بشوبه الحذر والتريث.[1]

أما بعد فشل المفاوضات بين النظام والجبهة الإسلامية للإنقاذ **1994** تغير الموقف الأمريكي مرة أخرى لصالح الإسلاميين، فهناك عدة عوامل تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى هذا الموقف والذي يعتبر في نفس الوقت موقف خطير من قبل العواصم الأوروبية، فواشنطن لا تعتبر الإسلام المحافظ أو المعتدل معاد للغربيين والمؤسسات الحرة، هذا مسموح مادام لا يعادي ولا يتحدى المصالح الأمريكية.[2]

[1] عديلة محمد الظاهر، المرجع نفسه، ص106.

[2] JEAN FRANCOIS COU STILLIERE avec la contribution de Melle HELENE PRESTAT **les Etats Unis et le Maghreb**(Paris:confluences méditerranée ; année 2010).

أما في عام **1995**، عادت الولايات المتحدة إلى السياسة الأكثر دعما للنظام القائم ضد العناصر التي تهدد الاستقرار بما في ذلك الإسلاميين.

لكن واشنطن تريد أن تبقى بعيدة عن إدارة الملف السياسي الجزائري، فالإدارة الأمريكية تراهن على توظيف المزيد من الاستثمارات من طرف فرنسا لتغيير الوضع، باعتبار أن الجزائر ليست مهمة جدا لهم، وأن الدور الثانوي بالنسبة لهم يبقى كافيا.[1]

حيث أنه وبحلول سنة **1995** وقدوم الرئيس الجزائري " **اليامين زروال**" ، تطلع المسؤولون الأمريكيون إلى إمكانية تحقيق الإصلاحات المرجوة، فأعيدت الاتصالات بين الطرفين إلا أن الجهود التي قام بها الرئيس الجزائري لم تكن في مستوى الاتصالات بين الطرفين ولم تكن في مستوى تطلعات الطرف الأمريكي، ورغم ذلك فإن السفير الأمريكي في الجزائر آنذاك السيد "**كازي**" قال أن العلاقة بين البلدين في وضعية جيدة وأن الجزائر تسير في النهج الصحيح الديمقراطي للمؤسسات السياسية والإصلاح الاقتصادي.[2]

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة بقيت متحفظة حول تدخل الجيش في الحياة السياسية في الجزائر.[3]

---

[1]JEAN FRANCOIS COU STILLIERE Les Etats Unis et le Maghreb op cit ,P 09.

[2]El Watan 29/12/1997.

[3]Willan QUANDI ; Flirt contraire ente Washington et Alger ,**Le mond diplomatique**,juillet 2002, P15.

وكانت المحطة الموالية في المسار الديمقراطي بالجزائر هي الانتخابات التشريعية في سنة **1997**، والتي لم تعتبرها الإدارة الأمريكية خطوة حقيقية في سبيل الديمقراطية، واعتبرت أن الحكومة الجزائرية ما هي إلا واجهة مدنية لسلطة فعلية عسكرية تتمثل في أركان الجيش.

في هذا الوقت سعت الجزائر جاهدة لاسترجاع الاستقرار والأمن الداخلي وجعلته أول اهتماماتها ، ما ساهم في تقويض دورها الدبلوماسي المعهود ، وهو ما شكل عاملا مهماً في فتور العلاقة بين البلدين ، خاصة في شقها الأمني.

وخلال سنتي **1997/1996** بدأت العلاقات بين الطرفين في التحسن على الصعيد الأمني، خاصة بعد زوال التردد الذي ميز الموقف الأمريكي اتجاه الحكومة الجزائرية ، وإجمالا فإن التعاون العسكري بين البلدين لم يكن موجوداً بقوة قبل **1997**،حيث اقتصر التبادل على بعض المساعدات الصغيرة ، والمتمثلة أساسا في تكوين (**02**) من الضباط الجزائريين في الولايات المتحدة سنوياً.[1]

وقد أثيرت أيضا قضية المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة ، والذي تم بناؤه بمساعدة صينية.

وفي **27** مارس **1996** استغلت الولايات المتحدة الأزمة المالية في الجزائر، واقترحت إعادة جدولة مليار دولار من الديون الجزائرية مقابل توقيع الجزائر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة

[1]Jean François DAGUSAN les états Unis et la méditerranée édition poblisud, Paris 2000, P36.

النووية، وقد صنفت واشنطن الجزائر ضمن دول الفئة الثالثة، والتي يحضر بيعها أجهزة الإعلام الآلي المتطورة، والتي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية.[1]

خلال سنة **1998** حدث منعرج هام جدا في العلاقات الأمنية بين البلدين، ويعود ذلك للزيارة التي قام بها "**الأميرال جوزيف لوباز**"– قائد القوات البحرية الأمريكية في أوروبا – للجزائر في **10** أوت **1998**، بدعوة من "**الفريق محمد العماري**" قائد أركان الجيش الجزائري، والتي تعد أول زيارة لشخصية عسكرية أمريكية على هذا المستوى العالي، كما مثلت هذه الزيارة نقلة نوعية في التعاطي مع العلاقات الأمنية بين البلدين[2]،تلتها الكثير من الزيارات والأحداث المهمة.

خلال نفس السنة وتحديدا يوم **03** أكتوبر **1998** أي بعد شهر من زيارة " **الأميرال جوزيف لوباز**" للجزائر، تم إجراء تمرين بياني مشترك للبحث والإنقاذ بين القوات البحرية الجزائرية ونظيرتها الأمريكية، التي تمثلت في وحدات من الأسطول السادس الأمريكي، وتعتبر هذه المناورات الأولى من نوعها التي تتم بين البحرية الجزائرية وبحرية غربية منذ الاستقلال، وقد سمي هذا التمرين "**صاركس ميد98**" ، والذي ساهم في تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الجانبين، وخلال نفس

[1]Ibid ;P32.

[2]http://www.bradfod-ac.uk/acad/confres/monitors/russia-mediast.html.

السنة لم تستفد الجزائر إلا من 61 ألف دولار في إطار برنامج "**IMET**"، وهو البرنامج العالمي للتمرين والتربية العسكرية، وهي حصة متواضعة جداً.[1]

وفي **28** سبتمبر **1999** رست الباخرة الأمريكية " **ماوت ويتني**" بالجزائر، وعلى متنها قائد الأسطول السادس الأمريكي " **دانيال مورفي**"، وتأتي هذه الزيارة في إطار توطيد وتعزيز العلاقات بين البحريتين، حيث صرح " **السيد دانيال**" بأن زيارته تأتي في إطار دعم جهود " **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**" وحكومته في طريق الإصلاحات التي تنفذها، وقد بلغت مشتريات الجزائر من السلاح الأمريكي سنة**1999** أكثر من600 مليون دولار.[2]

في **24** أفريل **2000** زار الجزائر " **الأميرال شارل ستيفسون تانب** " القائد الأعلى للقوات الأمريكية بأوروبا، بدعوة من رئيس أركا ن الجيش الوطني الشعبي " **الفريق محمد العماري**" وأجرى خلال هذه الزيارة محادثات مع " **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**" و" **الفريق محمد العماري** "، تمحورت حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك ودائم بين الجزائر وبلاده، لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية.[3]

لتبقى خطوات الجزائر نحو الديمقراطية خجولة إلى غاية الانتخابات الرئاسية **1999**، والتي فاز بها المرشح " **عبد العزيز بوتفليقة** "، ولكن انسحاب المرشحين الستة قبل الانتخابات شكل

[1] مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001 ، ص13.

[2] Le Jeune Indépendant ; 12/12/2002.

[3] El Moudjahid 07/05/2000.

إحدى الجوانب السلبية التي مست هذه الانتخابات، فحسب " **وليام كونت** " الذي يعتبر بأن التغيير الفعلي في العلاقات بين الجزائر وواشنطن جاء سنة **1999** مع انتخاب " **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**"، ويضيف "**كونت**" رغم أن هذا الانتخاب نفسه كان أقرب إلى المهزلة، بسبب انسحاب بقية المرشحين.

وعموماً فإن المسار الديمقراطي المتعثر في الجزائر، أو ما يطلق عليه العجز الديمقراطي والممارسات الانتخابية المشكوك فيها، من شأنه أن يعيق التقارب الجزائري الأمريكي، وقد تجسد ذلك أساساً في الانتقادات التي وجهت لمسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

وعملت إدارة "**جورج بوش الابن**"، على انتهاج نفس الخط الذي اختطاه الديمقراطيون ، حيث أن المقابلة التي اختص بها " **بوش**" الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" سنة **2001**، لم يثر معه فيها أسئلة تتعلق بالأوضاع الداخلية الجزائرية، وإنما آثر فتح الملفات الاقتصادية.

ليستمر بذلك غض الطرف عن الضغط الذي يمكن أن تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الجزائري فيما يخص قضايا الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان.

لكن أحداث **11** سبتمبر **2001**، جاءت لتؤكد عودة المنظار الأمني كعامل رئيس محدد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ومعها حسم الموقف لصالح النظام القائم ضد ما يمكن أن يهدده وفي مقدمته الإسلام السياسي.[1]

وبناء على ما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم حق الديمقراطية في الجزائر، وإنما تهتم فيها بالقدر الذي يخدم مصالحها.

المطلب الثاني: الشق الأمني للعلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة

حيث وكما ذكرنا سابقاً فبإلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية في الجزائر، وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج، على حد تعبير **ويليام كونت**، فمن جهة يعتبر إلغاء النتائج، عملا غير مشروع ومنافي للمبادئ الديمقراطية بكل المقاييس، ومن جهة أخرى فالجبهة الإسلامية للإنقاذ وهي الطرف المقصي والمتضرر الأول من هذا الإيقاف تعتبر من أكبر المنقذين للإدارة الأمريكية، خاصة بعد غزو العراق من خلال التحالف الدولي وهو ما اعتبره أنصار الجبهة الإسلامية والشارع الجزائري عموماً ضربة موجهة ضد الإسلام والمسلمين، ماولد شعوراً عدائياً اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص106.

[2] Wiliam QUANDT, Flirt contraire entre Washington et Alger, **le monde diplomatique** juillet 2002, P15.

لذلك اتسم الموقف الأمريكي من الأزمة في الجزائر بالتأرجح وعدم الثبات فقد حافظت الإدارة الأمريكية على جزء من علاقاتها مع الحكومة الجزائرية، إلا أنها – وعلى الطرف الآخر – أبقت على اتصالاتها سرية مع قيادي الجبهة الإسلامية في أمريكا وأوروبا تحسبا لأي طارئ.

من جهتها أبدت الجزائر وعلى إثر الاضطرابات التي كانت تعيشها إنكفاءا على الداخل وتقلص دورها الإقليمي والدولي بشكل كبير، حيث أنها لم تؤيد التحالف الدولي لضرب العراق، بل كانت ترفضه إلا أن موقفها لم يكن فعالاً.

في هذه الفترة بدأت الظروف الأمنية داخل الجزائر بالتدهور ، ما أدخل البلاد في موجة رهيبة من العنف، بسبب اختيار أنصار الجبهة الإسلامية السلاح للتعبير عن مطالبهم.

بالنسبة للولايات المتحدة ومع مطلع التسعينات، كان الجمهوريون في الحكم وعلى رأسهم الرئيس "**جورج بوش الأب**"، والمعروف عن الجمهوريين، موقفهم العدائي من الإسلام السياسي، خاصة بعد حرب الخليج الثانية والانتقاد الكبير الذي وجه لهم فقد اعتبر الجمهوريون أن ظاهرة الإسلام السياسي تشكل خطرا على مصالحهم وأهدافهم مستقبلا، كونهم يولون أهمية كبيرة للهاجس الأمني في سياستهم الخارجية، وتسيطر عليهم أفكار الزعامة الأمريكية، وضرورة صياغة النظام العالمي الجديد، وفق ما يتضمن وضع الهيمنة التامة للولايات المتحدة على العالم.

إلا أنهم لم يريدوا إظهار العداء للمسلمين، وهو ما تجسده مقولة المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آنذاك "**إدوارد جير جيان**" في عام **1991**، حيث قال: "إن الولايات المتحدة ليس لها ما تضمره للإسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية...وترتاب من الذين يستعملون الدين لتغطية أهدافهم الإرهابية... إن معركتنا الحقيقية هي ضد الإرهاب والعنف وعدم التسامح" [1]. لذلك يمكن أن نسجل أن الموقف الرسمي الأمريكي أظهر ضمنياً ارتياحاً كبيراً لتدخل الجيش وإقصاء الإسلاميين في الجزائر.

وبمجيء الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس " **بيل كلينتون**"، والذين يركزون على موضوعات السياسة الدنيا والاقتصاد المعولم، حاولت الإدارة الديمقراطية الاستفادة من كافة الظروف المحتملة، كما في ذلك إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في الجزائر لتفادي تكرار تجربة الحليف الضائع التي حصلت مع إيران، حيث نجحت الثورة الإسلامية.

لذلك تجنبت الإدارة الأمريكية معاداة أي طرف من أطراف الصراع في الجزائر، كيف تم ذلك بتغليب الأبعاد ذات الطبيعة الاقتصادية على الأبعاد الأمنية، وعدم الإدلاء بأي تصريح يمثل تدخلا في الشأن الجزائري الداخلي؟.[2]

[1] شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني من الموقع الالكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.5html

[2] شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر من الاقتصادي إلى الأمني، المرجع السابق.

وفي هذه الفترة أبدت واشنطن مواقفاً وسياسات متناقصة أحيانا، فمثلاً أبدت مساندتها للنظام الجزائري، في مواجهته مع عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

في حين كانت تأوي على أراضيها أح د قيادي الحزب المحظور: **أنور هدام** الصادر في حقه حكم بالإعدام بالجزائر، وفي سنة **1994** تنبأ كل من السفير الأمريكي بالجزائر" **كازي**"ومجلة "**النيويورك تايمز**"، بسقوط النظام الجزائري خلال ستة أشهر بالنظر إلى ما وصلت إليه الأمور.[1]

وخلال سنة **1995** حيث تم إصدار وثيقة روما، برعاية المنظمة الكاثوليكية سانت ايجيديو من **08** إلى **13جانفي**، وتم ذلك بحضور (**08**) هيئات هي:

- ممثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- جبهة التحرير الوطني.
- جبهة القوى الاشتراكية.
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ.
- الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائرية.
- حزب العمال.
- حزب النهضة الإسلامية.
- حزب أصول الغد.

[1]EL Watan 27/12/1997

وقد دعمت واشنطن هذه المبادرة التي انتقدت الحل العسكري، وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يجري في الجزائر، ولكنها لم تقدم بإدانة أي طرف بل اكتفت بإظهار أسفها ، حيث صرح **ديفيد جونسون** الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية بأن نتائج مبادرة " **سانت ايجيديو**" محاولة جادة لإيجاد حل سلمي للأزمة الجزائرية، وردت الجزائر باعتبار هذه المبادرة ونتائجها تدخلا أجنبيا في شؤونها الداخلية ورفضت ذلك بشكل قاطع وصريح.[1]

بمجيء الرئيس "**اليامين زروال**"أعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين، إلا أن هذه الاتصالات فشلت لأن الرئيس الجزائري لم يحقق الإصلاحات المنشودة في نظر الأمريكيين، في هذه الفترة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأن ما يحدث في الجزائر مواجهة بين سلطة قائمة ومعارضة مسلحة.

وهذا ما دفعها لحظر بيع الأسلحة للجزائر، وتقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها ولكن سنة **1996** بدأت الولايات المتحدة تعدل سياستها ومواقفها اتجاه الجزائر، ويعود ذلك إلى ما يلي:

أ – فشل أرضية روما بالنظر لضعف المعارضة وعدم تقبلها داخلياً بشكل مطلق.

ب بداية استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة.

[1] أحمد مهابة ، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية ، مجلة **السياسية الدولية**، ع128، أفريل 1997، ص138.

ج -الهجوم الإرهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينات.[1]

ومن هنا اقتنعت واشنطن بأن المعلومات والتصريحات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية هي الأصح، فبدأت في تعديل سياستها وإبراز مساندتها للحكومة الجزائرية.

وابتداء من سنة **1996** اعتبرت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية، واستقرارها مهم جداً للمنطقة ككل، لذلك يجب مساعدتها ودعمها، وهذا ما عبر عنه الرئيس "**بيل كلينتون**"، في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس والمتعلق بالاستراتيجية الأمنية الأمريكية للقرن **21**، وجاء فيه:"نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا"،وهذا ما تجلى في الدعم الأمريكي لحكومة الرئيس "**زروال**"في حربها ضد الإرهاب ، ورغم كل ذلك فإن الجزائر صنفت من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة ضمن فئة الدول الفاشلة " **failed state**"، وأدرج اسمها ضمن " **travel warming**" وهي الدول التي يحذر من السفر إليها.[2]

وفي سنة **1997** وتحديداً خلال شهر مارس قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط "**مارتن أنديك**" بزيارة للجزائر وصرح أن بلاده لا تخفي رغبتها في الحضور بالجزائر بشكل قوي،خاصة بعد جهود الإصلاح التي قام بها الرئيس " **زروال**"وهو ما يشكل نقطة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه الجزائر ، حيث صرح السفير الأمريكي بالجزائر " **رونالد نيومان**"في سبتمبر

[1] خالد عمر بن فقه، التطويق الفرنسي والقفز الأمريكي سمات المرحلة الحالية في التعامل الدولي مع دول المغرب العربي ،من الموقع الالكتروني :
www.albayan.co.ae/albayan/2000/7/14/sya/40.htm

[2] La trubrum 19 janvier 2000.

1997 بان بلاده تدعم جهود الإصلاح التي يقوم بها الرئيس " **زروال**" كما أكدت الإدارةالأمريكيةأن النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه حول ضلوعه في المجازر واعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلق السند الدولي.[1]

وبانتخاب الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" في أفريل **1999**، وهو الرجل الدبلوماسي المحنك، الذي شغل منصب وزير الخارجية بين سنتي **1965-1978**،وعموماً رجل متفتح ويحرص على إقامة علاقات مع الغرب، وهذا ما جعل الإدارة الأمريكية تعبر عن ارتياحها لتوليه للرئاسة في الجزائر.

ففي **25** جويلية **1999** وعلى هامش جنازة الملك" **الحسن الثاني**"في الرباط، حصل لقاء وجيز –وغير مبرمج– بين الرئيس " **بوتفليقة**" والرئيس " **بيل كلينتون**"، حيث حفظ هذا الأخير انطباعاً إيجابيا عن الرئيس الجزائري.[2]

وقد عاد "**مارتن أنديك**" كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط، للجزائر في سنة **1999**، حاملاً رسالة من الرئيس "**بيل كلينتون**" إلى الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**"، ورافقه في هذه الزيارة "**رونالد نيومان**" مساعد وزير الدولة المكلف بملف الصحراء الغربية، حيث أكد" **مارتن أنديك**"

[1] خير الدين العايب، الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي، من الموقع الالكتروني :
www.azzaman.com/azzaman/articles/2020/01/01.18/099456.htm

[2] William Quandt.op.cit.P15.

على ضرورة العمل على إتمام وحدة المغرب العربي، ودعا إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة ودول المنطقة والجزائر تحديداً وفق مصالح الطرفين.[1]

وقد بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين يتكاثف، خصوصاً بعد توقيع اتفاق السلام بين إرتيريا واثيوبيا في الجزائر وبمساهمة أمريكية في ديسمبر **2000** وبحضور كاتبة الدولة للخارجية "**مادلين أولبرليت**"، وأثناء التوقيع على هذا الاتفاق طلبت كاتبة الدولة للخارجية رسمي من الجزائر لعب دور في تسوية النزاع القائم في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين[2]، وهذا في حد ذاته يعتبر اعترافا أمريكيا بالدور الدبلوماسي النشط للجزائر، والذي يمكن الوثوق به، خاصة وأن واشنطن تدرك ذلك جيداً من خلال تاريخ الدبلوماسية بين البلدين.

وبفوز الجمهوريينتحت قيادة الرئيس "**جورج ولكر بوش**" فضلت الإدارة الجمهورية الاستمرار في نفس السياسة التي انتهجتها الإدارة الديمقراطية تحت إشراف الرئيس " **بيل كلينتون**"، بالعب على المحاور الهادئة، وهي الدعوة لتحرير الاقتصاد والتعددية السياسية، ودعم المؤسسات النيابية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والالتزام بعدمإبداء أي مبادرة فيما يخص الوضع الجزائري وذلك لسببين:

أ – ضمان أن تكون الولايات المتحدة أقل المتضررين مما يجري في الجزائر.

[1] http://www.arabic news.com/ansub/daily/day/19098/1999090857.html

[2] أسبوعية الأيام السياسية ، العدد 53 ، 30.12.2003.

ب –استفادة الولايات المتحدة من عملية التحول اللبرالي الذي تشهده الجزائر منذ بداية التسعينات.[1]

وقد حصل أول اجتماع بين الرئيس الجزائري " **عبد العزيز بوتفليقة**" والرئيس الأمريكي "**جورج بوش**" في نيويورك بتاريخ **11** جويلية **2001**، وفي هذا اللقاء فضل" **بوش**" فتح الملفات الاقتصادية مع نظيره الجزائري، وتجنب طرح الأسئلة المتعلقة بالوضع الداخلي، ما يعني أن الرئيس الأمريكي كان مقتنعاً، بأن سياسة الولايات المتحدة اتجاه الجزائر، يجب أن تحدد في مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط في الصحراء الجزائرية وليس من خلال خبراء الأمن القومي.[2]

المطلب الثالث: الشق الاقتصادي للعلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة.

على عكس التنسيق السياسي والتعاون الأمني، والذي بدأ في التسعينات بين البلدين، فإن العلاقات الاقتصادية تعود إلى ما بعد الاستقلال **1962**، وكانت مزدهرة خاصة في المجال الطاقوي، الغاز والبترول، حيث وجدت استثمارات كبيرة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

في البداية نحاول إلقاء نظرة سريعة على اقتصاد البلدين لمعرفة إمكانية التقارب الموجود بينهما.

---

[1] شريف عبد الرحمن ، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] نسيمة مسالي ، **التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها** ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، فرع علاقات دولية ، غير منشورة ، جامعة قسنطينة)، 2009 ، ص176.

بالنسبة للجزائر فقد حاولت بعد الاستقلال مباشرة تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الموارد الداخلية، وبالدرجة الأولى على عائدات المحروقات، لتقليل التبعية للخارج، وبعد فشل هذه الاستراتيجية حاولت الجزائر الانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع الاستثمار الأجنبي كخيار بديل.

فلم تكن الجزائر بمنأى عن المتغيرات العالمية بل كانت سباقة وسريعة في الاستجابة لهذه المتغيرات، استهدفت تمرير قرارات هامة لغرض التحول السياسي الاقتصادي، فقد حاولت الجزائر في إطار تغيير اتجاه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ومراعاة إجراءات تحضيرية وتنظيمية وأخذها بعين الاعتبار منها:

- تحضير الأطر القانونية المناسبة للنشاط الاقتصادي.
- الاعتماد على المؤسسة العمومية كعامل أساسي في الإصلاح الاقتصادي بوضعها الجديد.
- اعتبار القطاع الخاص في مجمله استراتيجية مستقبلية متبناة وكبديل للقطاع العام.

هذا ما جسده قيام الرئيس الجزائري الراحل " **هواري بومدين**" في **1971/02/24** بتأميم المحروقات، حيث أنه من مبررات اختيار الذهاب إلى الخصخصة* أو خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر والتي نوجزها في النقاط التالية.

* الخصخصة : وتعني تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بصورة أساسية وهذا عن طريق بيع الأصول والوحدات الانتاجية المملوكة كليا أو جزئياً للقطاع العام.

-اهتمام المؤسسات العمومية بأنشطة غير ملائمة في بعض الأحيان لطبيعتها الاقتصادية حيث ارتفعت المصاريف الإدارية بسبب زيادة العمال فوق الحاجة.

-الرغبة في خفض العجز المتكرر في ميزانية الدولة التي كانت الضامن لأجور العمال وتغطية العجز.

-معاناة المؤسسات العمومية من ضعف القدرة الإنتاجية ومن تراكم الديون وسوء التسيير.

-كما تعتبر الخوصصة مطلب عالمي فرضته شروط العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فليس هناك هامش واسع للحركة والمناورة خارج شروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي الذي وضح شرط الخوصصة كاستراتيجية أساسية لتلقي المعونات المالية.[1]

حيث أنه وبعد تأميم معظم الشركات النفطية الفرنسية في **1971**، تمكنت الشركات الأمريكية من التغلغل في قطاع المحروقات، حتى وصل إلى مستوى مثل أكبر تواجد أمريكي في إفريقيا في مجال المحروقات وصل الأمر أنه من ضمن **20**شركة بترولية أجنبية تنشط في الجزائر، نجد الثلث منها أمريكية.

وأصبحت عقود التنقيب واستغلال النفط تستحوذ عليها الشركات الأمريكية.

[1] عيسى مقيلد ، (**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد التنمية ، الجزائر .جامعة الحاج لخضر – باتنة 2008/2007، ص107.

وعن الأسباب التي تدفع الجزائر للتعاون مع الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي يمكن إجمالها فيما يلي:

1 -كون الولايات المتحدة تمثل القوة الاقتصادية الأولى في العالم، والمنتج الأول للسلع والخدمات في العالم.

2 -تمتلك الولايات المتحدة أكبر نصيب في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، تشكل **18**% من إجمالي الحصص ، لذلك فهي تؤثر بفعالية على سياسة هاتين الهيئتين اتجاه الدول النامية.

3 -المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول النامية وتكون عالية ومتقاربة مع مقدار المساعدات المقدمة من طرف الهيئتين العالميتين،وعلى سبيل المثال سنة **1975** بلغت المساعدات الاقتصادية من طرف الهيئتين **3,8** مليار دولار، والمساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة **4,2** مليار دولار، أما سنة **1989** مساعدات الهيئتين معاً بلغت **11** مليار دولار في حين بلغت المساعدات الأمريكية **9,7** مليار دولار.[1]

-وبالحديث عن الاقتصاد الأمريكي يمكن القول بأنه الأول عالميا ، وعن الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى التقارب اقتصادياً مع الجزائر، تتلخص فيما يلي:

[1] رمزي كلارك وآخرون ، **الامبراطورية الأمريكية** ، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة الشروق، ط1 ، 2001)، ص273.

1 - ضمان تدفق البترول والغاز الطبيعي للولايات المتحدة وحلفائها، بأثمان معقولة لأن احتياطات النفط في شمال افريقيا والشرق الأوسط قدرت بنحو **70**%من إجمالي الاحتياطات العالمية.

2 - تعتبر السوق الجزائرية سوق واعد تضم **30** مليون مستهلك، وإذا ما تم النظر لها في إطار المغرب العربي، فإنه يبدو أكبر، وتمثل الجزائر أرضية خصبة لجلب الاستثمارات.[1]

- **الإطار الثنائي للتبادل الاقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة:**

حيث تتمثل صادرات الجزائر باتجاه الولايات المتحدة أساسا في البترول والغاز، وعن الغاز فإن الجزائر تصدر تقريباً **05**% منه الولايات المتحدة، وهو ما يمثل **22**% من إجمالي ما تستورده الولايات المتحدة من الغاز.[2]

وبالمقابل فإن الصادرات الأمريكية نحو الجزائر، تتمثل حسب السيد " **شكيب خليل**" وزير الطاقة والمناجم الجزائري –سابقا- في منتجات صناعية، تجهيزات ميكانيكية وكهربائية، وأجهزة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والزراعية.

يرى الباحث الجزائري " **الدكتور سالم برقوق** " أن التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزز بمجيء الرئيس الجزائري " **عبد العزيز بوتفليقة** " للحكم سنة **1999**، وبعد

[1] حنان دوبجار ، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ، السياسة الدولية ، ع 127 ، جانفي 1997 ، ص121.
[2] تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أمام مجلس الأعمال الأمريكي الجزائري بتاريخ 2003/09/23.

تخلي ليبيا عن برنامجها للتسلح النووي سنة **2003** واعتبر الأستاذ "**برقوق**" أن الأمن الطاقوي الأمريكي يستند إلى مبدأ جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسية الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكي الشامل.

حيث أن الاستثمارات الأمريكية با لجزائر، والتي تتركز في قطاع المحروقات، قد تطورت خلال السنوات الأخيرة، بفضل عودة الأمن والاستقرار للبلاد وتفعيل العلاقات السياسية والأمنية بين البلدين.

حيث أنه إبتداءاً من سنة **1994**، قبلت الجزائرشروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتحرير الاقتصاد، والإصلاح الهيكلي، وتشجيع القطاع الخاص، فقامت بخوصصة بعض الشركات الوطنية المفلسة، وفتحت العديد من القطاعات أمام الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي وفي مجال الكهرباء أجرت **سونلغاز** محادثات مع (**USStell Marathon Powers**).

في إطار التعاون في مجال تطوير المحطات الكهربائية، وخلال نفس السنة وفي ماي زار " **ديك تشيبني**" الجزائر، رئيس " **مجموعةهاليبورتون**" لبحث إمكانية الاستثمار في مجال المناجم، وفي ماي **1998** زار الجزائر "**بيار سالنجر**" لتقديم تقرير عن فرص الاستثمار في الجزائر.[1]

[1] El Watan 29-12-1997.

وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر سنة **1998** أكثر من **04** مليار دولار، منها **2,156**مليار في مجال النفط و **2.372** مليار خارج مجال النفط، [1]وبقي الاستثمار الأمريكي يتراوح خلال الفترة **2002/1998** بين **4**و5مليار دولار، ليبلغ خلال **2004/2003** أكثر من **05** مليار دولار، حيث توالت العقود التي وقعتها شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية للإفادة من حقول النفط والغاز المنتشرة بكثرة في الصحراء الجزائرية، والجدير بالذكر أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد المملكة العربية السعودية في حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العربي حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مستوى استثنائيا في العام **2000** (حوالي **5,3** مليار دولار).

أما من ناحية استقبال الاستثمارات الأمريكية فإن الجزائر قد جاءت في المرتبة الثالثة عربياً بعد كل من السعودية ومصر (**2002/1998**)، وقد مثل الاستثمار الأمريكي لوحده ثلث الاستثمار الأجنبي في الجزائر في سنة **2002**، ما جعلها في المرتبة الأولى عربياً في استقبال الاستثمار الأجنبي.[2]

وقد قام رئيس" **EXIMBANK**" بزيارة للجزائر في ديسمبر **1999**ويقوم هذا البنك بضمان الاستثمارات الأمريكية بالخارج، وقد قيم درجة مخاطرة السوق الجزائرية ضمن الفئة الرابعة

[1] رامزي كلارك ، ناعوم تشو مسلكي وآخرون ، مرجع سابق ، ص282.

[2] الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

http://www.elmouradia.dz/arabe/president/actives/presidentacti.htm

خلال **2001** بدل الخامسة قبل ذلك، كما يقدر حجم مبادلاته مع الجزائر **1,6** مليار دولار هو الأكبر في شمال إفريقيا، وقد ألغى الحد الأقصى السابق الذي كان مفروضاً على تمويل الصادرات والواردات من وإلى الجزائر، والمقدر بحوالي **02** مليار دولار.[1]

وخلال ماي **2000** أقيم منتدى من طرف المجلس الإفريقي المشترك بعنوان الاستثمار في الجزائر لتعريف المستثمر الأمريكي بالسوق الجزائرية، وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتجها، بحضور وزير الطاقة والمناجم الجزائري " **شكيب خليل**" ، وتم تناول موضوع المؤتمر الآفروأمريكي حول الطاقة النفطية، والذي ستتكفلالولايات المتحدة بتمويل جزء منه، وخلال **2002** تم إدراج الجزائر ضمن برنامج (**GSM102**) من طرق قسم الفلاحة الأمريكي، ورصد له مبلغ **50** مليون دولار لتدعيم شراء المنتجات الفلاحية الأمريكية.[2]

ومن أهم نتائج التبادل الثنائي بين الطرفين نسجل :

1 – إنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر سنة **2002**، والتي تضم **40** عضو وهي تسهر على تعميق المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين ومراقبة وتيرتها.

[1] المرجع نفسه.

[2] http://www.arabicnews.com/ansb/daily/day/000520/2000052054.htsl

2 - تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي (**US-ABC**) رسمياً في **2002/09/16**، وقد شارك في تنظيم المؤتمر الثنائي الوزاري حول الغاز الطبيعي السائل بواشنطن.

ونظم منتدى ناجح حول البنى التحتية، للإنشاء والاستثمار، بواشنطن خلال **2003**والذي جلب اهتمام الإدارة و الكونغرس وبعض المديرين التنفيذيين، كما ينشط المجلس في عدد من القضايا، مثل التعاون في مجال الصناعة والزراعة الغذائية والبترول والتكنولوجيا المعلوماتية.[1]

وقد دخلت الجزائر والولايات المتحدة في نقاش حول اتفاقية الفضاء المفتوح (**Opens Ky**) في سبتمبر **2003**، والمتعلقة بحركة الملاحة الجوية لتعزيز وتقوية العلاقات الثنائية في عدة مجالات، وقد أبدت "**BOEING**" رغبتها في المساهمة في تجديد الأسطول الجوي الجزائري.[2]

وتقوم الوكالة الأمريكية للاستثمارات، بضمان تمويل مصنع لتحلية مياه البحر بالعاصمة والذي أوكل تنفيذه لمجموعة " **أيونيكس**" الأمريكية، وتقدر كلفة المشروع **210** مليون بداية **2005**، وتتكفل هذه الوكالة بتسهيل مساهمة القطاع الخاص الأمريكي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية، وخلال أواخر ديسمبر **2004** قام وفد أمريكي من الوكالة بزيارة

[1] الموقع الالكتروني لرئاسة الجمهورية، مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.

الجزائر، والتقى بمسئولين من وزارة المالية وبنك الجزائر، وهي الزيارة الأولى من نوعها حسبما صرح به "**شكيب خليل**" عقب زيارته لواشنطن ولقائه مع الرئيس المدير العام للوكالة.[1]

- **دعم جهود انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:**

وفيما يخص جهود انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، فإن الولايات المتحدة أبدت في أكثر من مناسبة، استعدادها لتقديم المساعدة للجزائر في هذا الإطار، وتتمثل هذه المساعدات أساسا في تقديم الخبرة الفنية والتقنية، بالإضافة إلى المساعدة في المجال المصرفي والبنكي، لإيجاد قطاع مالي متطور يتماشى مع متطلبات الفترة الحالية، والتي تتسم بتزايد مجال نشاط القطاع الخاص، وتحقيق الانفتاح الاقتصادي، وهو ما نلمسه في تصريح " **كولن باول**" وزير الخارجية الأمريكي السابق بقوله: "نحن نؤيد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، عن طريق تقديم المساعدة الفنية في مجال الأنظمة الضريبية، والقضاء والميزانية والقانون التجاري".[2]

وصرح "**وليام بيرنز**" مساعد الدولة المكلف بالتجارة: "نحن نقدم للجزائر المساعدة التقنية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتسعى الولايات المتحدة لدعم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية

[1] يومية الخبر، 2004/12/25.

[2] المؤتمر الصحفي لكولن باول بالجزائر ، بتاريخ 03.12.2003 من الموقع الالكتروني:
http://usinfo.state.gov/arabic/ws-sub.htm

للتجارة، لأن ذلك سيساهم في إزالة العديد من العراقيل والحواجز الجمركية مما ينشط التبادل التجاري بين البلدين".[1]

ما يمكن قوله بخصوص العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والولايات المتحدة، فإنها كانت عموماً مقبولة، وتعود إلى ما بعد الاستقلال **1962**، بسبب المصالح النفطية الأمريكية في الجزائر، والتي تكرست بعد نهاية الحرب العالمية الباردة، وتحقيق التقارب الإيديولوجي بين البلدين، فمع بداية التسعينيات عرفت المبادلات التجارية بين البلدين تراجعاً بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في الجزائر، إلا أنها مع منتصف التسعينيات وإلى غاية **1999** عرفت نوعا من الانتعاش، وخلال السنوات الأخيرة الأربعة شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية وكمية، حيث بلغت أعلى مستوياتها، بالإضافة إلى تزايد معدلات الاستثمار الأمريكي في الجزائر فاتحة بذلك أفاقاً واسعة للتعاون الاقتصادي بين البلدين على المدى المنظور.[2]

[1] le Jeune Indépendant 10/12/2002.

[2] حشود نور الدين،مرجع سابق، ص65.

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

يعتبر العامل الأمني من بين العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية حيث ظهر بقوة بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، وساهم في تثمين العلاقات الدولية عموماً، والعلاقات الجزائرية الأمريكية محل دراستنا خصوصاً.

فالعلاقات الجزائرية الأمريكية أو التعاون مس العديد من المجالات، فبداية كان هناك تعاون وتبادل اقتصادي، حيث تصدر الجزائر ما نسبة **60**% للولايات المتحدة الأمريكية، وفي حين تستورد منها ما نسبته 20%.

وهذا ما ستنطرق إليه في هذا المبحث، حيث سنرى كيف أخذت العلاقات الجزائرية الأمريكية مساراً جديداً بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، خاصة في زيادة التفاعل السياسي بين البلدين، كيف تغيرت اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الجزائر بعد التجاهل الذي لاقته منها في البداية، هذا التغيير الذي كان من وراءه مصلحة قومية تمثلت في التحالف لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، فالسؤال المتبادر إلى أذهاننا هو كيف ستتحول العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**؟

المطلب الأول: الشق الأمني: الحرب على الإرهاب.

لقد ساهمت التحولات الاستراتيجية لمرحلة ما بعد **11** سبتمبر في ترقية التعامل الأمريكي الجزائري في المجال الأمني خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان خاصة وأنها عانت من هذه الظاهرة ولا تزال تعاني منها.[1]

ويؤكد هذا الاعتراف بالدور الجزائري ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي " **جورج دبليو بوش**" في رسالة بعثها للرئيس الجزائري " **عبد العزيز بوتفليقة**" في جويلية **2004**بمناسبة الذكرى **42** للاستقلال الوطني الجزائري، جاء فيها: "أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مكافحة الإرهاب".

ويعتبر التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب ديناميكيا متعدد الأبعاد، ومتكاملا في الناحية الجغرافية الأمنية، ويتجلى هذا التنسيق في المجالات التالية:

- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب، لأنها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المبهم والغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واحد.

[1] عبد النور بن عنتر، **الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص74.

- **تبادل المعلومات الاستخباراتية :** فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من استراتيجيةوطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي.
- التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكي والجزائري.
- التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية.
- استفادة الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من **121.000** دولار أمريكي في العام **2001** إلى **800.000** دولار أمريكي عام **2008**.[1]

- **مستويات التعاون الأمني بين البلدين :**

أولاً. التعاون العسكري بين البلدين في مجال التدريب والتكوين

تتطلب مكافحة الإرهاب تحضيراً لوجيستيكياً مركزاً أكثر منه إنسانيا من أجل مواجهة عدو حركي قادر على نقل التهديد من منطقة إلى أخرى ومن مستوى إلى آخر في مستوى حجم الإرهاب، فمع حلول سنة **2004** تطور التعاون العسكري بين البلدين، فبعدما كان يقتصر على تبادل المعلومات، تطور إلى مستوى التكوين من خلال استقبال الأكاديمية العسكرية الجزائرية على

[1] محند برقوق،التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب، **مجلة العالم الاستراتيجي** ، (الجزائر: مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد 03، ماي 2008)، ص17.

تقنيات تأمين المناطق الحساسة واستقبال المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة ببسكرة سنة **2006** لبعثة أمريكية بغرض اضطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني في مجال مكافحة الإرهاب.[1]

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع برنامج للتدريبات العسكرية الذي سمي "**فلانشوك**" سنة **2005** خصص هذا البرنامج العسكري للجزائر وأيضاً لدول المغرب العربي بهدف تدريب القوات العسكرية على تقنيات مكافحة الإرهاب لأن عالمية التهديد تتطلب عملية الاستجابة حسب ما تقدمة أدبيات الدراسات الأمنية، [2] كما أنه في سنة **2005** قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر بإطلاق ما يسمى الحوار العسكري والمبادلات العسكرية من أجل التدريب ورفع المستوى العسكري للجيش الجزائري كما شاركت الجزائر في المبادرة الأمريكية للشراكة لمحاربة الإرهاب عبر الصحراء.[3]

ولقد جاء اللقاء الذي جمع كل من الجنرال الجزائري " **أحمد صنهاجي**"، وهو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية مع النائب الخاص لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي " **جوزيف ما كميلان**".

---

[1] سني دحم أمين، المدركات الاستراتيجية اتجاه الجزائر إدارة جورج بوش نموذجاً، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 2890، 16 جانفي 2010.

[2] إسماعيل بوالروايح ، (**الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي ، الجزائر،المغرب، تونس 2001/2008**)،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2010، ص138.

[3] نور الدين حشود، مرجع سابق، ص52.

في **10/09**/نوفمبر **2010** في إطار الحوار العسكري الجزائري حيث اختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الاتفاق عليها لتقوية التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري "**مراد مدلسي**" لواشنطن ولقائه كاتبة وزارة الخارجية الأمريكي ة"**هيلاريكلينتون**"ومسؤولين آخرين حيث أكد الوزير الجزائري أن التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات والتدريب كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تزويد الجزائر بمختلف المعدلات والأسلحة العسكرية المتطورة.

ثانياً: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى الشبه عسكري

بالنسبة للتعاون الشبه عسكري الجزائري –الأمريكي، أو بالأحرى التعاون على مستوى تبادل المعلومات والتنسيق في إطار نشاط قسم المخابرات لكلا البلدين، فقد أدرك المسئولون الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، فقد أسست الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم وذلك كجزء من استراتيجية وطنية لعزله عن خطوط الدعم الخارجي[1]، بالإضافة إلى التنسيق بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي الدفاع الأمريكي الجزائري ، فقد تناولت الصحافة الأمريكية والجزائرية موضوع وجود وكالة سرية في الجزائر منذ **2002**، تتكون من الوكالة المركزية **CIA** ومصالح الأمن الجزائري تحت اسم قاعدة تحالف " **أليانس باز** "، هذه الوكالة أنشئت من أجل تحليل الحركات عبر الوطن للإرهابيين المشبوهين ونشاطاتهم وتحركاتهم.

[1] محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب**، (بيروت مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2009).

فالتعاون بين البلدين على مستوى تبادل المعلومات والمخابرات في محاربة الإرهاب، يتجسد كذلك في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية الجيش الجزائري بمختلف الوسائل والتقنيات والتكنولوجيا لتسهيل ملاحقة الجماعات الإرهابية في مقابل أن تقوم الجزائر بتزويد واشنطن بالمعلومات حول الإرهابيين، كما يظهر التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى الشبه العسكري من خلال قوة العمل المشترك والتي أنشأت تحت قيادة الأسطول السادس لتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا ولتنسيق العمليات الأمريكية مع المنطقة كما تتولى القوة عمليات المراقبة باستخدام إمكانيات الأسطول السادس وتبادل المعلومات الاستخباراتية الأمريكية والقوات العسكرية المحلية ، وتضم هذه القوة سربا من طائرات الاستطلاع الأمريكية يتمركز في جزيرة صقلية، وفي مارس **2004** أعيد تمركزه في جنوب الجزائر بقاعدة تمنراست، وذلك لجمع المعلومات عن تحركات مقاتلي الجماعة السلفية التي تعمل في الجزائر وتشاد وتقديم المعلومات لقوات التشادالتي تشارك في مكافحة الجماعات الإرهابية.[1]

[1] مارينا أوتاوي ، السياسة الأمريكية في الدول المغاربية : مكافحة الإرهاب ليست كافية ، متحصل عليه من الموقع:
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspxid=382

ثالثا : التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى القانوني والقضائي

يتمحور هذا التعاون في مظهرين :

أ –التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين:

تعتبر اتفاقيات تسليم المجرمين أحد مظاهر التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة والبحث عن مرتكبيها والقبض عليهم، فقد يرتكب الجاني جريمته في دولة ويفر إلى أخرى هرباً من المحاكمة أو تنفيذ العقوبة[1]، لذلك فإن تسهيل عمليات تسليم المطلوبين المشتبهبتورطهم في جرائم إرهابية أمرا مهماً يرتبط بشكل كبير بمستوى العلاقات بين الدول وتجدر الإشار ة هنا إلى حادثة قرار خلية " **مختار بن مختار** " نحو أراضيمالي والتشاد على إثر ملاحقتهم في قضية اختطاف الرهائن الأوروبيين، حيث برزت بوضوح صعوبات ملاحقتهم دون تنسيق قانوني مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة.

ب –التنسيق من خلال إيجاد إطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين

يبرز التعاون الجزائري الأمريكي في هذه النقطة بشكل واضح، ذلك أن كل من البلدين حاول العمل في إطار تعاوني ودبلوماسي لمنع تقديم الفدية للإرهابيين مقابل الرهائن، لأن هذه الفدية التي يطلبونها تعد من أهم مصادر تمويليهم، كما تمثل حافزاً لتطوير عمليات الاختطاف وزيادة

[1] حسين الدمحمي بوادى، **الإرهاب الدولي بين التحريم والمكافحة**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 004)، ص127.

حجمها، فالجزائر من جهتها قامت بتنظيم ندوة دولية حول منطقة الساحل أين حققت مكاسب دبلوماسية أهمها الخروج باتفاق دولي حول منع دفع الفدية للإرهابيين في حالة الاختطاف والتي تم عقدها بالجزائر في **8/7** سبتمبر **2011** بمشاركة دول منطقة الساحل ودول من آسيا وأمريكا.[1]

بالإضافة إلى الدور الرئيسي الذي لعبته ضمن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب نيويورك من نفس السنة لتوحيد وجهة نظر البلدين المتشابهة في مجال إعداد استراتيجيات فعالة ضد الاختطاف مقابل فدية، والتي تشكل مصدر تمويل معتبر للجماعات الإرهابية والمتطرفة في شمال إفريقيا، كما تبرز أهمية التعاون بين البلدين في هذا الإطار من خلال الدور الذي يلعبه " **فريق العمل لتعزيز القدرات بالساحل**" والذي تم تأسيسه في سبتمبر **2011** بنيويورك، والذي تعد الجزائر فيه أحد الأعضاء المؤسسين وتترأسه الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، كما أكدت الرئاسة الأمريكية بأن هذا الفريق الذي عقد اجتماعه الأخير في فيفري **2013** بالجزائر يشدد على التعاون في مجال الشرطة والالتزام المشترك لمكافحة التطرف وتمويل الإرهابوإقامة تعاون قانوني وقضائي وأمن الحدود.[2]

[1] عبد العزيز لزهر، (**الجزائر والمقاومة الأمنية الاستراتيجية في المتوسط، حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**)، رسالة دكتوراه منشورة جامعة الجزائر 3، 2012 ، ص174.

[2] دون كاتب ، واشنطن : تدعم فريق العمل لتعزيز القدرات بالساحل الذي تترأسه الجزائر وكندا :
http://shababunity.net/slow.phpid:542946

المطلب الثاني: الشق الاقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

نسجت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الجزائري والأمريكي منذ استقلال الجزائر في **1962**، وخاصة في مجال الطاقة والمحروقات، وتدعمت مع مبادرة " **ايزنستات**" لتشمل ميادين أخرى، حيث عرفت هذه العلاقة 30عقدا تجاريا من قبل كبار الشركات الأمريكية وهناك استثمارات كبيرة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ويتمثل هذا البعد في تطوير التعاون الاقتصادي التجاري، الذيوصل إلى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا والمملكة المغربية، والشراكة التجارية مع تونس والجزائر والتعاون الطاقوي والتجاري مع ليبيا.

غير أن الميزان التجاري يميل لصالح الأمريكيين نتيجة الفارق الكبير في أسعار المواد الأولية القادمة من المغرب العربي، مقابل أسعار المواد المصنعة، باهضة القيمة.[2]

ويرى الباحث الجزائري " **الدكتور سالم برقوق** " أن التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزز بمجيء الرئيس الجزائري "**عبدالعزيز بوتفليقة**" للحكم سنة **1999**، وبعد تخلي ليبيا عن برنامجها للتسلح النووي سنة **2003**، وتسوية الخلاف حول قضية لوكاربي، واعتبر

---

[1] نسيمة مسالي، (**التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهته** ا)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، فرع علاقات دولية، غير منشورة، قسنطينة 2009، ص176.

[2] عصام بن الشيخ ،" **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما** "، محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010.

الأستاذ **برقوق** أن الأمن الطاقوي الأمريكي يستند إلى مبدأ " **كارتر**" حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكي الشامل.

وتوالت العقود التي وقعتها شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية، ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد المملكة العربية السعودية في حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العربي، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مستوى استثنائيا في العام **2000** (حوالي 5,3 بلايين دولار).[1]

وكانت واشنطن تأمل في انفتاح جزائري وليبي كلي في مجال الطاقة الأحفورية لزيادة نفوذها نتيجة التنافس الدولي على ثروات البلدين، خصوصا الصين والاتحاد الأوروبي، غير أن الجزائر شهدت سنة **2005** تراجعا عن المشروع الذي تقدم به وزير الطاقة والمناجم الجزائري السابق "**شكيب خليل**"، والذي كان ينوي من خلاله خصخصة شركة سوناطراك البترولية الجزائرية وفتح السوق النفطية أمام التنافس الدولي الحر، كما يمنع النظام السياسي الليبي الذي يمزج بين السياسة الاقتصادية الاشتراكية على الصعيد الشعبي والرأسمالية العالمية على الصعيد العالمي من زيادة النفوذ

[1] شريف عبد الرحمن، الرؤية الأمريكية للجزائر.. من الاقتصادي إلى الأمني،متوفر على الرابط
www.islamonline.net 10:25 ;10/02/1017

الاقتصادي الأمريكي في المجال الطاقوي، أكثر مما هو متاح الآن من استثمارات بحسب ما تقتضيه القوانين الليبية والجزائرية للاستثمار.[1]

جدول يبين حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر[2]

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
2001	1,037.9	2,702.0	1,664.1+
2002	984.4	2,360.2	1,375.8+
2003	487.4	4,748.4	4,261.0+
2004	971.6	7,409.5	6,438.0+
2005	1,106.2	10,446.6	9,340.2+
2006	1,101.9	15,455.9	14,354.0+
2007	1,652.4	17,816.1	16,163.6+
2008	1,243.2	19,354.8	18,111.6+
2009	1,107.8	10,717.8	9,610.0+
2010	1,194.7	14,518.0	13,323.3+
2011	1,595.4	14,609.3	13,013.9+
2012	1,362.3	9,993.3	8,631.0+
2013	481.4	1,219.2	737.8+

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص14.

[2] حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر،متوفر على الموقع التالي:
http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html

المطلب الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية

لقد ألقى الرئيس الأمريكي **جورج بوش** خطابا يوم 20 **سبتمبر** 2001 أي بعد 9 أيام من الهجوم الإرهابي المدمر الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية قال فيه : "إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بتنظيم القاعدة في أفغانستان لكنها لا تنتهي هناك حتى يتم العثور على كل مجموعة إرهابية في العالم ، وحصارها وهزيمتها على كل أمة وكل منطقة أن تتخذ قرارها الآن ، إما أنكم معنا أو مع الإرهابيين فمن اليوم فصاعداً كل أمة تواصل إيواء الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نظاما معادياً .أغلقوا فورا وبصفة دائمة كل معسكر إرهابي ، سلموا كل إرهابي،أعطوا الولايات المتحدة إمكانية الوصول الكامل إلى معسكرات الإرهاب وإلا فإنكم ستشاركونهم نفس المصير".[1]

أما بالنسبة للجزائر فمنذ البداية كان الاهتمام بمشكل الإرهاب الهاجس الأكبر لدى صانع القرار وكان منصبا حول القواعد الخلفية للإرهاب سواء تعلق الأمر بنشاط الجماعات الإرهابية أو بمصادر تمويلها ، وكذا الدفاع عن وجهة نظر النظام الحاكم حول موضوع الإرهاب، وكانت أوروبا تمثل القواعد الخلفية الرئيسية للإرهاب ، فقد اتخذت الجماعات المسلحة من بعض دول أوروبا قواعد للتدريب والتجنيد وجمع الأموال والترويج لمشاريعها وتبرير أعمالها ، أما الدول العربية

[1] فاطمة لكعص، (**أحداث11سبتمبر2001وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**) ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009،ص122.

(ليبيا ، السودان) تضاف إليها الدول التي تشهد تنامي الظاهرة (تونس ، مصر) ورغم احتضانها لبعض الجماعات الإرهابية ودعمها لها فإنها لم تعتبر إلا قواعد خلفية ثانوية ، وذلك لضعف التواصل بين الدول العربية والجزائر ، وكما كانت الجزائر تواجه تجاهلا من قبل الطرف الأوروبي ، إضافة إلى حملته الشرسة على شرعية إدارة الأزمة من طرف النظام، وفرضه حصارا اقتصاديا من منطلق عدم التعامل مع النظام من جهة، ومن جهة أخرى الخوف من تراكم الديون من جديد جراء أي تبادل تجاري، فإن الجزائر فضلت التنسيق مع كل من تونس ومصر لأنهما كانتا تعانيان من الظاهرة نفسها، قصد التأثير على الدول العربية الداعمة للإرهاب أو قصد تطوير موقف تلك الدول التي لم تقتنع بطريقة إدارة الأزمة من طرف الأنظمة العربية التي تعاني من الظاهرة ،وبتنسيق جهود هذه الدول والعمل في إطار جامعة الدول العربية التي استطاعت تطوير الموقف العربي لصالحها، وتوج بتوقيع اتفاقية حول التعاون لمكافحة الظاهرة بالقاهرة يوم **25** أفريل **1998**، إن وصول الجزائر إلى هذه النتيجة سوف يقوي من موقعها التفاوضي مع الطرف الأوروبي، إلا أنه لم يؤدي إلى تفهمأكثر للظاهرة إلا بعد أحداث **11** سبتمبر **2001** وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية سوف يتطور الموقف من الظاهرة بشكل سريع جدا لصالح الجزائر.[1]

كان الموقف الرسمي للجزائر هو إدانة تلك الهجمات بشدة و اعتبرتها عملا إرهابيا يجب التنديد به وذكرت الجزائر الدول الغربية بأنها كانت دائما تدعو إلى محاربة ظاهرة الإرهاب وتعهد الرئيس

[1] سليم العايب، (**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**)،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص دبلوماسية وعلقات دولية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص97.

الجزائري**عبد العزيزبوتفليقة** الذي التقى مرتين مع الرئيس الأمريكي **جورج بوش** في **2001** علنا بتعاون حكومته الكامل مع حملة الائتلاف، شرط أن لا يتم الاعتداء على أية دولة حتى يتم إثبات ضلوعها في أعمال إرهابية، وفي إطار هذا التعاون عززت الحكومة الجزائرية من اقتسامها للمعلومات مع الولايات المتحدة الأمريكية وعملت بنشاط مع الحكومات الأوروبية والحكومات الأخرى للقضاء على شبكات الدعم الإرهابية المرتبطة بالجماعات الجزائرية والتي يقع معظمها في أوروبا، على سبيل المثال، أعلنت السلطات الجزائرية في شهر أفريل **2002** إلقاء القبض على الإرهابي الدولي **عبد المجيد داهوماني** عندما حاول دخول البلاد مجدداً ، وشريكه **أحمد رسام** الذين خططا لهجوم فاشل على مطار لوس أنجلس الدولي في ديسمبر **1999**، وكلاهما من أصل جزائري.[1]

لكن بعد هذا وبعد أحداث **11** سبتمبر **2001** تلاشى تصور **أوباما** أمام الضغط الأمريكي من أجل التعاون لمكافحة الظاهر وحاجته للخبرة الجزائرية، والذيسوف يتقاطع مع بداية تخلص الجزائر من أزمتها، بحيث أن هذه العمليات الإرهابية شكلت عاملاً حاسماً في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر، حيث أصبحت أطروحاتها بخصوص الأبعاد الدولية تجد آذاناً صاغية في مراكز صناعة القرار في العواصم الغربية، ومن منظور المصلحة القومية الجزائرية سرعت هذه الأحداث من التقارب العسكري بين الجزائر والغرب، ورفع هذا الأخير الخطر التسلحي المفروض عليها منذ

[1] فاطمة لكعص، مرجع سابق، ص104.

مطلع التسعينات، أما على الصعيد الاقتصادي فهذه الأحداث جعلت أوروبا تستجيب للمطلب الجزائري بإدراج قضية الإرهاب في اتفاق الشراكة المتفاوض عليها بعد أن كانت ترفض ذلك.[1]

ومع بداية ظهور التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، أقامت الجزائر مركزاً لمحاربة الإرهاب وحققت من وراء ذلك هدفين: الأول هو إبعاد التدخل الأمريكي والغربي بصفة عامة ، الذي بات يلوح بتهديدات منطقة الساحل والصحراء، وبالتالي استعملها كذريعة لإقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة، مما يجعل الأمن القومي الجزائري مهدداً من الجنوب، سواء كانت هذه القواعد على التراب الجزائري أو على تراب البلدان المجاورة، أما الهدف الثاني فهو توظيف هذا المركز لخنق نشاط الجماعة الإرهابية الناشطة في الصحراء الجزائرية، أو ما يعرف بكتيبة الصحراء.

والأمر الثاني هو إبعاد شبح قيام قواعد أجنبية خصوصاً بعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة نقل مركز قيادة القوات الإفريقية**أفريكوم** إلى إحدى دول الساحل والصحراء،بحيث الصحراء الجزائرية كانت من بين أحد الخيارات، لأن الهدف الخفي للولايات المتحدة الأمريكية هو تأمين منابع النفط، وللاعتبارين المذكورين فإن الجزائر رفضت ذلك وهمست إلى جميع الدول الإفريقيةبعدم قبول هذه القواعد على أراضيها، ثم دعمت طرح إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا أحد أولويات القوة الإفريقية الجاهزة، وقد وجدت التحفز الليبي لذلك عاملاً مشجعاً.[2]

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص101.

[2] سليم العايب، مرجع سابق، ص144.

لم تجد المقاربة الأمريكية للأمن في إفريقيا التأييد الكافي من قبل الأفارقة، حيث لا تزال الإدارة الأمريكية تفكر في إقامة قاعدة عسكرية في إفريقيا لاستكمال حلقات قياداتها العسكرية عبر العالم، دون سعيها إلى تعديل مقاربتها الأمنية بما يراعي مصالح الدول الإفريقية، التي تخشى على سيادتها من التواجد العسكري الأجنبي على أراضيها ومن جهتها رفضت الجزائر وبوضوح تام قبول استضافة قيادة الأركان الأمريكية **أفريكوم**، رغم أنها حسب التوظيف الأمريكي تعتبر "دولة محورية" في القارة الإفريقية ولها دور كبير في الحرب العالمية على الإرهاب، مع ذلك أكد وزير الخارجية الجزائري السيد **محمد بجاوي**، رفض الجزائر الصريح للفكرة قائلا: "إن تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من الاستعمار الفرنسي، لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها"،وللزيارات الرسمية لكل من وزير الخارجية السابق " **كولون باول**" ووزير الدفاع الأسبق "**رونالد رامسفيلد**" و"**روبرت مويلر رايس**" مدير مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكية (**FBI**) ووزيرة الخارجية السابقة "**كونداليزا رايس**" للجزائر في إقناعقيادتها السياسية بقبول هذا الطلب هو نفس الموقف الذي وجده الأمريكيون من قبل المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر، رغم أن الطلب الأمريكي قد قدّم في عدة صيغ منها: تقسيم جيش **الأفركيوم** على عدة دول افريقية بدل أن تكون في بلد واحد، على أن تكون مهام **الأفريكوم** ليست محاربة الإرهاب بل مساعدة

الأفارقة على محاربة الإرهاب، غير أن عنصر الثقة ظل مفقودا رغ م تنوع الاقتراحات الخاصة بهذه القضية.[1]

يعتبر إنشاء **الأفريكوم** خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية، وهو ما ترفضه رفضا صارماً أغلب الدول المعنية، فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها على ما تطلق عليه الإرهاب، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب، وذلك أولا في إطار ما يعرف "**PANSAHEL INITIATIVE**" ثم بعد ذلك بمبادرة دول الساحل لمكافحة الإرهاب في إطار ما يعرف بمبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي ، بالمبادرة السابقة التي كانت تضم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء.[2]

وكانت السيدة **ماري كارين ياتس** نائب قائد قيادة الأركان الأمريكية بإفريقيا ، قد ردت على مداخلة أحد نواب البرلمان الجزائري في ندوة عقدت بالجزائر سنة **2007** والذي تسائل عن "سر ازدياد حدة الأزمات في الدول التي توجد بها قواعد عسكرية أمريكية، وسبب تشكل القناعة لدى

[1] عصام بن الشيخ، "**خطة امنية اقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في دول الساحل الإفريقي**" ،محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح،الجزائر، 2011،ص16.

[2] قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)،ص07.

الأمريكيين بأن الأفارقة غير قادرين على ضمان أمنهم واستقرار بلدانهم بأنفسهم"، وقالت أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تقديم الدعم والمساعدات في ظل الطلبات المتكررة للدول الافريقية والتي تلح على تنظيم أنشطة التدريب والتكوين المشتركة مع الجيش الأمريكي.

لكن ما دام الأفارقة يصرون على الاضطلاع بقضاياهم الأمنية والدفاعية بأنفسهم وفي إطار الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك التصدي لتنظيم القاعدة، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع إجبارهم على إشراكها في هذه العمليات.[1]

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص17.

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل المتعلق بالخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية الجزائرية و التي تعود لظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة منذ **1776**، ما يعزز العمق التاريخي للعلاقات بين البلدين. إلا أنه يبدو جليا التذبذب وعدم الاستقرار الذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات وصلت لحد قطعها في منتصف السبعينيات.

ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائر و الولايات المتحدة كحليفين استراتيجيين ولكن كبلدين جمعهما الاقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.

الفصل الثاني:

تمهيد:

لعبت مجموعة من العوامل دوراً مهماً في جلب الاهتمام الأمريكي بالجزائر، فمن جهة نجد الأهمية الاستراتيجية سواء من حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي أو من حيث وجود احتياطات هامة من النفط والغاز، ومن جهة ثانية نلحظ المعطيات الأمنية والسياسية التي وجدت فيها أمريكا مجالاً واسعاً للقيام بدور سياسي في الجوائر، إضافة إلى كون العلاقات التي تقيمها الولايات المتحدة مع الجزائر ترتكز على البعد الاقتصادي لما له من أهمية بالنسبة لها، خاصة في استعمالها الضغط بشكل غير مباشر عبر ما يسمى المؤسسات الاقتصادية العالمية.

وهذا ما ارتئينا أن نوضحه في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية كآلية لتحقيق المصالح الأمريكية في الجزائر (1988-2004)

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة.

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والاستراتيجية

المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية العالمية كآلية لتحقيق المصالح الأمريكية في الجزائر:

صندوق النقد الدولي يعتبر وكالة متخصصة من منظومة الأمم المتحدة، كما يمكن القول بأنه مؤسسة نقدية دولية، أنشأ بموجب اتفاقية **بريتن وودز**عام 1945، كما يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو إتحاد للبنوك المركزية، يعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات، وأطلق عليه "صندوق" حتى يتمكن أن يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات.[1]

أما بخصوص البنك العالمي فهو أيضاً عبارة عن وكالة متخصصة أنشئ بموجب اتفاقية برينن وودز عام **1945**، وبدأ أعماله بتاريخ **25**جوان **1946** ويعتبر بمكل لأهداف صندوق النقد الدولي، كما يعمل على تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع الاستثمارات في الدول الأعضاء وعمليات التعميروالبناء الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ويعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية.[2]

المطلب الأول: فترة الاصلاحات الأولى (1988-2004)

لقد كانت الجزائر منذ الاستقلال تنتهج النمط الاشتراكي في الاقتصاد، لكن خلال الثمانيات، وبعد حدوث مجموعة أزمات كإنهيار أسعار النفط سنة **1986**، وأحداث **05** أكتوبر

[1] إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتنصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013-2014، ص12.

[2] قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014، ص12.

1988، إضافة إلى الحدث العالمي الأكبر وهو تفكك الاتحاد السوفياتي، الحليف الاستراتيجي للجزائر، خلال تلك الفترة.

كل هذه الظروف أدت إلى إلزامية إعادة النظر في أسلوب الاقتصاد المتبع، لتكييفه مع المستجدات المتمثلة في إنفراد الولايات المتحدة بالقوة، ومحاولتها فرض تصورها للعلاقات الدولية قصد تحقيق مصالحها، مستغلة في ذلك تعاظم دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، خاصة منها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، واستخدامها كوسيلة ضغط استراتيجية على الدول التي كانت متحالفة مع الاتحاد السوفياتي، لتوفير الأرضية المناسبة لبسط الهيمنة الأمريكية في هذه الدول.

في ظل هذه الظروف، وجدت الجزائر نفسها مظطرة للقيام باصلاحات متطلبات اقتصاد السوق الرأسمالي، هذه الاصلاحات أطرتها المؤسسات الاقتصادية الدولية بتوجيه من الولايات المتحدة.

أ –الإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي:

وجدت العديد من الدوافع والأسباب التي أدت تبني عملية الاصلاح في الجزائر، حيث عرفت فترة الثمانيات أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة أزمة النفط سنة **1986**، والتي منها تزايد مستوى التضخم والعجز المالي للمؤسسات الرصيد السلبي لخزينة الدولة، تزايد المديونية الخارجية، وللقيام بهذه الاصلاحات قامت الجزائر بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، ودخلت في مفاةضات مع الصندوقن من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصاديةن حيث أبرمت اتفاقيات في هذا الإطار.

أولاً: إتفاق الاستعداد الائتماني الأول Stand-by 1989/05/31 إلى 1990/05/30:

إنضمت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ **26** سبتمبر **1963**، وقد كانت بداية تعاملات الجزائر مع صندوق النقد الدولي نهاية الثمانينات، تحديداً سنة **1988**، والتي شهدت أحداثاً أثرت سلباً على الاقتصاد الجزائري نتيجة الايتيراد المكثف للسلع الاستهلاكية بالإضافة إلى الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، حيث إنخفضت قيمتها من **270،12** مليار إلى أقل من **7,26** مليار دولار أي بنسبة **43**%في ظل هذه الظروف قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية تجسدت في برنامجين اقتصاديين هما: المخطط الخماسي الأول (**1984/1980**) والمخطط الخماسي الثاني (**1985-1989**) سعيا منها للخروج منها للخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفتها آنذاك.[1]

حيث أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي عن طريق المفاوضات السرية السرية التامة، في **30** ماي **1989**، وتحصلت بموجبه على قرض قيمته **300** مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، في أقصر مدى فرضت على الجزائر شروط تلتزم با وهي:

- الصرامة في إتباع السياسة النقدية، وتحرير التجارة الخارجية والسماح بتحقيق رؤوس الأموال الأجنبية.
- التخلص من عجز الميزانية العامة.
- المواصلة في تحقيق قيمة الدينار.

[1] إكرام مياسي، **الاندماج الاقتصادي العالمي وانعكساته على القطاع الخاص في الجزائر** ، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة 2011)، ص182.

- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبة والجمركية.

لتفعيل هذه الاتفاقية والالتزام بشروطها أصدرت الجزائر قانون رقم **89-12** المؤرخ في **05** جويلية **1989**، المتعلق بتحرير الأسعار.[1]

ثانياً: إتفاق الاستعداد الإئتماني الثاني : (Stand-by) 1991/06/03 إلى 1992/03/30:

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة ثانية، نتيجة لعء المديونية الخارجية وخدماتها في التأثير على فعالية الاصلاحات الاقتصادية وكان في **03** جوان **1991**، والذي تتمحور أهدافه فيما يلي:[2]

- ترشيد الاستهلاك والإدخار.
- تقليص تدخل الدولةفي المجال الاقتصادي، عبر فتح المجال أمام المؤسسات العمومية والخاصة.
- تحرير التجارة الخارجية.

ولتحقيق هذه الأهداف تحصلت الجزائر على قرض قدره 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط، كل قسط بقيمة 100 مليون دولار.

- وللإستفاذة منه يشترط ما يلي:
- تحرير التجارة الخارجية

[1] محمد بلقاسم حسين بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية**، (الجزائر: مطبعة دحلب 1993)، ص166.

[2] أيمان حملاوي، المرجع السابق، ص88.

- تخفيض الدعم على المواد الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة ورفع معدل الفائدة على القروض البنكية.
- خوصصة المؤسسات العمومية.
- تثبيت الأجور وتخفيض النفقات العامة لتقليص معدل التضخم.

ثانياً: اتفاق الاستعداد الإئتماني الثالث (أفريل 1994– مارس1995)

أدت الأوضاع السيئة للجزائر إلى اللجوء مرة أخرى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، خاصة بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين، فدخلت معه في اتفاقية ثالثة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي وتم إعداد الاتفاق في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية، وكان الهدف من تنفيذ هذا البرنامج وهو:[1]

- إعادة بعث التنمية.
- تشجيع الاستثمارات وتحقيق الاستقرار المالي (أي تخفيض حدة التضخم).

رابعاً: إتفاقية الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي: (أفريل 1995– مارس1998):

لجأت الجزائر مرة أخرى لصندوق النقد الدولي في إطار تبني بررنامج التعديل الهكلي (أفريل 1995- مارس 1998)ليعمق أكثر الاصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ 1989، خاصة بعد فضل الاتفاقيتين السابقتين.

[1] أيمان حملاوي، المرجع السابق، ص91.

يتضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها.[1]

يهدف إلى توفير الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة العجز في الميزانية العامة، يمتد البرنامج إلى 03 سنوات.

تنفيذ الجزائر البرنامج التعديل الهيكلي فرض عليها الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي والتي تتعلق بالاقتصاد الكلي:

- مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار، بتخفيض دعمها من 05% إلى 6% سنة 1998.
- تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996.
- تخفيض سعر صرف الدينار.
- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص.

تتلخص السياسات التي يطلب صندوق النقد الدولي التركيز عليها في إطار برنامج التعديل الهيكلي على:[2]

- سياسة الميزانية قصد التحكم في العجز المحقق في الميزانية عبر مجموعة تدابيرن منها رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع.

[1] أيمان حملاوي، المرجع السابق، ص94.

[2] بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع1، 2004، ص191.

- السياسةالمالية والنقديةك العمل وفق مجموعة تدابير للتقليص من حجم التضخم عبر، استقلالية البنوك في منح القروض ورفع معدل الفائدة الذي يسمح بتشجيع الادخار.
- السياسة التجارية أو الأسعار: تشجيع التبادل الخارجي والمنافسة بعد تحرير التجارة والأسعار.
- سياسة تحسين النظام الانتاجي: إعادة هيكلة القطاع العام (الخوصصة) وهذه البرامج والتعديلات تأتي تحت ما يسمى "بالتثبيت الاقتصادي".

بعد إنقضاء برنامج التثبيت على مستوى أحسن ما يكون وافق صندوق على إتفاق فرض موسع لمدة 03 سنوات إبتداءا من ماي 1995 إلى ماي 1998، في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تغيير النظام السائد لتدفقات العرض والطلب عبر مجموعة تدابير تسمح بالتطهير الكلي للإقتصاد.

ب -إصلاح النظام العام وترقية القطاع الخاص:

القيام بالتطهير المالي الفعلي للمؤسسات العمومية سنة 1991 عبر إعطائها الاستقلالية القانونية والمالية، حددت هذه الإجراءات بموجب المنشورين الصادرين في مارس وأوت 1991، حيث تم بموجبها إنشاء صندوق التطهير المالي للمؤسسة العمومية لدى الخزينة العمومية.

وفي إطار التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد فيما يحص تحرير القطاع الخاص وجد عدد من التشريعاتن ولكن في هذا الخصوصن بقي محصوراً على المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم نظرا لتدخل الدولة المعتبر.

ت -تحرير الأسعار وإلغاء الدعم:

البداية كانت عام **1989** من خلال قانون (**89-12**) يوفق بين نوعين من الأسعار، الاسعار الإدارية تخص لإدارة الدولة وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية، والأسعار الحرة موجهة لتحسين عرض السلع عبر ممارسة سياسة حقيقية للأسعار وفي سنة **1995** تم صدور الأمر رقم (95-06) لتحرير أسعار السلع والخدمات، التي تعتمد على قواعد المنافسة، وتم إلقاء الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية سنة **1997**.[1]

د -الإصلاح الضريبي:

في بداية 1991 أدخلت الحكومة إصلاحات جذرية على النظام الضريبي، عن طريق إنشاء ضرائب جديدة IRG* IBS TVA وبغيت دعم الجباية ومكافحة الغش الضريبي زيادة الموارد. تضمن قانون المالية لسنة 2001 عدة إجراءات منها إقامة نظام الإخضاع للضريبة أحسن تكيفاً مع المهن الحرة.

هـ- إصلاح القطاع المالي والمصرفي:

الذي يعتمد على قوى السوق والمنافسة، كانت البداية سنة 1997 انسحبت الخزينة من عملية تمويل الاقتصادن باستثناء الاستثمارات الأساسية والقطاعات الاستراتيجية، وفي سنة 1989 أنشأ سوق النقد بين البنوك التجارية التي منحت لها الاستقلالية.

[1] بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، ع1 ، 2004، ص197.

* الضريبة IRG ضريبة على الدخل الاجمالي

الضريبة IBSضريبة على ارباح الشركات

ضريبة TVA الرسم على القيمة المضافة

وفي سنة 1990 صدر قانون النقد والقرض، الذي وضع النظام المصرفي على مسار الانتقال من اقتصاد موجه بآليات السوق.[1]

ومن بين أهداف قانون النقد و القرض نجد: تشجيع الاستثمارات و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

و- الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية:

حيث إنتهجت سياسة الخوصصة بناء على الأمر (95-22) المؤرخ في 26 اوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية، والذي عدل في مارس 1997 ومع نهاية 1998 تم خوصصة أكثر من 800 شركة محلية أما فيما يخص تنظيم المؤسسات الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها تم إصدار أمر آخر رقم (01-04) المؤرخ في 20 اوت 2001.

أما بخصوص **تحرير التجارة:** فقد كانت البداية سنة 1988 بمقتضى قانون (88-29)الذي ألغى نسبياً قيود الاستيراد التي كانت محتكرة من طرف الدولة، ومع تبني الجزائر سياسة الاصلاح الاقتصادي سنة 1994 قررت في مجال تحرير التجارة عدد من القرارات منها:[2]

- إلغاء القيود على الصادرات.
- السماح باستيراد المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

[1] بلغزوز بن علي، مرجع سابق ص186.

[2] كريم النشاشبي، وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستيراد والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشنطن** ، 1998، ص123.

أما بخصوص التعريفة الجمركية على الواردات فقد تم خفضها من 60 % سنة 1996 45% في جانفي 1997 واستمرارية التخفيض، وهذا شرط ضمن شروط إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وهذا التخفيض يعتبر عامل محفز للاستثمار في الجزائر.

المطلب الثاني: فترة الاصلاحات الثانية (2005-2011):

في ظل تغيرات الاقتصادية العالمية وهيمنة العولمة إرتأت الدولة الجزائرية ضرورة تطبيق القوانين والتشريعات الاقتصادية الجزائرية مع التشريعات الدولية، عبر تحرير مختلف قطاعاتها الاقتصادية، لتسجيل الإنضمام للتكتلات العالمية والاقليمية إيراديأًقبل أن يفرضها النظام الدولي، ما جعل البرلمان يصادق على نظام جديد لاستغلال المحروقات والذي تجسد في القانون رقم (07/05) المؤرخ في 2005/04/28.

حيث أثار قانون تحرير قطاع المحروقات رقم (07/05) جذلاً واسعاً بين المؤدين والمعارضين، خاصة وأنه يفتح المجال واسعاً أمام الشركات الأجنبية، ضمن نظام عقود الامتياز الحديثة بدلاً من نظام عقود تقاسم الأربا؛[1]

مما أدى إلى تعديله بإصدار الأمر (10/06) المؤرخ في 29 جويلية 2006 حيث أن قانون (07/05) شمل إنهاء الإحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه سوناطراك، وأصبح حرية ممارسة العمل لهذا المجال مفتوح أمام المستثمرين الأجانب، حيث تعطي قعود الامتياز الحديثة للشركاء الأجانب حق التملك لحقول البترول إلى نسبة 70% مقابل 30 % لشركة سوناطراك أما بخصوص تعديل هذا القانون فقد شمل الأمر (10/06) بالتعديل العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سوناطراك ولشركائها بنسبة 51% لسوناطراك بالمقابل 49% لشركائها، إضافة إلى

[1] مياح نذير، **(السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008 الأهداف والأدوات)** رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/2009، ص125،123.

التأكيد على أن سوناطراك مؤسسة وطنية وشركة ذات أسهم وأن جميع المشاريع المستقبلية ستكون مملوكة لها، حيث أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري.

نتائج تطور العقود النفطية عبر مراحل الصناعة في فترة الاصلاحات الثانية (2005–2011)

نوع العقد / مراحل الصناعة النفطية	عقود خدمات (المشاركة) عقود تقاسم الانتاج ظهور عقود الامتيازات الحديثة	عقود خدمات (المشاركة) عقود تقاسم الانتاج وفق قانون إلغاء عقود الامتيازات الحديثة
مرحلة المنبع	نشأة الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، النفط، لتسيير كافة أنشطة هذه المرحلة. تفتح مناقصة لمنح الرخص المنجمية. تقسيم المناطق المنجمية إلى 4 مناطق: (أ، ب، ج، د) حسب درجة الصعوبة. نسبة الشريك الأجنبي لا تقل عن 07% ونسبة سوناطراك 30% على الأكثر.	عودة نسبة الشركة إلى 51% على الأقل لسوناطراك بالمقابل 49% على الأكثر للشركات. سوناطراك هي صاحبة كل المشاريع الحالة والمستقبلية ومساهمة في أي عقد شراكة

مرحلة النقل	تم فتح الشركة في هذه المرحلة بنسبة 70 % للشريك و 30 % على الأقل سوناطراك انشاء ةكالة وطنية سلطة ضبط المحروقات تدبر كافة نشاطات مرحلة النقل إدراج مرحلة النقل ضمن مرحلة المصب	مساهمة سوناطراك في هذه المرحلة بنسبة لا تقل عن 51% ، بينما حصة الشريك الأجنبي لا تظاهي 49 % .
مرحلة المصب	فتح مجال الشراكة في هذه المرحلة لأول مرة 70% على الأقل للشريك الأجنبي 30% على الأكثر لسوناطراك تسيير الوكالة الوطنية لسلطة ضبط المحروقات جميع النشاطات	زيادة حصة سوناطراك لتصبح 51% على الأقل و 49% على الأكثر للشريك الأجنبي.

المصدر: مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية)، أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة 2011-2012 ص319.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على ترقية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجزائر، من خلال التعرف على تملكه هذه الأخيرة من مؤهلات طاقوية، والتي جلبت للمنطقة العديد من الاستثمارات، خصوصاً الأمريكية منها، حيث برزت فيها ما تحتله الجزائر من أهمية اقتصادية للولايات المتحدة، وهذا ما سوف نوضحه من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الاستثمارات الأمريكية في الجزائر

أصبح العامل الاقتصادي من مداخل الرئيسية لفهم وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية للمنطقة المغاربية، وذلك لما لها من ثروة طاقوية إضافة إلى اعتبارها سوقاً لترجيح منتجاتها، حيث برزت الشراكة الاقتصادية مع المغرب العربي كنطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة في التسعينات لإحكام سيطرتها على المناطق الساحلية، وذات الموقع الاستراتيجي المهم بالنسبة إلى مصالحها الحيوة، حيث أطلقت الولايات المتحدة عام 1998 مشروع الشراكة الأمريكية المغاربية المعروف بمبادرة ايزنستات نسبة إلى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الاقتصاد والأعمال الزراعية يتيوارت **إيزنستات** (**Stewert EZenshetat**) في عهد الرئيس بيل كلينتون، تهدف إلى إقامة شراكة أمريكية مغاربية، وأعيد إحيائه بمسمى جديد وهو البرنامج الإقتصادي الأمريكي من أجل شمال إفريقيا، هذه الشراكة لن تشمل سوى تونس والجزائر والمغرب، وتهدف إلى رفع حجم الاستثمارات الأمريكية في الدول الثلاث باعتبارها تشكل وحدة اقتصادية، كما تعهد **إيزنستات** باسم حكومته رعاية مؤتمر استثماري في واشنطن و تشكيل وحدة اقتصادية، لإبراز مزايا الاستثمار

في منطقة المغرب العربي، وحث رجال الأعمال على ذلك. [1] ولهذا المشروع دلالات عديدة ومضامين علنية وسرية من بينها:[2]

- دعم التعامل الاقليمي بين الدول الثلاث وربطها بعجلة الاقتصاد الرأسمالي الأمريكية ضمن إطار العولمة.
- التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وتفويض الأسس التي يستند إليها القطاع العام.
- بلورة شراكة أمريكية مغاربية، على قاعدة حوار سياسي واقتصادي دوري بين مسؤولي هذه الدول الثلاث والمسؤولين الأمريكيين.
- وفي مقابل هذه الأهداف المعلنة، فإن هذه الشراكة حملت دلالات عديدة من بينها:
- زيادة الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ذات النفوذ الفرنسي الأوروبي التقليدي.
- تطويق وحصر الأطر والآليات التي طرحتها الأرو-متوسطية، والتي جاءت خارج الرعاية الأمريكية، على الرغم من أن اسرائيل تشكل الشريك المتوسطي الوحيد الذي يتمتع بكل امتيازات هذه الشراكة الأوروبية.

إن هذه المنطقة تمثل سوقاً كبيرة، ومعبراً نحو الدول الافريقية الأخرى، ومجالا واسعاً للاستثمارات الأمريكية التجارية، وإذ ما تم تطويرها وتوسيعها من خلال الأفكار و التطورات المطروحة، يمكنها أن تشكل منطقة تعويضية لكل ما تواجه الاستراتيجية الأمريكية من انتكاسات

[1] أمين البار، منير البسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014)، ص56.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية (حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة)، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص192.

في المستقبل في مناطق أخرى وتهدف المبادرة إلى الغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة الحرة الأمريكية، المغاربية، تطوير القطاع الخاص و المساهمة في استقرار المنطقة.[1]

ولقد تقبلت كل من تونس والجزائر والمغرب المبادرة الأمريكية بارتياح على أساس أنها تشكل تحولاً في السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي من التعامل مع هذه المنطقة من زاوية استراتيجية عسكرية إلى اعتبارها شريكاً اقتصادياً محتمة.

ولقد تم تجسيد هذه الركائز الاستراتيجية للولايات المتحدة بعد أن امتدت الهيمنة الأمريكية على الجناح المغاربي من حوض البحر المتوسط، حيث عملت الولايات المتحدة على فتح مجالاً للاستثمارات الطاقوية في كل من الجزائر والمغرب.

إن الاهتمام الذي أولته الولايات المتحدة الأمريكية بمطقة والمغرب العربي، كان نابعاً من أن واشنطن تريد امتلاك مفاتيح الأمن والطاقة في كامل غربي البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن أنها تعتزم بكل بساطة التحلي عن الفرص التجارية المتاحة في المغرب العربي لبلدان الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل احتدام الصراع الأمريكي الأوروبي متواصل على المنطقة، وإذا كانت الشراكة الأوروبية المغاربية إنطلقت من براغماتية الفعل التجاري، حيث عملت على تفعيل أداء غرف التجارة الأمريكية المغاربية والتي تدعم ما إنفكت تدعم افتتاح فروع لها في المدن المغاربية الكبيرة.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بأزيد من **906** مليون دولار خلال الفترة **1998-2001** وتتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل

[1]Abdenour Benantar et les autres ;la méditerranée occidenttale entre régionalisation et mondialisation ;Alg érie ;Bejaia (CREAD) ;2003 ;P87.

شركة "**petro fac ressource international Inc**" إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمار "**Pfizer**" الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة.

حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية الجزائرية في المجال الاقتصادي، خاصة خارج قطاع المحروقات، إذ عملت على تنويع وتكثيف إبرام الاتفاقيات معها، الأمر الذي شأنه أن ينمي ويعزز التعاون بين البلدين، حيث تم التوقيع على اتفاقية في المجال الصحي والتكنولوجي، وإنتاج الأدوية في **2011** والتي تتضمن إنجاز قطب امتياز اقليمي في هذا المجال، وفي مجال النقل فقد فازت شركة بوينغ الأمريكية لصناعة الطائرات بصفقة توريد **11** طائرة من طراز **800,737** للخطوط الجوية الجزائرية، وشركة الطيران تاسيلي، وقدرات الصفقة بنحو **845** مليون دولار وفقاً لقوائم الأسعار.[1]

المطلب الثاني: الموارد الطاقوية في الجزائر

تشكل الجزائر ثقلاً استراتيجيا هاماً، وذلك لما تتمتع به من موقع جغرافي وسط شمال غرب القارة الافريقية، بمساحة شاسعة تقدر ب **2381714** كلم^2 كما يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي **1900** كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين **1200** كلم على خط الساحل و**1800كلم** على الخط تندوف وعدامس.[2]

جعل الموقع الاستراتيجي من الجزائر معبر لعالم الشمال، وإلى كل الدول العربية خاصة ودول الجنوب عامة، كما أفضت لأن تكون منطقة تقاطع وإلتقاء بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) إتجاه الشرق، وفي الشمال (فرنسا) في إتجاه جنوب ودول الساحل الافريقي.

[1] ابراهيم تيقمونين، (الوغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة) مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص144.,

[2] بعد أن كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة على المستوى المغاربي، أصبحت الأولى بعد تقسيم السودان، عربيا وإفريقيا.

تتكون بالجزائر موارد ومؤهلات طبيعية عديدة حيث تتكون الموارد الطاقوية الوطنية أساساً من المحروقات، اليوانيوم، الفحم بكميات قليلة والطاقات المتجددة (خاصة المائية، الشمسية والجوفية).[1]

- **مصادر الطاقة الاحفوية:**

تمتلك الجزائر احتياطات هامة من البترول والغاز الطبيعي إضافة إلى الفحم الحجري ولايورانيوم، وتتميز بشساعة الحوض المنجمي والذي يقدر بحوالي 2 مليون كيلومتر مربع، وتبلغ مساحة الحوض المناخ للاستغلال حوالي 4,1 مليون متر مربع.[2]

أ –المحروقات:

تقدر احتياطات المحروقات القابلة للاستخلاص والتي تم اثباعها إلى غاية 2009/01/01 كما يلي:[3]

بترول خام: 45,11 مليار متر مكعب

غاز طبيعي 490 مليار متر مكعب

كما يتم مراجعة الاحتياطات الوطنية بطريقة مستمرة بفضل الاكتشافات المتواصلة التي تقوم بها الشركة الوطنية سوناطراك وشركائها إلى جانب رفع نسبة الاسترجاع و إعادة تقييم المكامن بفضل إدخال التكنولوجيا الحديثة.

[1] أحمد ومضان نعمت الله، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر 2006، ص15.

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إدراة الأعمال الدولية، (السعودية الرياض، دار المريخ، 1991)، ص87.

[3] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص07.

ب ـ الفحم:

تقدر احتياطات الفحم المتوفر في الجنوب الغربي للبلاد بحوالي **40** مليون طن،[1] حيث يمكن استخدامها محلياً لانتاج الكهرباء، غير أن ارتفاع تكاليف انتاجه مقارنة مع الغاز الطبيعي إضافة إلى خاصيته الملوثة، أدى إلى عدم الاهتمام بتطوير استغلالهى كمصدر للطاقة.

ت ـ اليورانيوم:

تقدر احتياجات اليورانيوم بـ **25000** طن من معدن اليورانيوم، وتمثل طاقة إنتاجية للكهرباء تعادل **400** مليون ط.م.ب باستخدام المفاعلات التي تستعمل الماء الخفيف.[2]

لقد مكنت الدراسات التقريبية من إدخال الكهرباء النووية، وذلك خلال الثمانيات، وقد برهنت على إمكانية إنشاء محطة نووية ذات قدرة تصل إلى **600** ميغا واط.

إن الصعوبات المتعددة الإدارية منها الاقتصادية، بينت صعوبة تشغيل المحطات من النوع في المدى القرين.[3]

- **الطاقات المتجددة:**

أ ـ الطاقة الشمسية:

تعتبر الجزائر غنية جداً بمصادر الطاقة الشمسية، وإنطلاق من موقعها الجغرافي تمتلك إحدى أكبر الحقول الشمسية، وإنطلاقا من موقعها الجغرافي، فإنها تمتلك إحدى أكبر الحقول الشمسية في العالم، حيث يصل متوسط مدة الإشعاع الشمسي عبر كامل التراب الوطني إلى أكثر من **2000** ساعة سنوياً، ممكن أن يتجاوز هذا المتوسط **3900** ساعة في منطقتي الصحراء

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الشعبيةن المرجع السابق، ص08.

[2] المكان نفسه، ص08.

[3] أحمد مدحت إسلام، الطاقة وتلوث البيئة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص95.

والهضاب العليا، وتقدر الطاقة التي يمكن الحصول عليها ب **09** كيلو واط/ساعة لكل متر مربع من المساحة في معظم الاقليم الوطني.

-إمكانية الطاقة الشمسية في الجزائر:

يمكن اعتبارا عن إمكانية الطاقة الشمسية لا لاتزال فكرة ناشئة وذلك نظرا لاعتماد الجزائر على الوقود الأحفوي بكميات كبيرة، وبطئ تطوير التكنولوجيا المتعلقة بها واستعمالاتها، وحدودية اقتصادياتها، مما لا يدع إلا مجالا محدوداً لأي تطوير جدي اقتصادي للطاقة الشمسية على نطاق واسع، وهناك مشاريع عديدة لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل على الطاقة الشمسية في الجزائر، ومن أهم هذه المشاريع مشروع ديزارناك، وهو مشروع جزائري ألماني، بمشاركة (15) دولة عربية بتكلفة قدرت بـ**560** مليار دولار، مما سيمكن من تغطية قرابة **15**% من احتياطات الطاقة في أوروبا في حدود سنة **2016**.[1]

ب - الطاقة الكهرومائية:

تتكون الطاقة المائية مصدر محدوداً للطاقة في الجزائر نظرا لمحدودية المياه والأنهار، وهذا رغم كميات الأمطار الكبيرة التي تقدر بحوالي **65** مليار متر مكعب[2].

والتي لا يتم الاستفادة من معظمها بسبب ضعف قدرة التبعية إضافة إلى عوامل أخرى مثل تركز التساقط في مناطق محدودة ونسبة التبخر العالمية.

[1] Ministère de l'énergie et des minies ;énergies nouvelles et renouvelables ; www.men-algeria.org/fr/enr/pot.htm‡energie solaire ;04/09/2010.

[2] Ministère de l'énergie et des minies ;énergies nouvelles et renouvelables ; www.men-algeria.org/fr/enr/pot.htm‡energie solaire ;04/09/2010.

وتبلغ قدرة إنتاج الطاقة المائية المركبة حوالي **275** ميغا واط/ ساعة، ولا يشكل إنتاج الطاقة الكهروبائية إلا نسبة متواضعة جداً من إنتاج الكهرباء الذي يغلب عليه الغاز الطبيعي.

ث – طاقة الرياح:

بدأت طاقة الرياح تعرف اهتماماً في الجزائر من خلال برمجية مشروع إنجاز حظيرة هوائية بتندوف، وبصورة عامة فإن تكاليف إتناج الكهرباء من طاقة الرياح عالمياً منافسة تجارياً لتكاليف إنتاج الكهرباء من مصادر الوقود الأحفوري والنووي، إلا أن فرص طاقة الرياح في الجزائر لن تكون كبيرة في المستقبل المنظور لتوفر الغاز الطبيعي وبكميات كبيرة وأسعار رخيصة، وتكلفة بديلة متدينة، مما يجعل إنتاج الكهرباء من وقود الفاز الطبيعي أفضل أساليب إنتاج الكهرباء، وخاصة أن مصادر الرياح تعاني من تقطعها و بعض تأثيرها البيئية السلبية كالضجيج.[1]

وعموماً تعتبر سرعة الرياح معتدلة في الجزائر وتراوح سرعتها ما بين 2 إلى 6 م ثانية.[2]

د– طاقة الكتلة الحيوية:

لازالت الكتلة الحيوية على هامش موارد الطاقة في الجزائر، نظراً لوفرة الغاز الطبيعي من جهة ونقص الموارد المائية الضرورية للزراعات الطاقوية.

غير أن هناك إمكانيات معتبرة من مصادر الطاقة الحيوية تتوفر عليها الجزائر، من أهمها:

الخشب: الذي تعتبر احتياطية بما يعادل **37** مليون ط.م.ب، إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية التي يمكن أن تكون أساساً لإنتاج بعض الأنواع من الوقود الحيوي كالتمور.

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، (مصر: القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1991)، ص98.

[2] Ministère de l'énergie et des minies ;énergies nouvelles et renouvelables ; www.men-algeria.org/fr/enr/pot.htm‡energie solaire ;04/09/2010.

النفايات الحضرية والزراعية: تصل كمية النفايات الحضرية والزراعية التي لا يتم تدويرها إلى حوالي **05** مليون طن وتعادل هذه الكمية **1,33** مليون ط.م.ب/سنوياً.[1]

وقد بدأت بعض التجاري لإنتاج الغاز الحيوي من المخلفات الزراعية، وكذلك برمجت مشاريع لإنتاج الوقود الحيوي (الإيثانول) من التمور.

هـ- الطاقة الحرارية الجوفية:

إن المعلومات الجيولوجية، والجيوكيمياوية، والجيوفيزيائية سمحت برسم خريطة جيوحرارية أولية تجمع أكثر من **200** منبع ساخن في المنطقة الشمالية للبلاد.

وثلث هذه المنابع، تفوق درجة حرارتها **54م°**، كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جداً تصل إلى **118م°** في بسكرة، وقد مكنت بعض الدراسات حول التدرج الحراري من تحديد ثلاث مناطق يتجاوز مستوى تدرجها الحراري 5م°/**100م°** وهي:[2]

- منطقة غيليزان زمعسكر.
- منطقة عين بوسيف وسيدي عيسى.
- منطقة قالمة وجبل العنق.

[1] Ministère de l'énergie et des minies ;énergies nouvelles et renouvelables ; www.men-algeria.org/fr/enr/pot.htm‡energie solaire ;04/09/2010.

[2] MATE, Rapport sur l'etat et l'avenir de l'ancironnement en Algérie 2003 ;P161.

- **الطاقة الكهربائية:**

عرفت قدرة إنتاج الطاقة الكهربائية تطوراً كبيراً، حيث سجلت ارتفاعا من 1450 شبكة إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع الإنتاج عام 2008 على النحو التالي:[1]

- محطات بخارية بقدرة 2740 ميغا واط
- محطات غازية بقدرة 3567 ميغا واط.
- محطات ديزل بقدرة 171 ميغا واط.

وتساهم المحطات الحرارية (البخارية والغازية) بحوالي **98**% من إجمالي إنتاج الكهرباء المعتمدة أساساً على الغاز الطبيعي بنسبة **99**%.[2]

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الشعبية، مرجع سابق، ص19.

[2] أحمد دعسوقي إسماعيل، سياسات الإدارة البيئية للتلوث الصناعي في مصر، سلسلة قضايا إدارية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامةن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ع09، (مصر، القاهرة، جويلية 2005)، ص74.

المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والإستراتيجية:

تعد الأهداف أو الأهمية المعلنة وغي المعلنة للمصالح الأمريكية في المنطقة المغاربية على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص, حيث تكمن هذه الأهمية في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تعقدها الجزائر على مستويات إقليمية متنوعة, وتعاملها مع الظاهرة بشكلها الأمني والسياسي , إذ تعتبر الجزائر الدولة المحورية للأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية وإفريقيا عموما, حيث أن لها تأثيرا كبيرا على دول المغرب والدول الإفريقية, كما ظهر الاهتمام بالدور الجزائري في محاربة الإرهاب مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر, حيث بدأت العديد من الدول بالاهتمام بالخبرة الجزائرية في هذا الاطار والتي من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: محاربة الإرهاب وتأمين منابع النفط:

يعتبر التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكي لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن, التي تدرك أن تكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسة الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية, حيث تمثل دعاوى محاربة الإرهاب وفق التصور الأمريكي إحدى وسائل أو أدوات السياسية الخارجية الأمريكية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية حيث أصبح العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين و الاستراتيجيين لفرض الأجندة الأمريكية.

وقد تم تأسيس الإهتمام الأمريكي بهذه المنطقة على مجموعتين من الاعتبارات وهما:[1]

الأولى: تتصل بالنواحي السياسية والاقتصادية وبمجال الطاقة وتركيزها على النفط والغاز على الجزائر وليبيا, فضلا عن سعيها لإيجاد كيان إقليمي قوي في تلك المنطقة من العالم بشكل يسمح

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان, السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين, القاهرة , دار النهضة العربية, ط 1 , ص ص, 92 – 93.

بتوفير سوق محتملة للأعمال التجارية وللسلع الأمريكية, خاصة في ظل المنافسة المتزايدة مع الصين في هذا المجال.

ثانيا: تتصل بالنواحي العسكرية والمصالح الأمنية و الإستراتيجية للولايات المتحدة ترتبط رغبة الولايات المتحدة في تحقيق جميع منابع الإرهاب حول العالم ومنها منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء, وخاصة تلك المنطقة التي تشكل تهديداً كبيراً للأمن الأمريكي وفقا للرؤية الأمريكية, وذلك في ظل تمركز ما يسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وفي حال الجزائر, فقد وصفت بالدولة المحورية* من طرف روبرت شيس, أميلي هيل وبول كينيدي في مقال نشر في دورية " قوروين أفيرز", خصص هذا المقال للدول المحورية التي على أمريكا الإعتماد عليها لتطبيق إستراتيجيها الشاملة, فيما بعد تبنى المسؤولون الأمريكيون هذه العبارة ووظفوها في خطاباتهم لدى زياراتهم المغاربية(1)

يحظى الإهتمام الأمريكي بالجزائر من خلال التصريحات الرسمية التي اعتبرت الجزائر الشريك الإستراتيجي في المغرب والعالم العربي, كما أكد ذلك الرئيس جورج وركر بوش.[1]

وفي اطار الحرب الشاملة على الإرهاب بادرت الولايات المتحدة بعدة مشاريع منها:

أولا: في الشمال في إطار مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي:

تأسست مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي في عام **1994**، في إطار المقاربة الجديد التي تبناها الحلف الأطلسي، تجعله العديد من الدول خاصة دول جنوب المتوسط، والقائمة على تعزيز

* المقصود منها نقطة إشعاعية النشاط لا تؤثر في مصيرها على منطقتها فحسب, بل تؤثر على الاستقرار العالمي وعلى المصالح الأمريكية, أي أن الدولة المحورية هي التي تكون لدورها الإقليمي والمخاطر المحيطة بها والمشاكل التي تهدد وجودها آثار إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية .

[1] عبد التورين عنتر, البعد التوسطي للأمن الجزائري, الجزائر, أوربا والحلف الأطلسي, (الجزائر, المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع, 2005), ص, 61.

الحوار والتعاون بين الأطراف لمواجهة التهديدات التي تعرفها منطقة المتوسط (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات).

انظمت الجزائر متأخرة [1] على هذه المنظمة عام **2000** التي تضم دولا متوسطية (مصر، تونس، إسرائيل والمغرب) وأخرى غير متوسطة (الأردن وموريطانيا) [2]، وبعد دعوتها من الأمين العام "**لورد جورج روبنسون**".

1 أهداف الحوار الجزائري –الأطلسي المتوسطي:

ترجع أهداف إدراج الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000 إلى النقاط التالية:

- الإقرار المصداقي لأطروحات الجزائر القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.
- تحسين الوضع الأمني الداخلي للجزائر وخروجها تدريجيا من الأزمة إلى جانب تحسين العلاقات الجزائري –الأمريكية التي ترجمتها الزيارات المتبادلة للعديد من المسؤوليين الأمريكيين في الحوار الأطلسي إلى الجزائر.
- إرادة الجزائر وسعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد.

[1] موسى بابا عمي ، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الأبعاد والرهانات ، مداخلة ضمن : (ملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط " ، تنظيم قسم العلوم السياسية ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية) ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص07.

[2] عبد النور عنتر ، الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005) ص219.

أما فيما يتعلق بأهداف الحلف الأطلسي من إدراج الجزائر في الحلف الأطلسي المتوسطي فهي كالتالي:

- الأهمية الجغرافية للجزائر في القارة الإفريقية، وهذا من خلال مساحتها الشاسعة المطلة على البحر المتوسط والتي يعتبرها الحلف الأطلسي جزءاً من مجاله الجغرافي.
- الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر خاصة النفط والغاز ، والتي تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان تدفقها للغرب وبأسعار متدنية.
- حماية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإسرائيل والأعضاء
- بناء جسور تفاهم بين الثقافات والتقاليد المختلفة لأن تكلفة الاستثمارات في هذا المجال أقل من تكلفة الاستثمار في النزاعات والأزمات.[1]

2 –التنسيق الأطلسي الجزائري:

إن اعتراف الحلف الأطلسي بأهمية الدور الذي تلعبه الجزائر في مواجهة التهديدات التي تواجه أوروبا في الصفة الجنوبية هو الذي أعطى دفعا لعلاقات التنسيق بين الطرفين والتي نشأت بشكل رسمي في عام **1999** بزيارة رئيس الجمهورية إلى مقر الحلف ببروكسل وبقيامه بزيادة ثانية عام **2001** كما نشطت في سنوات (**2001-2003**) بتبادل الزيارات والوفود بين الجيش الوطني والحلف الأطلسي حيث زار الوفد يرأسه " **العقيد جياناكرو لوفاتونا"** عن الحلف الأطلسي في

[1] حسين سنطوع ، الحوار الأطلسي الجزائري : من أين وإلى أين؟ مجلة دراسات استراتيجية ع 2 ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2006) ، ص44.

فيفري **2002**، وبعدها تبعتها زيارة "**لوفاهام**" من القيادة الجهوية لمنظمة حلف الأطلسي بقيادة "**الأميرال سيدني موفان**" وقد اعتبر أن أفاق التعاون الأمني بين الطرفين تقدم مستمر.

إلى جانب هذا فقد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات السياسية وكذا الأمنية والعسكرية إلى جانب الحلف الأطلسي والتي نتليها في النقاط التالية:

مشاركة الجزائر في عمليات " **اكتيف اندفور** " بعد أحداث **11** من سبتمبر التي تجري في المتوسط لمراقبة التجارة البحرية وحمايتها من خطر الجماعات الإرهابية، وفي اجماع داكيا فيالة الاسلندية في ماي **2002**، وأيضا في اجتماع لمنظمة التعاون والأمن في أوروبا ببرشلونة **12** جوان **2002**، إلى جانب قيامها بالتنسيق مع الحلف الأطلسي في إطار الإستراتيجية المتعلقة بالمفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب الدولي في براغ نوفمبر **2002**.

شاركت الجزائر أيضا في نوفمبر **2004** باسطنبول في اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية والتي تضم قيادات الأركان العسكرية لدول الحلف ودول جنوب حوض المتوسط المعنية بالحوار، وقد حضرت الجزائر متمثلة برئيس الأركان العامة للجيش.[1]

كما شاركت قوات من البحرية الجزائرية إلى جانب الحلف الأطلسي في تمارين حربية مشتركة جرت في عرض السواحل الجزائرية في الفترة ما بين **6-9** ديسمبر **2004**، والتي أعلن من خلالها مسؤولون لحل استعدادهم لدعم مسار احترافية الجيش الجزائري، في إصلاح المؤسسة العسكرية في دول الجنوب، بما فيها الجزائر، وإعادة تأهيل القوات المسلحة ونشر طاقتها البشري بأقل الخسائر

[1] حسين متطوع ، نفس المرجع ، ص45.

المادية، أضحت تأهيل القوات المسلحة ونشر مسؤولية ضرورية تفرضها الأوضاع الجديدة حسب "**العقيد جوستان كليمونت**".[1]

مشاركة الجزائر في المؤتمر المنعقد حول التعاون بين الجزائر في **07-08** نوفمبر **2005** تحت شعار من الحوار إلى الشراكة الذي كرس وفرة التعاون على أساس وحدة غير قابلة للتجزئة.

شهدت الموانئ الجزائرية رسوم العديد من السفن الحربية التابعة للخلف في شهر مارس **2008** والتي تهدف إلى تأمين الممرات البحرية من خلال البحث على الألغام البحرية والقضاء عليها، وقد اختتم التوقف بأمر مشترك من نوع باسكس بعرض المياه الإقليمية الجزائرية شاركت فيه وديتان من القوات البحرية الجزائرية.[2]

مشاركة البحرية الجزائرية في تدريبات ومناورات " **فيونيكس**" في أفريل **2008** في جنوب إيطاليا التي يقودها الأسطول الأمريكي السادس يهدف تحسين تقنيات التدخل وإجراءات مرافقة السفن، وكذا أعمال إنقاذ في عرض البحر، كذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركة الجزائر في عملية لسعي للنشاطات التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة.[3]

يسعى الحلف الأطلسي إلى إفشال النشاطات الإرهابية في المنطقة عن طريق المراقبة والتفتيش ومراقبة السفن، إضافة إلى تأميم شبكة الأنابيب الر=واسعة التي تربط المنطقة بالضفة الشمالية.

والجزائر على غرار الدول المعنية بهذه المبادرة (مصر، المغرب والأردن وإسرائيل) تقوم بتقديم معلومات لقوات الحلف الأطلسي خاصة فيما يتعلق بالسفن المشبوهة التي تعبر مياهها الإقليمية.

---

[1] موسى بابا عمي ، المرجع السابق ، ص09.

[2] عاطف قدادرة ، فتور في علاقات الجزائر بحلف الأطلسي منذ الثورة الليبية ، جريدة الخبر ، العدد غير متوفر ، الجزائر : يومية جزائرية، 06 جويلية 2012، ص02.

[3] محند برقوق التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب ، مجلة العالم الاستراتيجي الجزائر : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ع3 ، ماي 2008، ص19.

ثانيا: في الجنوب في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء.

أنشأت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في جوان **2005** وتضم إلى جانب دول الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد) كل من (الجزائر، المغرب، تونس، السنغال، إضافة إلى نيجيريا، إثيوبيا، غانا)، وجاء فيها إدراج تطبيق إستراتيجية تحقيق منابع الإرهاب التي اتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب.[1]

وتسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تكوين وتدريب دول المنطقة المعنية بهذه المبادرة دول شمال إفريقيا الساحل الإفريقي.
- ترقية التعاون الأمني لمواجهة ما يسمى الإرهاب في تلك المنطقة وكذا مكافحة للهجرة غير الشرعية والمثابرة بالبشر ، وذلك من خلال فرق أمينة متخصصة من الخبراء العسكريين الأمريكيين.

-إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا:

لقد تمثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دافعا أساسيا لإنشاء عسكرية أمريكية في إفريقيا، خاصة أمام تعاظم حجم التهديدات الإرهابية في إفريقيا وعدم قدرة القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا وإفريقيا في آن واحد، لتضاعف الانشغالات الأمنية للقيادة المركزية والقيادة الأوروبية في جنوبي العراق وأفغانستان.

[1] محمد أمين نسبي ، المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر ، متوفر على موقع الحوار أولاين :
www.elhiwaronline.cm/view/244004/101/

وقد تم الإعلان رسميا عن إنشائها في **06** فيفري **2007** من طرف الرئيس " **جورج ولكر بوش**" وهو ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو باختصار أفريكوم والتي تشمل الدول الإفريقية ما عدا مصر، وتتخذ هذه القاعدة من منطقة شتوتغات الألمانية مقرا لها بعد فشل محاولات إقامتها في بلد مغاربي أو في إحدى دول الساحل الأفريقي.

- **أهداف إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية:**

من بين الأهداف التي تسعى قيادة أفريكوم تحقيقها نوجزها في النقاط التالية:

– العمل على تقوية روابط التعاون الأمني مع الدول الإفريقية وإدارة أنشطة الأمن والعمليات العسكرية.

– زيادة قدرة الحكومات الإفريقية على احترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقاً تظهر لنا فيما يلي:[1]

– السيطرة والتحكم الاستراتيجي في العالم.

– مراقبة القارة الإفريقية عن قرب، ونزع فتيل الناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

– تأمين عملية التنقيب على حقول النفط، باعتبار أن الإدارة الإفريقية تلبي **25**% على الأقل من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلول **2015**.

[1] ادريس ولد خليفة ، أفريكوم وسيلة لمحاربة الارهاب وتأمين الموارد النفطية لأمريكا ، متحصل عليه الموقع:
http://www.elhewar.arg/debat/art.asp:101132

– عموماً يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال كل هذه المبادرات الأمنية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إن الدور المتوسطي الأطلسي سيعطي فرصة للولايات المتحدة الأمريكية في مراقبة البلدان المتوسطية خاصة الدول العربية.

– كما سيمكنها من إخضاع هذه الدول لتطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

– مراقبة القدرات العسكرية لهذه الدول خاصة الجزائر منها (كفاءة، حجم التسلح).

– تعزيز وتكثيف انتشارها العسكري عن طريق إيجاد العديد من القواعد العسكرية الجديدة (البرية، البحرية، الجوية) في المناطق الحيوية لحماية مصالحها المنتشرة في البحر المتوسطة وفي القارة الإفريقية وتأمين تدفقات النفط وبأسعار رخيصة.

– مواجهة النفوذ الصيني المتنامي بسرعة في القارة الإفريقية، وتحجيمه اقتصاديا وعسكريا.

– شهد التعاون الأمني والاستخباراتي بين الولايات المتحدة والجزائر تطوراً في عهد الرئيس "**باراكأوباما**"، خاصة فيما يتعلق بالحرب الدولية على الإرهاب والجريمة المنظمة ، فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أكثر من غيرها من القوى الدولية والإقليمية الدور الريادي المحوري الذي تقوم به الجزائر بمحاربة هذه الظاهرة.[1]

[1] العلاقات الجزائرية الأمريكية ، متحصل عليه من الموقع

http://www.marefa.org/midex.php

من هذا المنطق فقد عملت الإدارة الأمريكية على تعزيز علاقاتها الأمنية والعسكرية مع الجزائر، حيث شاركت في الندوة التي احتضنتها حول الإرهاب في سبتمبر **2010**، والتي تبعتها محادثات متعددة الأطراف جمعت مسئولين من البيت الأبيض وكاتب الدولة للخارجية والبنتاغون بمثلي البلدان الأربعة (الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالي)، في المقابل شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك والتي تعد أحد أعضائه كما تتولى قيادته إلى جانب كندا.[1]

ولم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية في توطيد علاقاتها الأمنية العسكرية مع الجزائر على الجانب السياسي والدبلوماسي بل تعدتها إلى الجانب العملي التقني حيث استفادت الجزائر من برنامجي تكوين في مجال العبوات الناسفة ومن مجموعة من التمارين العسكرية ، وتبادل مشترك للمعلومات الاستخبارية، خاصة وأن المعلومات التي تقدمها الجزائر سمحت بتجنيب المصالح الغربية اعتداءات إرهابية خطيرة.

إلى جانب التنسيق الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، فقد حصل أيضا توافق بين البلدين فيما يتعلق بعزل الإرهابيين وحرمانهم من مصادر التمويل وإدانة جميع عمليات الاختطاف التي تتباناها ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي وامتد التوافق المشترك بين البلدين إلى الأزمة التي وقعت في مالي، خاصة فيما يتعلق بالحل السياسي المبني على العودة إلى النظام الدستوري.[2]

[1] محمد أمين سني ، المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر : إدارة بوش نموذجا متوفر على الموقع الحوار أولاين http://elliwaronline;com/vien/24404/101P3

[2] شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والهانات ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية) جامعة باتنة 2009 ، ص79.

- **الجزائر وقاعدة أفريكوم.**

مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل الأراضي الجزائرية كمنطقة إستراتيجية لتأسيس قاعدة أفريكوم وإدارة عملياتها العسكرية ضد التنظيم المسلح في المنطقة المغاربية والصحراوية، لهذا فهي لا توال تسعى وتعمل على إقناع الجزائر والدول الإفريقية بأهداف هذه القاعدة التي لا ترمي حسبها إلى ممارسة أي دور قيادي في القارة الإفريقية.

لهذا فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم التدخل العسكري المباشر في المنطقة واكتفت بالعمل مع حكومات الدول الإفريقية على وضع مقاربة مشتركة لمواجهة ما يعرف بالتنظيم الإرهابي في منطقة المغرب الإسلامي وتدعيم التعاون الأمريكي الأفريقي عن طريق التدريب العسكري وضمان احترافية الجيوش الإفريقية خاصة التابعة لدول الساحل، وهو ما توجه إليه القائد للقوات البرية لأفريكوم "**دافيد**": "إن جهودنا تركز على الوسيلة الكفيلة لإنجاح مهمتها وتعزيز تعاونها مع البلدان الإفريقية وانشغالها الكبير بتمثيل في ايجاد السبل الأفضل للمساعدة على الاحترافية للجيوش بالبلدان الإفريقية التي تطلب ذلك".[1]

- **مقوع الجزائر في الحوار الأطلسي المتوسطي.**

في إطار تقوية وتعزيز العلاقات الجزائرية – الأطلسية، شهدت العاصمة الجزائرية العديد من الزيارات لقيادات عسكرية من الحلف الأطلسي حيث جاءت زيارة رئيس اللجنة العسكرية لمنظمة الحلف الأطلسي الامبرالجي مبادلو في **2010**، تم زيادة الأمين العام المساعدة لمنظمة الحلف

[1] الجزائر بلد محوري نتطلع إلى تعاون وثيق معه لبسط الاستقرار متوفر على الموقع :
http://www.djazairess.com/alfadjr/142182/

الأطلسي المكلف بالشؤون السياسية والأمن روبرت ليمان سنة **2011**، والذي أكد خلالها على التعاون الجديد بين البلدين.

بالإضافة إلى هذه الزيارات غيرها شهد ميناء الجزائر رسوا خمس سفن عسكرية لمكافحة الإرهاب والمسمات س إن إ مجي ، وذلك من أجل إجراء تمريم ومناورات في المياه الإقليمية الجزائرية.[1]

السنة	الهجمات الإرهابية	تقارير أحداث تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عدد الهجمات (عدد الضحايا)			
	(المغرب الساحل)	الجزائر	موريتانيا	النيجر	مالي
2006		20(98)	0	0	9(1)
2007	161	40(785)	2(8)	0	0
2008	152	23(347)	2(17)	1(3)	0
2009	104	38(167)	5(10)	4(22)	3(2)
2010		15(139)	0	2(14)	1(2)

تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل غداة الحرب على افغنستان ومواصلة الحرب على العراق, حيث تعتقد الإدارة الأمريكية أن الضغط الأمني والعسكري على عناصر تنظيم القاعدة في

[1] عاطف قدادرة ، المرجع السابق ، 03.

المنطقتين سيجعل الفاعلة في تنظيم القاعدة نبحث عن ملاذ آمن لبناء استراتيجية عدوانية تجاه المصالح الأمريكية في العالم, وتعتبر منطقة الساحل بيئة صعبة للمراقبة ومنطقة صحراوية خاصة في شمال إفريقيا, الساحل والمغرب العربي, وبالتالي فهي من المناطق ؟؟؟؟؟ لتنظيم القاعدة للتدريب.

ولقد أعطت أحداث **11** سبتمبر **2001** ثقة أكبر للاقتراح الجزائري (خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب) من خلال تثمين التجربة الجزائرية دوليا بعد أن تمكنت الجزائر سنة 1999 من بناء تصور جمعوي لمكافحة الظاهرة من خلال تبني الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب وإنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر.[1]

كما أقررت أحداث **11** سبتمبر تطابقا في وجهات النظر بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وأشادت الولايات المتحدة بالجهود التي ببذلتها الجزائر في مواجهة الإرهاب، فوصف **"قرنسيس تايلور"** منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية، التعاون الجزائري في المجالات العسكرية والإستخبارية بالرائع، ومن هذا المنطلق وعدت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها حورج بوش بالعمل على تطوير كل الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والأمنية مع مجموعة الدول التي تؤيد هذا التوجه، والجزائر تعاونت والولايات المتحدة في كل المجالات، حيث قامت الولايات المتحدة بتزويد الجزائر بمساعدات تتمثل أساسا في تكوين المختصين.

إن مجال التعاون بين الجيش الجزائري والأمريكي تدعم بفعل المساعدات التقنية المقدمة من طرف هذا الأخير، خاصة في مجال التكوين والتدريس التي تجسد في مناورات بحرية وتدريبات

[1] أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في التطور الدبلوماسي الجزائري، محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماجستير علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

مشتركة، ففي حوار لها كشفت السيدة جانيت سندرسون سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر أن العلاقات العسكرية بين الجيش جيدة بل ممتازة وتجسدت في مختلف الأشكال.[1]

كما نجح الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة من إعادة الجزائر الى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على الإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية لمحاربة الجماعات المسلحة.

المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الفرنسي.

برز التنافس بين إستراتيجيتين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول منطقة المغرب العربي بشكل عام والجزائر على وجه الخصوص، نتيجة لتباين أهداف ومصالح الطرفين، عبر جملة من المشاريع التي تهدف الى تكريس التعاون الرامي على توثيق الصلات والعلاقات في مختلف المجالات بما يحقق تبادل المصالح، والعمل على تحقيق الأمن في منطقة الحوض المتوسط، ومن بين هذه المجالات المتعددة في المجال الأمني والمجال الإقتصادي.

1)- المجال الأمني:

بدأت أول مظاهر التنافس الأمريكي-الأوروبي حول منطقة جنوب المتوسط من خلال معارضة الولايات المتحدة ورفضها طلب فرنسا تولي القيادة الجنوبية للحلف الأطلسي.

عملت الولايات المتحدة على تكريس التوفق العسكري الجوي والإستراتيجي في منطقة المتوسط من خلال إحكام سيطرتها على قيادة الضفة الجنوبية للحلف الأطلسي، وهو ما يتوجب قيام دولة مستقرة وقوية موالية لها تحمي مصالحها في المنطقة، ويمكن للجزائر أن تتبوأ هذه المكانة مستقبلا نظراً للقدرات التي تمتلكها.

[1] عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما، محاضرات ألقيت على طلبة رابعة علاقات دولية، جامعة ورقلة،2010

فمن مظاهر التنافس الأوروبي-الأمريكي أيضا على منطقة المغرب العربي من منطلق يعتبر حوض المتوسطي وبلدانه الجنوبية ذات أهمية كبيرة في استراتيجية كلا منهما، حيث بادرت أربع من الدول الأوروبية إسبانيا وفرنسا، ايطاليا ثم البرتغال في **15** ماي **1995** بإنشاء وحدات عسكرية للتدخل في مواجهة ما تراه تهديد أمنيا لها.[1]

وسعيا من الولايات المتحدة لمحاصرة هذا المشروع وإفشاله، عملت على توحيد الأطر العسكرية بمنطقة المغرب العربي من خلال تكثيف الزيارات الرسمية لإطاراتها العسكرية وتوطيد التقارب العسكري الجزائري-الأمريكي من خلال دورات التكوين.

2)- المجال الاقتصادي:

تبرز المنافسة الأمريكية الأوروبية عموما والفرنسية خاصة على منطقة المغرب العربي وعلى الجزائر على وجه التحديد نتيجة للاهتمام الذي يوليه الطرفين للموارد النفطية حيث يظهر الاعتبار الأمريكي الذي توليه للجزائر كأهم بلد نفطي في المنطقة، إذ تفوقت الولايات المتحدة على فرنسا من حيث حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات في الجزائر، ابتداء من قيا م هذه الأخيرة بتأميم معظم الشركات البترولية الفرنسية.

إن تركيز الولايات المتحدة في خطابها على الإصلاحات الاقتصادية والتحول الى اقتصاد السوق مع تطوير وسائل الإتصالات وقطاع البنوك وتسيير أفضل للمديونية، بهدف الى تشجيع دول المنطقة وبشكل خاص الجزائر، هي هذا الإتجاه لنشر قيم النموذج الليبرالي، تجسيد لاحد

[1]Paul Marie de LAGORCE , L'OTAN un instemment de l'hégémonie américaine, http : www . monde-diplomatique.fr/dossiers/OTANIP :027.

الأهداف الأولية لسياستها الخارجية لها بعد الحرب الباردة، معتبرة مسار الإصلاحات الذي اعتمدته الجزائر مرضيا، مؤكدة على دعمه وأنه سيؤدي الى استقرار الدولة ومن ثمة المنطقة.[1]

قامت فرنسا بالتدخل للعب دور أكبر في تمويل المشاريع والعقود الفرنسية اتجاه الجزائر حيث عرفت العلاقات المالية بين فرنسا والجزائر نشاطا كبيرا من خلال الدعم في مساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية عبر القروض التي تمنحها، والتي تحوي مزايا تفضيلية مقارنة بالقروض التي يمنحها البنك الأوروبي والبنك العالمي للاستثمار، وفي قروض ممتدة على **25** سنة بنسب فوائد **22.5**% مع مدة إعفاء (**08**) سنوات مما يساعد على انجاز الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر.

إضافة الى العلاقات الثنائية مع الجزائر، عملت فرنسا على تفعيل العلاقات الأوروبية الجزائرية لمواجهة المنافسة الأمريكية، حيث قامت فرنسا بالتشجيع خلق بنك الأوروبي للإستثمار B-E-I الذي كان له دور هام في تنشيط العلاقات الإقتصادية بين ضفتي المتوسط، وخاصة بعد خلق FE MI ، أي تسهيل مالي للبلدان المتوسط من أجل الشراكة والاستثمارعوض للجوء الى صندوق النقد الدولي **FMI**.[2]

ويمكن تلخيص الجانب الإقتصادي والشركة الأوروبية المغاربية التي تعتبر المستوى الثاني في عملية المنافسة الأمريكية- الاوروبية على المغرب العربي أولاً الجانب التجاري، حيث يتضمن العديد من الميادين أبرزها المجال الزراعي الى برنامج التعاون التكنولوجي، هذا التعاون يتم على أساس مشروع أميديس، حيث من أهم المشاريع التي إحتواها، مشروع **MEDA** ، الجهاز الأساسي والرئيسي للشركة الأورو- الجزائرية منذ بداية فعاليته إبتداء من إعلان برشلونة نوفمبر

[1] يومية الخبر، العدد 2653 ، 1999/09/08، ص، 03 .

[2] Serge Boi de voix, Pys Arabe-France-Europe, défense nationale (N°12,2003),p 87.

1995 تم خلال المفاوضة التي إستخلصت من اتفاق الشراكة بين الطرفين، والذي تزامن مع عقد المؤتمر الوزاري الخامس الأورومتوسيطي، والذي تم في 22و23 أفريل 2002 بإسبانيا.[1]

والجدول التالي يمثل برنامج MEDA للمساعدات الموجهة للجزائر:

الجزائر	مبدأ 1						مبدأ 2			المجموع
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	///
	/	/	41	95	28	30,2	60	50	304,2
المجموع	173	403	981	941	937	852,3	71,6	620,8	5618,7

المصدر: http=//www ,Europa –eu– int/comm/eztermal– relation/algeria,IDEM

ويمثل الجدولان التاليان أهم مظاهر المنافسة الأمريكية حول منطقة المغرب العربي، في اطارها الإقتصادي–التجاري

[1]Kader BICHARA, les nouveaux accords entre l'union Européenne et les pays arabe, confluence méditerranée, (N° 21,Printemps 1997) , P20

-جدول يمثل الصادرات والواردات الأمريكية للدول المغاربية عام 2000 (بمليون دولار):

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	1047,10	286,09	278	9,1	1620,20
الواردات	2694,40	434.59	121,65	0	3250,64
الإجمالي	3741,50	720,68	399,65	9,1	4870,84

المصدر: مركز البحوث الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد الدراسات الإفريقية 2001 – 2002، ص ص، 335-336 .

يتضح جليا من خلال معطيات هدا الجدول أن الجزائر تتصدر قائمة لدول المغاربية التى تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية إذا يبلغ اجمالي هذه المبادلات **3741,50** مليون دولار أي بنسبة تقدر بـ **76 ,81**% وتليها المغرب بنسبة مبادلات تقدر بـ **14,80**% ثم تونس **8,21**%، واخيرا ليبيا **0,18**% وهي نسبة تكاد تكون منعدمة لسبب الحصار الإقتصادي المفروض عليها.

وما يمكن أن تستنتجه من تقدم الجزائر على باقي الدول المغاربية وبفارق كبير في نسبة تعاملها مع الولايات المتحدة، هو أن هذه الأخيرة تحتل درجة كبيرة من الأهمية ضمن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الدول العربية عامة والمغاربية خاصة، هذا ما يبرر التوجه الأمريكي إزاءها وبالتالي يتوضح لنا حاليا مظهر من مظاهر المنافسة الأمريكية-الأوروبية حيال دول المغرب العربي الذي تحتل فيه الجزائر مركز الدولة المحورية.

صادرات وواردات الإتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية عام 2000 (مليون دولار).

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	الإجمالي
الصادرات	05,603	07,303	06,686	02,308	21,900
الواردات	15,150	05,799	05,158	11,886	37,993
الإجمالي	20,753	13,102	11,844	14,194	59,893

المصدر: مركز البحوث الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي الإفريقي، معهد الدراسات الإفريقية، 2001-2002، ص،ص،321-322 .

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن الجزائر احتلت خلال سنة **2000** المرتبة الأولى في مبادلات دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي التي أخذت تنمو في مجملها بسبب المنافسة الأمريكية لها، فحصة الجزائر من المبادلات الأوربية قدرت بـ **34,65**% مقارنة مع ليبيا **23,70**% ، ثم تونس **19,77**% وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على الأهمية التي تواليها بدورها دول الإتحاد الأوروبي للجزائر، وهذا بعد نقطتها للمكانة الإستراتيجية الهامة ضمن دول المغرب العربي ودورها المحوري في التعامل والتبادل داخل الإقليم، وكذلك بسبب ادراك الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأخيرة، فعمل الإتحاد الأوروبي على استدراك ما فاته من أخطاء أدى بولوج قوى خارج الإقليم إليها، وهذا ما دفع فرنسا الى تفعيل العلاقات الثنائية الأوروبية المغاربية بما فيه الجزائرية والأعمدة البيانية هذه توضح هذه المنافسة بالتدقيق.

- **المظهر رقم 01**:المبادلات التجارية الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي خلال سنة 2000.

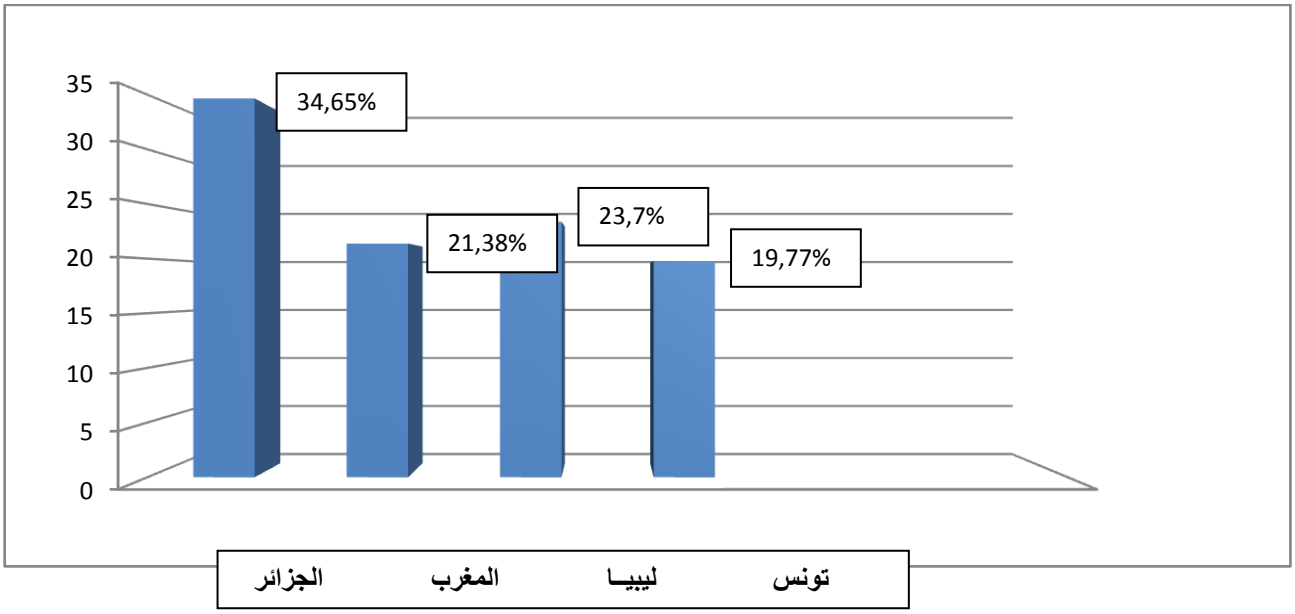

المظهر رقم 2: المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي خلال سنة 2000 .

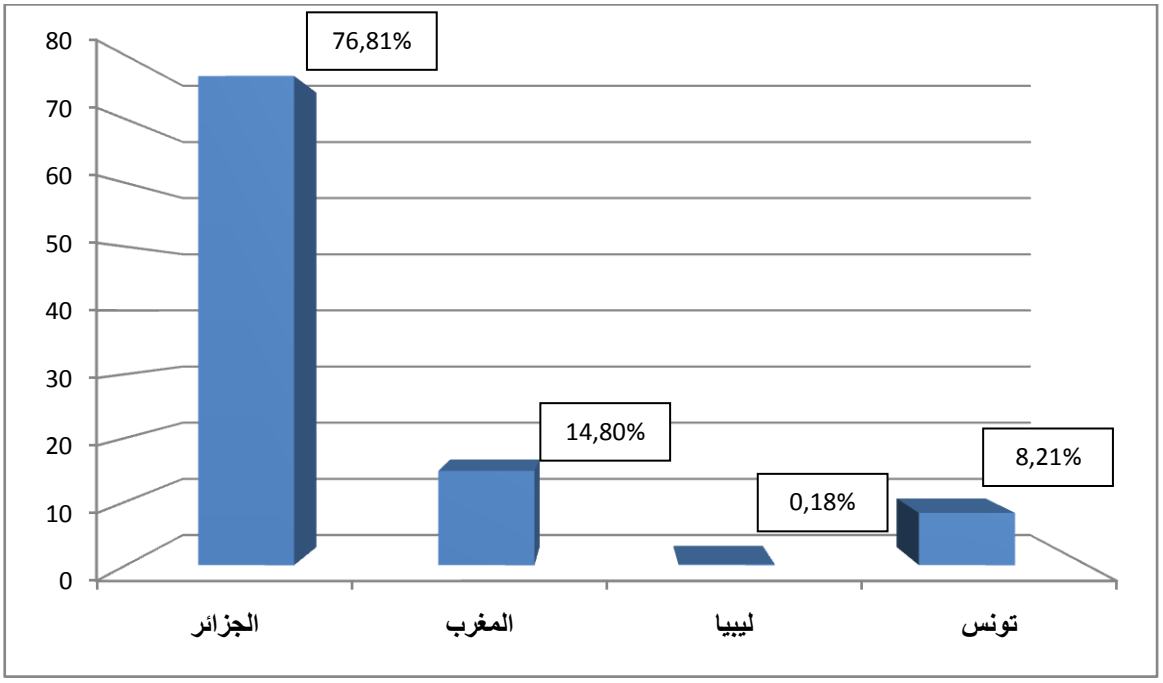

المطلب الثالث: المنظور الأمريكي تجاه الجيوستراتيجية الجزائرية.

إن اهتمام أمريكا بشمال إفريقيا بشكل عام، والجزائر بشكل خاص لم يكن جزافا، إنما كان وراءه دوافع مصلحيه توسعية.

فعند انتهاء الاستعمار الفرنسي في المنطقة الإفريقية، قامت أمريكا بالسيطرة على شبكة من القواعد العسكرية والمنشآت الإستراتيجية الهامة في كامل شمال إفريقيا.

إذ حصلت أمريكا على 25 مطارا في المنطقة الإفريقية لصالح قواتها، من بينها ثلاث أساسية تقع في الجزائر، كذلك أنشأت أمريكا قناة ابتدائية في الجزائر العاصمة بفرض الرعاية لمبادئها توضيحا للأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات، صرح كل من السيناتور تانل ديلاوير و بورتون أوهابو العضوان في لجنة (ميد) كمايلي:

يمكن الاستفادة تجاريا من هذه المصالح ليس فقط بأن تقون بالصيانة أو بيعهم، بل كذلك بأن نقرر سياسة خارجية بها لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكي مختصة في البرامج الدفاعية تدعى (ميد) الى شمال إفريقيا في بداية سنة **1945**.

من الواضح أن هذه النتائج كانت نوعا من الاستثمار المستقبلي بالنسبة لأمريكا وهي بمثابة أول مصلحة وطنية تحصل عليها في الجزائر.

وأحدث وصول المحافظين الجدد الى رأس الإدارة الأمريكية في سنة **2001** إنقلابا في التوجيه الأمريكي السابق، والذي إنكفأ عن إفريقيا في التسعينات، خاصة بعد حادثة شنق **18** جنديا أمريكيا في شوارع مقديشيو سنة **1993** حتى الموت.[1]

[1] إبراهيم أبو خزان، أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، (ليبيا: دار الكتاب الجديد المتحدة، (13) ، ط 1، 2005)، ص، ص، 158-159.

فديك لشيتي: وهو وزير دفاع سابق، وكان يرأس شركة هالبرتن قبل تعيينه نائبا للرئيس جورج بوش، له علاقات ومصالح واسعة مع كبريات الصناعات النفطية العسكرية مما أهله الى الإمساك بكثير من الملفات الحساسة، بما فيها رسم ما عرف بسياسة الطاقة القومية (NEP)، والتي صدرت في وثيقة سميت بتقرير تشيني في **17** ماي **2001**.

وعلى الرغم من أنها مؤلفة من ثمانية أقسام فإن أهم السياسات تضمنها القسم الثامن والأخير، من التقرير تحت عنوان تقوية التحالفات العالمية Strengthening global alliances الذي جاء فيه (إن الأمن القومي الطاقوي يعتمد على توفير مصادر للطاقة لدعم نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي على حد سواء).

ويضيف التقرير، أنه لتحقيق هذا الغرض يجب أن نعمل مع البلدان الأخرى لمزيد من الإنتاج العالمي للطاقة، إنه لمن الحيوي أن نجعل أمنا الطاقوي أولوية تجارتنا وسياستنا الخارجية.

واقع الأمر إذن هو الهدف الأساسي لخطة هو إيجاد مصادر خارجية إضافية من الطاقة في الاقتصاد الأمريكي، خاصة أن التقرير لاحظ إبتداء أن أمريكا التي ستنتج 8,5 ملايين برميل يوميا في 2002 وتصل الى 25,5 مليون برميل، أي أنها ستضطر الى إستيراد ما يقارب 4 أضعاف إنتاجها لسد حاجتها آنذاك، في حين أنها لن تستورد في سنة 2002 الا نصف ما تحتاج إليه من النفط.

تقرير تشيني هذا سيكون له أثر بالغ على كافة السياسات الأمريكية وعلى رأسها السياسات العسكرية والخارجية، ولكن بدأ أن الإشكال الأكبر الذي يواجه هذه الإستراتيجية هو أن بقية دول العالم د لا توافق عليها فهي تبدو أقرب الى الهيمنة منها الى التبادل التجاري بين الدول.[1]

[1] بودوح صارة وحداوي إيمان، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية إتجاه الجزائر في عهد أوباما 2008-2012، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسة، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012-2013،ص،121.

خلاصة:

من جملة ما توصلنا من خلاصة لهذا الفصل هو أن العامل أو البعد الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الجزائر، يرتكز في الأساس إلى الأهمية الاستراتيجية التي تمتاز بها الجزائر وعلى المستوى الجيوسياسي الذي يرجع للموقع الجغرافي الاستراتيجي والجيو اقتصادي، الذي يعطي للجزائر مؤهلات طاقوية كبيرة جلبت إليها استثمارات أمريكية، في إطار استراتيجية أمريكية للسيطرة على منابع الطاقة في العالم، إضافة إلى الأهمية الأمينة، بحكم الخبرة الجزائرية في مكافحة ومحاربة الظاهرة الإرهابية، كذلك ما تبرز لنا المنافسة الأمريكية الأوروبية وخصوصاً الفرنسية على الجزائر، حيث ساهمت في تكريس التواجد الأمريكي في المنطقة المغاربية عموماً، والجزائر على وجه الخصوص.

الفصل الثالث:

تمهيد:

شهدت العلاقات الجزائرية الأمريكية تطور كبيراً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أنه وفيما يتعلق بالجانب الطاقوي، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مكانتها الأولى كأول مستورد للطاقة من الجزائر، رغم وجود منافسة شديدة من طرف كل من فرنسا والصين.

ولهذا عملت على تحقيق شراكة في مجال المحروقات بحكم الأهمية التي يكتسبها النفط في العلاقات الدولية ، بالأخص في الحديث عن النفط الإفريقي، الذي هو بؤرة الاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية.

حيث نجد العديد من الاستثمارات الأمريكية في المجال النفطي في الجزائر، هذا بالرغم من جملة التحديات التي تواجه العلاقات بين البلدين خاصة في المجال النفطي بحكم ما يربط البلدين من اعتمادات اقتصادية متبادلة.

وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل من خلال مجموعة من المباحث التي نرى أنها تفي بالغرض.

المبحث الأول: خلفيات الاهتمام الامريكي بالجزائر

المطلب الأول: النفط الإفريقي بؤرة الاهتمام الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

تعتبر منطقة غرب افريقيا، وهي المنطقة الأهم لإنتاج النفط في إفريقيا، حين تضم نيجيريا المنتج الأول في إفريقيا، وتنتمي إلى منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط "الأوبك" ويبلغ احتياطها نحو 36 مليار برميل[1]، بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الضخمة في الخليج الغيني الذي تنشط فيه الشركات الأمريكية، وتملك غينيا الاستوائية أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب عن النفط، وبها العديد من الشركات الأمريكية خصوصاً وأن مناطق الانتاج النفطي، ومنها المناطق الساحلية تتميز ببعدها عن خطر الاستقرار السياسي مقارنة بالخليج العربي، ويؤكد الخبراء أن مجال النفط في غرب إفريقيا يوفر العديد من الفرص الجاذبة منها: توافر الاحتياطات النفطية وبكميات كبيرة، كما أن نوعية النفط عالية وخطوط الشحن إلى الولايات المتحدة أقصر ومنه تعمل الولايات المتحدة على استشراف منابع نفطية جديدة تغدي الشرايين الأمريكية.[2]

فالفكرة المحورية في الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة غرب افريقيا تتمثل بالأساس في النفط، وقدجرىتتويج تلك الحملة بنشر تقرير صادر عن مركز الأبحاث الاستراتيجية والسياسية (cisis) المقرب من الادارة الأمريكية، الذي حذر من عواقب الاستمرار في الاعتماد على نفط الشرق الأوسط طارحاً النفط الافريقي كبديل، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتثبت مدى صحة هذا التوجه.

[1] سني محمد أمين، "المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر، إدراج ولكر بوش نموذجاً: (تاريخ الاطلاع 2017/04/16)، عبر الرابط http://http://www.ahewar.org/debat/showart.asp?aid-199583

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لافريقيا فرصة أمريكيةن محنة إفريقية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ع(21)، شتاء 2009، ص98.

وبالفعل في جانفي 2002، إنعقد في واشنطن منتدى خاص ثم جاء إلى جانب فريق عمل الرئيس **بوش** وفريق عمل الكونفرس نخبة من كبار خبراء استراتيجية النفط الدوليين ومندوبي لشركات النفط الأمريكية، وكان البند الأساسي في جدول الأعمال : النفط الإفريقي أولوية أمريكية.

وفي هذا الإطار جاءت خطة الأمن القومي الطاقوي التي أعدها نائب الرئيس **"ديك تشبني"** مركزة على غرب افريقيا باعتبارها المصدر الأقرب للنفط والغاز للسوق الأمريكي، خاصة بعد ازدياد التوتر الأمني في أفغانستان والعراق، وعدم الاستقرار في الدول الشرق الأوسطية المصدرة للنفط.

لذلك كان لابد للإدارة الأمريكية أن تنسق جهودها مع الجزائر وباقي بلدان المنطقة لمكافحة الجماعات الارهابية المهددة للمصالح الأمريكية في المنطقة، وخاصة قرب الجزائر بجنوبها الشاسع من المناطق الحيوية النفطية الموجودة في إفريقيا الغربية ودول الساحل الإفريقي التي تعتمد عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يمكن تصنيف مبادرة "بان الساحل" على أنها استراتيجية أمريكية جمعت بين عاملي النفط والارهاب لتطوير العلاقات الأمريكية مع إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

المطلب الثاني: الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجزائر والولايات المتحدة.

يعتبر الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين البلدين من أهم الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الطرفين،حيث تجمعهما مجموعة من المصالح الاقتصادية الحيوية التي يعملان على تحقيقها وحمايتها، وظهر مصطلح الاعتماد المتبادل والتبعية خلال القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الثانية مع التطور الاقتصادي واستقلال العديد من الدول، يرى بعض المنظرين الليبراليين أن تزايد معدلات

الاعتماد الاقتصادي المتبادل يقود إلى السلام إذ أن العلاقات الاقتصادية المهمة بين الدول تمنعها من المغامرة بمصالحها بالجوء إلى الحرب والصراعات، فتحاول تحقيق هذه المصالح بأقل التكاليف.[1]

واهتم الباحثون بالاعتماد المتبادل وعلاقته بالسيادة والتعاون الدولي في إطار العلاقات الدولية بالنسبة لححاربة الارهاب، حيث قرّبت عمليات محاربة الارهاب في إطار دولي تعاوني، السياسة الدولية من السياسات الداخلية للدول، مثل رقابة الدولة والتقارب في مجال الاستخبارات والتعاون العسكري، وتأمين الحدود...

وهو ما يبدو واضحاً من خلال تطور العلاقات الأمريكية الجزائرية، في ظل وجود اعتماد متبادل بين البلدين.

- **الفرع الأول: القفزة الإقتصادية الأولى في العلاقات الأمريكية الجزائرية:**

من حيث تزامن الاحتياجات الأمريكية من الغاز الطبيعي، مع محاولات الجزائر لتطوير وبناء صناعتها للغاز والبتروكمياويات، [2]في ظل اكتشاف قدرات مهمة لها فيما يتعلق بالثروة الطاقوية والغازية للبلاد، مما وضعها محل اهتمام دولي وأمريكي تحديداً، بفعل تزايد الاحتياجات الأمريكية للغاز في فترة إدارة الرئيس"**نيكسون**".

يعتبر توقيع شركة **الباسوناتيرال**الأمريكية وشركة **سونطراك** الجزائرية سنة **1969**، حدثا تاريخياللعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

[1]Laul A. lapayonnaw ;Interdependence Institutions and Balance of Pouer ;Britain Germany and world war I ;In (www.mthlyoke.edu)

[2]عبد الكريم بلخيري، **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954–1980توازن بين المصلحة والمبدأ**، (ترجمة سمير خشافي)، (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 2007)، ص340.

حيث ينص العقد على استيراد "الباسو" لعشر ملايين متر مكعب من الغاز الجزائري المميع في كل سنة على فترة تصل إلى 15 سنة.

كان على سوناطراك وفقاً للعقد أن تتكفل بجميع العمليات الداخلية في حين تقوم الباسو بتشييد مصنع تمييع بمدينة أرزيو الجزائرية، وخط أنبوب نفط إضافة إلى تمويل عملية الحصول على ناقلات نفط خاصة الطراز، حيث كان يقدر كل هذا ب 900 مليون دولار أمريكي، رغم تخوف الشركات الأمريكية من الاستثمار في بلد علاقاته الدبلوملسية مع الولايات المتحدة متوترة، إلا أنها اكتشفت أن هناك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية.

باستثناء شركة **إيسو و نيومنت ماين** ، عوضت الحكومة الجزائرية الشركات الأمريكية بشكل غرضي لها، كما أن مقابلة الرئيس الجزائري السيد **عبد العزيز بوتفليقة**، الذي كان وزيراً للخارجية فيتلك الفترة مع **ويليام رودجرز** خلال الدورة العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1969،كان جزءاً من الاستراتيجية الجزائرية لتهدئة التوتر بين البلدين، وتسهيل إمضاء العقد الذي كان مهما للاقتصاد الجزائري.[1]

برز الدور المهم للدبلوماسية الجزائرية خلال فترة بداية النقاش حول اعتماد أمريكا على الغاز الجزائري، في ظل رفض الكونغرس لذلك، لكن ما أحبط محاولات مجلس الشيوخ تحطيم المشروع، كان الدور الدبلوماسي الجزائري، كذلك الوصف الاعلامي المتعاطف مع السياسات الجزائرية، إضافة إلى استعداد إدارة **نيكسون**لاستخدام الصفقة كورقة دبلوماسية،كانت هذه الفقزة الاقتصادية الأولى التي أعادت تحسين مستويات العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي سميت في تلك الفترة بدبلوماسية الغاز.وللاستفادة من تحسين العلاقات الاقتصادية وتطور وتيرتها تم إرسال رئيس التشريفات السابق **عبد القادر بوسلهام** إلى واشنطن كوزير مكلف بالمصالح الجزائرية،كما

[1] عبد الكريم بلخيري، نفس المرجع، ص ص:337-339.

بعث الرئيس **هواري بومدين** مساعده **اسماعيل حمداني** في مهمة خاصة للتعامل مع الشؤون الأمريكية الجزائرية بالجزائر العاصمة،بغية تحسين علاقات البلدين لكن الظروف الدولية حالت دون تطور العلاقات بينهما، وأهمها الأزمة الأدرنية (1970-1971) وتورط كلا البلدين فيها، باعتبار أن كلا من الجزائر وسوريا قد دعمتا العسكريين الفلسطينيين ضد الأردن، في حين ساندت الولايات المتحدة الأردن، وهددت بالتدخل العسكري في تلك الفترة.بدأ التوتر بينهمابقول الولايات المتحدة بأن الحوادث في الأردن هي مؤامرة سورية سوفياتية، في حين أشارت الجزائر إلى أنها تنفيذ لخطة أمريكية تهدف بالأساس إلى التصفية النهائية للمقاومة الفلسطينية.[1]

- **الفرع الثاني: الفقرة الاقتصادية الثانية في العلاقات الأمريكية الجزائرية**

كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية متوترة خلال بداية التسعينيات فيما يتعلق بقضية جبهة الانقاذ، والدعم الأمريكي للمغرب بالنسبة لسياساته ومنظوره تجاه الصحراء الغربية، فجاءت القفزة الاقتصادية الثانية التي غيرت من العلاقات المتوترة بين البلدين في سنة 1994، مع الاكتشافات الكثيرة للبترول في الجزائر سنة 1994، حيث لعبت الشركة الأمريكية أنادارکو Anadarko دوراً مهماً في هذه الاكتشافات، وخلال نفس السنة شكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي خمس 5/1 الصادرات العالمية من هذه المادة المهمة، [2]إضافة إلى الدراسات التي أشارت إلى انخفاض الاحتياطي العالمي من البترول، كذلك الاحتياجات الأمريكية المتزايدة بهذه المادة، في ظل تخوفها من المنافسة **الصينية** مستقبلاً، بسبب استراتيجية الصين التنموية التي تعتبر مصدراً للمورد. كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استثمر في الجزائر في قطاع المحروقات، في سنة 2005 بعد أن وضعت الجزائر قانون فتحت من خلاله الباب أمام الاستثمار الأجنبي.

[1] عبد الكريم بلخيري،نفس المرجع، ص345.

[2] Bernard Ravenel « Lalgerie Sinteger dans 1 Empire » conflunces Mediterranee N° 45. 2003 P :115

فهناك حوالي 1,100 مواطن أمريكي يعيشون ويعملون في الجزائر، أغلبهم في قطاع النفط في الجنوب، ترتكز الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط بالإضافة إلى صناعة الأدوية وصناعات أخرى، لكنها تواجه العديد من المشاكل البيروقراطية، [1] وفي 23 نوفمبر 2010 إلتقى السفير الجزائري في الولايات المتحدة **عبد الله باعلي** في كتابة الخارجية الأمريكية ب **جوزي فيرناندیز** السكرتير المساعد للشؤون الاقتصادية، حيث تناقشا في قضية العلاقات الأمريكية المغاربية.[2]

إن تحديد كون أن هناك قفزتين اقتصاديتين نقلتا العلاقات الأمريكية الجزائرية من الركود والتوتر، نحو الاعتماد المتبادل إلى التعاون، لا ينفي وجود متغيرات ديناميكية أخرى أثرت في مسار العلاقات بين البلدين، لكن هذا التقسيم إنطلق من أهم حالتين حدثتا في مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين وانعكستا بشكل واضح على باقي مستويات علاقاتهما، وذلك لإبراز أهمية الاعتماد المتبادل بينهما، وكون كلا البلدين له مصالح اقتصادية مع الآخر، قد تصل إلى نقطة يتم التغاضي فيها على الخلافات السياسية والايديولوجية.

إن ما يمكن ملاحظة من القفزة الاقتصادية الثانية بين البلدين، أنها جاءت مع بدايات الانفتاح الجزائري على المستوى الاقتصادي والسياسي، ولكن في ظروف أمنية تبدو صعبة، وإنطلاقاً من المقولة الاقتصادية المشهورة أن رأس المال جبان، يمكن تبرير الحذر الأمريكي في تلك الفترة من الدخول في استثمار بحجم كبير في الجزائر، إضافة إلى القيود القانونية التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة الاستثمار الأجنبي.

[1]Alexis Arieff Algerie :Current Issues congressional Research Service February 10.2011. United States of America (WWW.crs.gov) P16.

[2] Embassy of the peole's Democratic Republic of Algeria ; »Algeria Tiday » ; Novembre 2010.P05.

ويعبتر بعض المحللين الجزائر من أهم حلفاء إدارة الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** فيما يتعلق بالحرب على الارهاب، لأسباب حيوية بالنسبة للطرفين، فالولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر بتأمين النفط والغاز الجزائري لها ولحلفائها الأوروبيين، أما الجزائر فتسعى لتحديث جيشها بالحصول على الأسلحة الأمريكية المتطورة، وتعويض الخسائر في أسلحتها من خلال حربها الطويلة ضد الجماعات الإرهابية لما يقارب عقداً من الزمن.[1]

المطلب الثالث: أهمية الطاقة في الاقتصاد الجزائري

حيث أن أهمها النفط والذي تكمن أهميته الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطورتها في أوقات السلم والحرب، على السواء، فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدولة من خالال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدولوازدهارها.

وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:[2]

أولا كونه مصدر من مصادر الطاقة التي تعرفمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر والناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة، تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف انتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.

[1]Kenneth Oneje ;The War on Terror and the crisis of Pestcoloniality in Africa, Council for the Development of social Science Research in Africa ;African Journal of International Affairs vol. 11NO2 2008.

[2]علماوي عمر وسعداوي شرف الدين، أثر تغيير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر) 1990-2012" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصردي مرباح، ورقلة 2012-2013، ص13.

وثانيا، لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيمياوية والبترولية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساساً على النفط في صناعات زيوت التشحيم، والورق والمطاط والمنظفات الصناعية...، إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضاً، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات، إذ أنه حوالي ثلثي الانتاج المحلي والدخل القومي مصدرها هو إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة إلى كون أكثر من الايرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الانتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية و منتجاتها المكررة.

وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ –المحروقات والجباية البترولية والتجارة والدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي، مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طريق مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه دفع الانشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز.

ففي سنة 2001 مثلاً، ساهمت ب 66% من مداخيل الدولية الضريبية [1] فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الانتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، "الجزائر اليوم بلد ناجح"، بدون طبعة، ص40.

البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات إذ أن الموارد الطاقوية في الجزائر تلعب دوراً كبيرا في تحقيق التنمية الوطنية إذ ساعدت وفرة المحروقات على القيام بالاقتصاد والنهوض به من خلال تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف القطاعات، وهذه الوفرة ساعدتأيضا في تشكيل نموذج استهلاك وطني تسيطر عليه المحروقات، ويتميز بالتوجه إلى استخدام الموارد الأكثر وفرة والمتمثلة في المحروقات الغازية، وهذا رغم توفر الجزائر على موارد طاقوية متجددة هامة خاصة الشمسية منها.

حيث يبقى قطاع الطاقة في الجزائر الأساس الرئيس في التنمية الاقتصادية، وهذا بفضل الموارد الهامة من المحروقات التي يزخر بها القطاع المنجمي الوطني.

ويكتسي قطاع الطاقة أهمية كبيرة من خلال الدور الموكل إليه في الطابع المميز للاقتصاد الوطني المعتمد على تصدير المحروقات والتي تؤدي دوراً مزدوجاً من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية، وسير الاقتصاد الوطني، وتوفير الطاقة اللازمة لنشاط القطاعات الاقتصادية الوطنية.[1]

يساهم قطاع المحروقات بحوالي:

-40% من الناتج الداخلي الخام .

-أكثر من 60% للميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية التي بلغت عائداتها، [2] 1559 مليار دينار سنة 2004 لتصل إلى 2268 مليار دينار سنة 2009.

[1] وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مؤتمر الطاقة العربي الثامن**، عمان، جوان2006، ص1.

[2] SONATRACH ;santé ;sécurité environnement et dévloppement durable ;Rapport Annuel 2009 ; Alger 2008 ;P12.

- 97% من عائدات الصادرات الوطنية والتي عرفت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة بانتقالها من 1,18 مليار دولار سنة 2008 إلى 7,45 مليار دولار سنة 2010.[1]

- كما تساهم المحروقات في تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة التجارية، إذ بلغ استهلاك الطاقة سنة 2006 ما يعادل 32 مليون ط.م.ب.

- وتظهر أهمية قطاع الطاقة في الاقتصاد الوطني أيضا من خلال تمويل المخططات التنموية حيث بلغت مساهمة هذا القطاع ب75% من مخصصات الاستثمار.[2]

ب -المحروقات والقطاع الصناعي:

إضافة إلى دوره في تمويل الاقتصاد الوطني يمثل قطاع المحروقات قاطرة للعديد من القطاعات الاقتصادية المرتبطة مباشرة بهذا القطاع مثل الصناعات البتروكمياوية وصناعة الأسمدة والصناعات الكميائية، والتي تمثل منبعاً من منابع ترقية الصادرات خارج المحروقات وتوليد القيمة المضافة خاصة في الصناعات البتروكيماوية التي تعرف نمواً كبير وتزايداً في الطلب العالمي على منتجاتها، حيث تكمن أهمية المحروقات أيضا في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وبسيطة في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.

[1] Idem ;P15.

[2]Touahar M T the places of oil in National Algerian Planning And Its Impact on Regional Development Witl Particular Reference To Ouargla Region, Dector of philosply ;University of strathclyde, Glasgow SCOTLAND ;1991 ;P317

كما وقد عرف استهلاك قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية نمواً سنوياً بمعدل 4,9% ، ليصل إلى 5,5مليون ط.م.ب. سنة 2004، حيث أنه كان قد شهد تراجعاً خلال 1986 وسنة 1996 وذلك نتيجة للأزمة النفطية التي أدت إلى الركود في هذه القطاعات.[1]

المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال النفط

المطلب الأول: الاستثمار الأمريكي في مجال المحروقات الجزائرية (1990-2014)

إن تبني الجزائرية للقانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض قد فتح الباب على مصراعيه للاستثمار المباشر الخاص الأجنبي.

و لتشجيع وضمان الاستثمار على اقليمها، وفي جميع المجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقية الثنائية مع كثير من الدول.

وفي هذا الشأن أبرمت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية حول تشجيع الاستثمارات بتاريخ 22 جوان 1990 في واشنطن، وهذه الاتفاقية تدخل ضمن الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار، وفي اتفاقية ضمان تقوم بتأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأمريكية في الجزائر.

كما عرف الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات قفزة نوعية باعتماد قانون خاص في 1991/12/04 الذي يغير ويكمل قانون المحروقات الذي صدر سنة 1986، القانون الجديد أدخل تعديلات جد هامة من شأنها تحفيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع، نذكر منها:

- إمكانية دخول الاستثمار الأجنبي في الحقول التي تم استغلالها، مقابل تسديد حق الدخول.
- تبسيط إجراءات إعتماد المؤسسات الأجنبية للاستكشاف.
- اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة الاختلاف.

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص32.

هذا ما أدى إلى اعتماد أكثر من 27 مشروع في مجال التنقيب من المحروقات، حيث نشطت الشراكة في هذا المجال التي جلبت الكثير من المؤسسات خاصة من القارة الأمريكية، [1] نذكر منها: شركة **هاليبورتون** للاستثمار في المناجم في ماي 1994 برئاسة **ديك تشيني** ، أيضاً: **BOTAS، ITOCHU، BP،ACRO ، TOTAL، ELF، ONGL، ENELPower** حيث بلغت قيمة ما استثمرت ما بين (1996-2000) 17,5 مليار دولار أمريكي، تشير الكثير من الدراسات أن الاستثمارات الأجنبية تتوجه بالخصوص نحو قطاع المحروقات للشراكة، ووفرت الضمانات، مما دفع بالشركات النفطية بالاقدام بالاستثمار بالجزائر، حيث تمكنت شركة سوناطراك بالشراكة مع الشركات الأجنبية من حفر (52) بئر وإكتشاف 8 آبار خلال الفترة (1999-2001) وهذا كما يوضحه الجدول التالي:[2]

جدول يمثل عمليات الشراكة في التنقيب:

	1999	2000	2001
التنقيب (بالمتر)	49059	61768	44365
عدد الآبار المحفورة	18	21	13
عدد الآبار المنجزة	15	18	12
الاستهلاك	03	03	02

المصدر: مصطفىبودرامة مرجع سابق، إعتماد على تقارير شركة سوناطراك (1999-2001)

ما نلاحظ من خلال الجدول هو أن الجزائر عرفت تزايد في مجال التنقيب والاستكشاف وهذا بفضل الشراكة مع الشركات الأجنبية، حيث نجد أن شركة سوناطراك عقدت مع الشركة الأمريكية

[1] نسرين برجي، مبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر **"مجلة العلوم الاقتصادية وعلومالتسيير"**، الجزائر: جامعة سطيف، ع (5)، 2005، ص166.

[2] مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التمنية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 7-8 أفريل 2008، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.

Anadarko سنة 1999 عقد في مجال التنقيب عن البترول وعقدا مع الشركة الأمريكية conoco في سنة 2000 مهمتها إنجاز مشاريع مشتركة في جميع مراحل قطاع المحروقات من الاستكشاف والبحث والانتاج والنقل والتسويق.

وفي سنة 2002 عمل في الجزائر 18 من كبريات الشركات النفطية العالمية، على رأسها الشركات الأمريكية مثل أناداركو (**Anadarko**).

موبيل (Mobil)، أموكو (**Amoco**)، ريبسول (**Repsol**)، توتال (**Total**)، بي أكس هاملتون (**Bxp–Hamilton**) وغيرها.[1]

ولقد وقعت سوناطراك في نوفمبر 2005 اتفاقاً حول إنشاء شركة مختلطة مع الشركة الأمريكية اليبانية "أمريكا إيغل ترانسبور–ميتسوري" لإقتناء ثلاثة بواخر لنقل النفط، حيث تتكفل الشركة المختلطة بالعمل لحساب سوناطراك بهدف نقل صادراتها.

وحسب معطيات إدارة المعلومات الأمريكية لسنة 2005، فإن الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة في الجزائر بلغت 4,1 مليار دولار، وأغلبها في قطاع النفط.[2]

وفي عام 2006 حصلت الشركة الأمريكية "شل" على عقدين للتنقيب عن 07 أبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، وتعتبر الجزائر سادس مورد بالنفط للسوق الأمريكية.[3]

بالإضافة إلى مشاريع الانتاج الجديدة، حيث قامت سوناطراك ب 27 استكشاف لمواقع النفط والغاز في سنة 2010، 13 موقعاً في حوض بركين في الشرق الجزائري، 10 في حوض

[1] علي مكيد، عماد معوشي، الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التحور نحو اقتصاد السوق ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع(423)، ماي 2014، ص 114.

[2] مصطفى بودرامة، مرجع سابق.

[3] Kassim Bouhon ;Stratégie et présence économique des Etats-Unis an Maghreb ; étude présent par le centre des études économique ; Bruxelles 2010 P P12 13

إليزي، 04 في المنطقة الوسطى في حوض أمغيد مسعود، 02 في حوض وادمية مع نهاية 2012، كما أعلنت شركة "ريبسول"عناكتشاف بئر غاز جنوب تيهلاتين في حوض إليزي وهذا في أفريل 2013، وكذا مخططات لأربع آبار جديدة أخرى.[1]

وقد سجل قطاع الطاقة والمناجم خلال المرحلة (2000-2013) تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2.3," مليار دولار أمريكي سنوياً، أي حوالي 30 مليار دولار أمريكي. وفيما يلي تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق الجغرافية:

الشركات الأوروبية 74,2% ، تليها الأسيوية ب 14,7% ، تم الشركات الأمريكية ب 10% ، وأما الباقي في 1,1% موزعة على دول العالم الأخرى.

إضافة إلى هذا فقد وقعت الجزائر مع شركات أمريكية عقد تقاسم في الانتاج مع سوناطراك [*] ، فنجد شركة **أميراداهايس**، وذلك لتطوير حقول القاسي والعقرب الواقعة غرب حاسي مسعود، وعقداً للمشاركة في الانتاج مع نفس الشركة في حوض حاسي بركين.

كما نجد شركة **أموكو** الأمريكية، وذلك لاستغلال حقول غازية بعين اميناس وعين صالح، وشركة **آركو** الأمريكية أيضا وهذا لتطوير ورفع معدل احتياطي النفط الخام في بعض الحقول.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في الجزائر وذلك بمبلغ يزيد عن (906) مليون دولار خلال الفترة (1998-2004) حيث تتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع

[1] David Brown ;Africa's booming oil and natural gas :Exploration :National Security inplication for the united Stats and china ;United Stats ;college press ;2013 ;P109.

[*] تحتفظ شركة سوناطراك عند تعاملها مع هذه الشركات بنسبة 51% من العوائد مقابل 49% للشريك الأجنبي.

المحروقات مثل شركة [1] " **Resource Interanational Inc Petro Fac** "

وتحتل الجزائر بفعل زيادة الطلب الأمريكي على المحروقات الجزائرية المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين الكبار لأمريكا في العالم العربي باستثناء العراق، حيث أن أمريكا في حاجة متزايدة للنفط، لأنها أول مستهلك في العالم، وهي تواجه إنخفاض إنتاجها ومصاعب في التخزين، وكذا مخاطر الأعاصير والتحول المناخي الذي ما يزال يضرب السواحل الأمريكية وخليج المكسيك المغذي الدائم للسوق الأمريكية من الطاقة، ثم الصراع بين أمريكا وخصمها الاستراتيجي إيران هناك قريباً من الخليج.[2]

أما فيما بتعلق بالغاز وحسب ما أكدته مجموعة أكسفورد (**OBG**) فإن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بعد قطر وروسيا، حيث تضمن للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 05 بالمئة من متطلباتها، وهو ما يعادل 4-5 مليار متر مكعب، ومن المتوقع رفعه إلى 12 مليار متر مكعب بحلول عام 2015، ليصل إلى 20% من مجموع إحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية منه، لهذا حرصت الجزائر على تعزيز حضورها في السوق الأمريكية للغاز وذلك بتوقيع عقد مع إحدى فروع الشركة الأمريكية **سمبرا إينرجي** في سنة 2006، والذي نص على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 20505 متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة[3]. وخلال عهد الرئيس **بوش الابن** تم طرح العديد من المبادرات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تخص أكثر العالم العربي بما فيه الجزائر.

[1] محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل، جامعة شلف، 2006، ص289.

[2] مصطفى بودرامة، "التحديات التواجه مستقبل النفط في الجزائر"، مرجع سابق.

[3] أعمر بوزيد، (البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل) ، مذكرة ماجيستير العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2009، ص234.

المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية متعددة الاطراف في المجال الاقتصادي.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الجزائر في مجال الاقتصاد، حيث عملت على تكثيف وتنويع الاتفاقيات معها، كتوقيع معاهدة في إطار التجارة والاستثمار "**Agreement Trade and Investnent Franewores**" في جويلية 2001[1]، والتي تهدف إلى تطوير قطاعات استثمارية أخرى خارج المحروقات وإنشاء غرفة التجارة الأمريكية بالجزائر في 2002، لمراقبة سير المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين، والعمل على تعميقها، إلى جانب تأسيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي في 16 سبتمبر 2002، الذي ينشط في عدة قطاعات (الصناعة، الزراعة، البترول والتكنولوجيا المعلوماتية...) بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم فتح النقاش حول اتفاقية الفضاء الحر في سبتمبر 2003 والمتعلقة بحركة المبادلات الجوية.[2]

أما فيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين فإنه وإنطلاقاً من الأرقام التي يصدرها مكتب الإحصاء الأمريكي في الفترة الممتدة من (2001-2008) نسجل الملاحظات التالية:

[1] ابراهيم تيقمونين، (المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة)، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص143.

[2] US trade Jnvestment mission to algeria-the enbassy of algeria in washington ;in http/:www.algeria-Us,org/decs/livre.2011pdf

الجدول يبين التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر (2001-2008)

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية:

السنوات	صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر	واردات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر	الميزان التجاري
2001	1.037.9	2.702.0	-1.664.1
2002	984.4	2.360.2	-1.375.8
2003	487.4	4.748.4	-4.261.0
2004	971.6	7.409.5	-6.438.0
2005	1.106.2	10.446.9	-9.340.2
2006	1.101.9	15.455.9	-14.354.0
2007	1.652.4	17.816.1	-16.163.6
2008	1.243.2	19.354.8	-18.111.6

المصدر: وزارة الخارجية الأمريكية المبادلات التجارية الأمريكية

الجزائرية: http:/census.gov/foreign-trade/Statisties/press-release

ارتفاع الواردات الأمريكية من الجزائر، والتي سجلت أكبر ارتفاع لها في سنوات العهدة الثانية للرئيس **بوش** (2000-2008)، حيث بدأت في الارتفاع تدريجيا من سبعة ملايير واربعة مئة وتسعة مليون دولار أمريكي (7,409,5) سنة 2004 لتصل إلى الذروة سنة 2008 مسجلة قيمة تسعة عشر مليار وثلاثمائة وأربعة وخمسون مليون دولار أمريكي (8-354-19) ويرجع هذا إلى الزيادة على الطلب على المحروقات وارتفاع أسعار النفط.

إنخفاض قيمة الصادرات الأمريكية إلى الجزائر، حيث لم يسجل ارتفاع كبير بالمقارنة مع الواردات ويرجع هذا الأساس إلى الارتباط التقليدي للواردات الجزائرية بالأسواق الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى غياب سياسة اقتصادية (صناعة وفلاحة) خارج قطاع المحروقات موجهة للتصدير.

سيطرة المحروقات على غالبية الصادرات الجزائرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ميزان عاجز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وإيجابي بالنسبة للجزائر، وهذا يعود لطبيعة المبادلات ونوعيتها بين البلدين، فالجزائر تصدر البترول والغاز بكميات كبيرة باتجاه أمريكا، وفي المقابل فإن ما تستورده الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية يبقى ضئيلاً جداً، ولا يمثل سوى بعض المنتجات الصناعية ومعدات الاعلام الآلي.

[1]Ferhat farhat ; the united states and algeria form Kemedy to reagan. Algeria ; office des publication universitaires ;2012 ;P39.

أولاً: مشروع الشراكة للشرق الأوسط: Middel East lart (MEPI) Initiative (Meiship)

لقد تم الإعلان عن هذه المبادرة في **ديسمبر 2002** كبديل بمبادرة **إيزنستات** وذلك استجابة للانتشار الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتشمل هذه المبادرة حوالي 14 دولة عربية موزعة على ثلاث مكاتب جهوية، مكتب تونس بالنسبة لدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس إلى جانب لبنان، مصر الشرق الأوسط)، أبو ظبي بالنسبة لمنطقة (الخليج العربي) [1]، فيما ترتكز حسب مساعدة كاتبة الدولة لشؤون الشرق الأوسط **إلينا رومانوفسكي** على أربعة محاور: محور إقتصادي، محور سياسي، محور تربوي، وضعية المرأة.

1 أهداف مبادرة الشراكة للشرق الأوسط:

تسعى مبادرة مشروع الشراكة للشرق الأوسط إلى تحقيق العديد من الأهداف، كالعمل على ترقية الفرص الاقتصادية والتربوية، تقوية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون في المنطقة، وكذا ترقية تشجيع وتعزيز القطاع الخاص وتطويره، وبالإضافة إلى العمل على خلق منطقة للتبادل الرئيسي بين الولايات المتحدة وبلدان الشرق الأوسط.

2 تطبيق المبادرة:

في إطار هذه المبادرة قدم وفد من مؤتمر المجالس التشريعية للولايات المتحدة بزيادة إلى الجزائر في 2006، وذلك بهدف تقييم المشاريع التي تندرج ضمن برنامج التعاون بين الولايات المتحدة

[1] إبراهيم، تيقمونين، مرجع سابق، ص121.

الأمريكية والجزائر، للفترة 2006-2007 إنطلاقاً من الانجازات التي تم تحقيقها في المجال التشريعي، وذلك بغية العمل على تحديث الجهاز التشريعي الجزائري.[1]

استفادت الجزائر إلى جانب العديد من الدول العربية في ديسمبر 2005 من دورتين تكوينيتين لفائدة مسيري المؤسسات (التسيير واستراتيجية الأعمال)، يشرف عليها خبراء أمريكيون من جامعة كاليفورنيا.

إختيار ستة دول من بينها الجزائر والمغرب وتونس للاستفاذة من برنامج التمويل الخاص بتجسيد مبادرات الشراكة المقدرة ب 18 مليون دولار لتمويل الشراكة والدخول معها في تربصات التأهيل وترقية المرأة فضلا عن تخصيص 70 ألف لتحسين التعليم والبحث واقتناء التجهيزات لها.

ثانياً: مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

تعتبر مبادرة الشرق الأوسط الكبير إمتداد لكل من مبادرتي إيزنستات ومبادرة الشراكة للشرق الأوسط، وقد قامت الولايات المتحدة بطرحها إنطلاقا من تعزيز برنامج التنمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي لسنتي (2000-2002)، حيث تعتقد هذه المبادرة الأمريكية أن غياب الديمقراطية في العالم العربي هو السبب الرئيسي لما تسميه بالإرهاب.[2]

1 تطبيق المبادرة:

- إنشاء مكتب إقليمي بسفارة تونس لمتابعة وتنفيذ المشروع يتولى رئاسته مساعد وزير الخارجية الأمريكي.

[1] أعمر بوزيد: (البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل)، مذكرة ماجيستير في العلاقات الدويلة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009، ص183.

[2] عبد القادر زريق المخادمي، الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني وال فوضى البناءة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1، 2007)، ص208.

- تنظيم دورات تدريبية لنشاط حقوق الانسان والقضاة والسياسيين والإعلاميين.
- توفير مساعدات اقتصادية قدرها 01 مليار مع تخصيص 29 مليون لإطلاق المبادرة.
- استفاذة خمسة دول من مجموع 17 دولة معنية بالمشروع من برنامج مساعدات مالية 2,5 مليون دولار (الجزائر، تونس، لبنان، اليمن، الأردن).
- إنشاء مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير وبنك تنمية الشرق الأوسط.[1]

2 –أهداف المبادرة:

تتركز المبادرة على عدة أهداف معلنة تتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والتربوية ويتمحور الجانب الاقتصادي حول المساعدة في تحسين الجودة وتشجيع الاستثمار وتسهيل إيجاد المؤسسات، والهدف السياسي حول ترقية المجتمع المدني وتعزيز دولة القانون والتعددية الإعلامية، والجانب التربوي ويتعلق بتمكين الجميع من التمدرس وتحسين البرامج الدراسية وتأهيل الطاقات البشرية بخوض وظائف التجارة والسوق بالإضافة إلى أهداف تتعلق بالمرأة في السعودية والمغرب.[2]

المطلب الثالث: شركة هالبرتون نموذجا:

يقع المقر الرئيسي لشركة هالبرتون " **Halliburton**" العالمية في مدينة هيوستن "**Houston**" في ولاية تكساس الأمريكية، ويصل إيرادها سنويا حوالي 20,46 بليون دولار، وتوظف لديها ما يزيد عن 95 ألف موظف وعامل في أكثر من 100 دولة، ولا ينحصر نشاط الشركة في بناء المنشآت النفطية وتقديم الخدمات والاستثمارات الفنية لشركات انتاج البترول والغاز

[1] أعمر بوزيد، مرجع سابق، ص187.

[2] المغرب يستضيف منتدى تدعمه أمريكا للإصلاح في الشرق الأوسط، متوفر على الموقع الالكتروني:
http:/www.tunez.ine.com/breve.php3?idbreve=411/

الطبيعي فقط، بل تنقسم الشركة إلى مجموعتين هما مجموعة خدمات الطاقة التي توفر الدعم الفني والاستشاري في مجال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي، ومجموعة " **KBR**" التي تختص بأعمال البناء والمقاولات وخاصة مصافي البترول ومواسير النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى بناء مصانع البتروكيماويات.[1] كما أن لها مقر بدبي (الإمارات).

تختص المجموعة الأولى التي يطلق عليها "**EnergyServicesGroup**" بأعمال مثل تقييم عمليات حفر الأبار، وتقديم الحلول والاستثمارات الذكية، وتعظيم العائد، وزيادة الانتاج، وتحديث أنظمة السواحل البترولية، ولا تزال المجموعة ناجحة وتدر كثيراً من الأرباح، وتنافس هاليبرتون في هذا المجال شركة شلومبرجر "**Schlumberger**" العالمية.

المجموعة الثانية كانت قد اشترت شركة براون أندرووت عام 1962، ثم ضمت إليها شركة دروسر الصناعيةفي عام 1998، والتي كانت قد اشترت قبل عشر سنوات شركة إم دبليو كيلوج في عام 1988، وهكذا أصبحت بعد ذلك من كبرى شركات المقاولات في العالم، غير أن شراء هاليبرتون لهذه الشركة الأخيرة كلفها خسائر مادية كبيرة متعلقة بصناعة الأسبيتوس وبلغت قيمة الخسائر ما يقرب من 900 مليون دولار من عام 2002 وحتى عام 2004 كذلك عرض المحللون الاقتصاديون فكرة بيعه للجمهور، وقيمه البنك الألماني آنذاك بمبلغ 2,15 بليون دولار.

- **الهيكل الإداري لهاليبرتون:**

يضم مجلس الإدارة الحالي لشركة هاليبرتون كل من روبرت كراندل "**RobertCrandall**" وكينيث دير " **Kennethderr**"، ومالكوم جيليز "**MalcomGilis**"، و ديليوهويل" **DelioHowell**"، وراي هانت

[1] alarab news.com/alshaab/2006/21-04-2006/n7.htm تاريخ الإطلاع: 2017/04/23، 18:57

"**RayHunt**"، وديفيد لزر " **David Leasar**، ولندس مارتن **LandisMartin** ، وجاي بريكورت **Jay Precourt**، وديبرا ريد **Debra Reed**.

- **تاريخ هالبرتون:**

في عام 1919 قام الزوجان **ايرل** و **هالبرتون** بعدة محاولات لاستكشاف أبار بترول في مدينة بيرك بيرنت " **Burk Burnett**" في ولاية تكساس، ثم انتقلا للعمل في مدينة بيرك اردمور "**Ardmore**" في أوكلاهاما " **Oklahama**".

وقاما بتأسيس شركة **هالبرتون** لبناء منشآت البترول الاسمنتية"**Hallidurtonoilwellcementing**"[1] عام **1920**، وبعد مرور أربع سنوات أصبحت هالبرتون كيانا كبيراً، وظهر اسمها في بورصة نيويورك عام 1948، ثم توسعت الشركة وضمنت إليها عدة شركات أخرى مثل شركة Brown and Root عام 1962، وشركة جيوسورس " **Geosource**"عام 1982، وفي هذا العام كانت الطاقة العملياتية للشركة آنذاك حوالي 115 ألف موظف وعامل، كما قامت الشركة بشراء شركة جيوفيزكال سيرفيس "**geophyscal Services Incorporated**" عام 1988، ووصل عدد العاملين لديها عام 1991 حوالي 73 ألف موظف وعامل.

هالبرتون واحدة من الشركات العملاقة الأمريكية التي يرأس إدارتها **ديك تشيني** نائب الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش**،[2] وتشير جميع التقارير إلى أن ديك تشيني له دور مهم في أحداث حرب الخليج، وذلك من جهة توقيت الحرب، واختيار القادة الأمريكيين، ثم التنسيق مع وزارة

[1] المكان نفسه.

[2] www.albasrah.net/ar.artices 2010/0610/hmani-180610.htm
تاريخ الاطلاع 23/04/2017 18:56

الخارجية والبنتاجون، كما تشير التقارير إلى أن عدداً من الأحداث والعمليات العسكرية، التي جرت أثناء الحرب، كانتمن تخطيطه المحكم، [1] وفي عام 1995 أصبح ديك تشيني " **Dick Cheney**" رئيساً لمجلس إدارة الشركة والمدير التنفيذي لها، وتقاعد عن هذا العمل عام 2000، ليحل محله السيد دافيد ليسر "**David Jhesar**."

كما حصلت شركة هالبرتون عام 2002 على عقد بقيمة 07 مليون دولار لبناء معتقل أكس راي " **X-Ray**" ، المعروف الآن بمعسكر غوانتانامو " **Guantanamo camp**" الواقع في كوبا.

أنشأت الشركة المختلطة بين الجزائر وأمريكا للخدمات البترولية، بين الشركة الوطنية لخدمات الآبار، شركة "**Haliberton Energie Services**" في 10 جويلية 1999، برئاسة ديك تشيني حيث أنها شركة متعددة الجنسيات تنشط في أكثر من 70 دولة تخصصت في مجالات التنقيب عن النفط وخاصة استغلال الغاز الصخري، حضيت بحصة الأسد من العقود وخصوصاً خلال حرب العراق.

توجد بالجزائر فروع لشركة هالبرتون بمدينة حاسي مسعود وعين صالح، كما كان قد أثير الجدل مؤخرا حول قضية الغاز الصخري بعي صالح، المشروع الذي جاءت به شركة هالبرتون، حيث رفع متظاهرون بمطالب تنظيم استفتاء شعبي بخصوص ملف الغاز الصخري، بورقلة وتشبث المحتجين بعين صالح في تمنراست بمطلب لإلغاءه من جهة أخرى نظراً، لخطورة الأضرار التي يتسبب فيها استغلال الغاز الصخري.

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/ديك تشيني
تاريخ زيارة الموقع: 23.04.2017 ، 19:00

يقع مقر شركة هالبرتون الأمريكية في الجزائر بالمنطقة الواقعة على بعد (10) كلم من مدينة عين صالح، والتي ندد سكانها برحيل هذه الشركة.[1]

[1] الجزائر: عين صالح تفضح مخططات هالبرتون الامبريالية، "الأخبار الدولية"، "أخبار"، المغاربي: "سعيد هادف".

المبحث الثالث: التحديات المواجهة للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي.

بالنظر للدور الذي تلعبه العوائد النفطية في الجزائر بالمساهمة برفع الاقتصاد الوطني وتخليصه من الأزمات الاقتصادية فإنه لا يمكن تجاوز هذا الدور.

حيث نجد أنه بحدوث اكتشافات نفطية جديدة بكميات جديدة في أي دولة يمهد للتعامل معها ويكسبها أهمية كبيرة من طرف الشركات العالمية المتحكمة في التكنولوجية،وفي علاقتها مع هذه الشركات،خاصة الأمريكية منها،تواجه الجزائر في المجال النفطي جملة من التحديات مع نظيرتها الأمريكية،يكمن تصنيفها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية.

بحكم أن النفط هو جوهر العلاقة بين البلدين فإنه يواجه جملة من التحديات على الصعيدين نذكر منها:

- **الفرع الأول: التحديات الداخلية على الصعيد الجزائري:**

1- مادة النفط مادة ناضية وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وإستخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، وذلك في ظل تزايد الطلب المحلي على النفط والغاز، ومع عدم زيادة الإستثمار، حيث قدمت مدرسة شاتام للدراسات " **Chtham house studis**" تحذيرا مفاده أن الجزائر سوف لن تملك نفطا تصدره بعد عام 2023، أما تقرير منظمة الطاقة العالمية فإنه يرسم هو الأخر مشهدا أسود لمستقبل الجزائرالنفطي، ويتوقع خروجها من خانة الدول

النفطية، ويرجع الأمر إلى تراجع احتياطات الجزائر وتدهور سمعة سوناطراك في أعقاب فضائح الرشوة والفساد[1].

2- **معوقا ت الاستثمار الأجنبي:** والتي من بينها الاستثمار في قطاع المحروقات نجد أن قاعدة **51-49** التي تحكم الاستثمار الأجنبي تؤثر بشكل سلبي على قدرة قطاع المحروقات في إستقطاب الاستثمار الخارجي وبالتالي جاءت تعديلات **2013** من أجل تجاوز حالة الركود التي ضربت القطاع جراء قانون المحروقات لعام 2005.

ويكمن أن نلاحظ أنه في 24 فيفري 1971 تكمن الرئيس الجزائري هواري بومدين من تأميم المحروقات، وإستعادة هذه الموارد الهامة على أمل تصنيع البلاد، وفي 24 فيفري 2005[2]، قام وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل بإلغاء تأميم المحروقات، حيث القانون الجديد فتح القطاع أمام الشركات الأجنبية.

3- التحديات السياسية والأمنية: حيث أدى انغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى إستفحال ظاهرة الإرهاب وأصبح تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري خاصة مع ارتباطه بتدهور شرعية النخبة الحكومية[3].

ومن بين الأمثلة على التهديدات الإرهابية التي استهدفت المركب الغازي تيغنتورين بعين أمناس بالجنوب الجزائري في جانفي **2013**، والذ أدى بحياة أكثر من (**40**) ضحية من جنسيات مختلفة، والذي يحمل دلالات كثيرة أهمها البصمة الإجرامية متعددة الجنسيات، حيث شارك في

---

[1] صابر بليدي، تراجع إنتاج النفط يضع الجزائر أمام مستقبل مجهول، صحيفة العرب، العدد 32، 27 نوفمبر 2007، عبر الرابط: www.alarab.co.uk/pp42831

[2] Adb Elmadjid Bouzidi, Economie Algérienne : Eclairages, Alger ANAG édition, 2011, P 155.

[3] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة الفكر**، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 5، مارس 2000، ص 294.

العملية مسلحون ينتمون إلى **08** جنسيات (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجرية، مالية، فرنسية، جزائرية)، وهو ما يشير إلى ما يسمى عولمة الإرهاب[1]، حيث وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير السبوقة.

ساهم الإنخفاض في مردود الغاز الطبيعي القادم من عين أمناس الذي يمثل حوالي **10**% في إنتاج الغاز في الجزائر تبعا للهجومات أساسا في هبوط خط الأنابيب التصديرية في الجزائرية في **2013** رغم طلب الأسواق الرئيسية بإسبانيا وإيطاليا إذ انخفضت ب 8% و 6% عن مستويات **2012** على التوالي[2].

وبالتالي يرى تقرير منظمة الطاقة العالمية أن حادثة تيغنتورين ما زالت تلقي بظلالها على سياسة الشركات النفطية العالمية مثل شركتي (شل وبريتش بتروليوم) التي تتردد في العودة للجزائر بسبب التهديدات الأمنية.

- **الفرع الثاني: التحديات على الصعيد الأمريكي:**

1 -الضغوطات الداخلية على النفط الصغري في الولايات المتحدة الأمريكية:

وهذا راجع إلى الاحتجاجات التي تواجهها السلطات الفدرالية الحكومية المحلية، ومن جانب منظمات المجتمع المدني، حول معارضة الاستعمال الكثيف للمياه ومزجها بالرمل والكيميائيات التي تصل إلى أحواض مياه الشرب الجوفية، حيث ارتفع الإنتاج الأمريكي من النفط بنسبة 3.7% ليبلغ 6.5 %برميل يوميا في النهر الأفقي والتكسير الهيدرولكي للصخر لإنتاج النفط،

[1] قوي بوحنية، الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفعال في إفريقيا، بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي، **المجلة الإفريقة للعلوم السياسية**، 02 فيفري 2014.

[2] laura El-Kathiri, Bassam Fattoul, the Anab upsrings and Mena political instability, Imlications for oil and gas markets, P16, available on line : www.oxford energay.org/2014.

وهذا حسب وزارة الطاقة الأمريكية لإحصائيات سبتمبر 2012، وجاءت الاحتجاجات ليس لإيقاف هذه الصناعة بل لتشريع قوانين تضع حدود لكمية المياه المستعملة وكيفية التخلص منها[1].

هذا بالإضافة إلى عدة عوائق أبرزها تلك المتعلقة بالمضاعفات السلبية لاستعمال المصادر غير النفطية، كأسباب وجيهة للبحث عن مصادر بديلة، وأهمها القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع لاستهلاك الطاقة والمضاعفة في الدول كثيفة السكان والتخوف من نضوب النفط ونفاذ احتياطاته.

- التخلص من عبء الأزمات النفطية وارتفاع أسعاره.

2 سوق النفط والمشكلات الداخلية الأمريكية:

يتعلق هذا الأمر بالاستهلاك المتزايد للطاقة في الداخل الأمريكي والزيادة الكبيرة في تكاليف الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الأمريكي، إذ في إطار البحث عن بدائل النفط انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية عدة سياسات، منها استخراج النفط من المحمية الطبيعية في ألاكسا، الأمر الذي يصطدم بارتفاع تكاليف الإنتاج ومعارضة جماعة حماية البيئة.

والبديل الأخر تمويل أبحاث إنتاج الطاقة الهيدروجينية، وهذا البديل مكلف أيضا[2].

[1] وليد خدوري، البترول الصخري وفرض الاستقلال الطاقي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (408)، فيفري 2013، ص 85.

[2] كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمركي في سوق النفط العالمي، (تاريخ الاطلاع: 2017/03/18).

المطلب الثاني: التحديات الخارجية:

تتمثل في الصراع الدولي على السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة العربية عموما، وتتجلى مؤشراته فيما يلي:

- **الفرع الأول: النوبك الأمريكي:**

وهو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب الأمريكي ويحمل عنوان قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط (لعام 2007)، والذي يعرف إختصارا باسم "النوبك" ويعطي للحكومة الأمريكية إمكانية مقاضاة منظمة الأوبك والمنظمات المماثلة لها، بدعوى التحكم في أسعار النفط، وأول الأثار المترتبة على هذا القانون إلغاء الحصانة السياسية لأعضاء الأوبك على ثرواتهم النفطية، ويأتي هذا المشروع في إطار جهود الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة إلى إلقاء أي دور للنفط العربي في السياسة الدولية.

- **الفرع الثاني: ضريبة الكربون:**

هي ضريبة تعتزم دول الإتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (البترول، الفحم) بغرض الحد من استهلاكه، وإستخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة أثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود[1].

[1] مصطفى بودارمة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة 7-8 أفريل 2008، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 15.

- **الفرع الثالث: سياسات الدول المستهلكة:**

إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة.

إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرتها على التكيف وإدارة الأزمات وتوظيفها لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط [1]، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكي والشركات الصناعية في المجال النفطي، ومن جهة أخرى نجد أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقبلة، مما ينعكس سلبا على الإرادات النفطية، فيعرض الجزائر إلى كل تقلبات عديدة، لأن سعر الدولار هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، ويتم كذلك بقرارات سياسية أكثر من قوى العرض والطلب.

- **الفرع الرابع: الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات:**

والتي أصحت من الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات للحصول على حصة أكبر في السوق، والحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، ومن الأمثلة على هذه العملية في

[1] فتوح أبو ذهب صادق هيكل، التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ع 3، 2001، ص 29.

المجال النفطي نجد إندماج شركة اكسون مع شركة موبيل، ومن الأهداف المرسومة لعمليات الاندماج نجد:

- زيادة حجم الشركات النفطية من خلال خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق.
- الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات.

وبالتالي فإن عمليات الإندماج هذه ستؤثر في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الجزائر لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تكونت بفعل الإندماج.

المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي:

تعد الجزائر من الدول التي تزود الولايات المتحدة بالنفط، لكن هل سيبقى النفط عاملا للتقارب بين البلدين ولمعرفة ذلك سنحاول التعرف على سناريوهات إنتاج واستهلاك النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر بالاعتماد على مقاربتين، تستند الأولى على الاستهلاك المرتفع والثانية على الاستهلاك المنخفض.

- **الفرع الأول: سيناريو إنتاج واستهلاك النفط في الجزائر:**

-إفتراض الاستهلاك المرتفع: "Assuption for High consuption"

والذي يعتمد على المؤشرات التالية: استهلاك النفط الخام سير تفع خلال الفترة 2008-2020 بنسبة 5% هذه القيمة المتوسطة للبيانات منذ 2001 إلى غاية 2007، وفي 2021

الاستهلاك يرتفع بنسبة 3% سنويا حيث أن الاستهلاك يرتفع ببطء في ظل التنمية الاقتصادية وتبعا لمعطيات نموذج الاستهلاك المرتفع فإن الجزائر ستصبح مستوردا للنفط الخام قريبا وذلك بعد سنة **2025**، بالاعتماد على مصادر المنظمة التي تهتم بدراسة ذروة النفط والغاز « **ASPO** »[1].

-إفتراض الاستهلاك المنخفض "Assumption for law consumption"

الاستهلاك ينمو بنصف السرعة في سناريو الاستهلاك المرتفع، وذلك بـ **2.5** سنويا خلال الفترة **2008-2020**، وبنسبة **1.5** في سنة **2021** فصاعدا، وفي هذا الافتراض فإن الجزائر تكون قادرة على الاحتفاظ بمكانتها كمصدر النفط الخام لعقود عديدة قادمة، وهذا ما يوضحه المنحنى التالي:

المنحنى رقم (01): سيناريو إنتاج واستهلاك النفط الخام في الجزائر (مليون برميل يوميا).

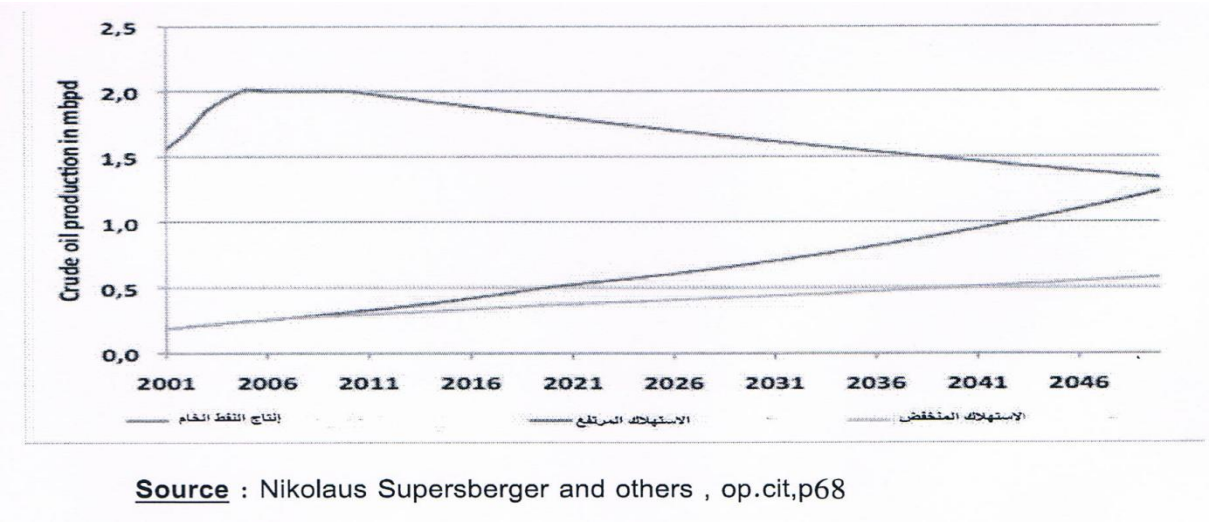

Source : Nikolaus Supersberger and others , op.cit,p68

[1]Association for study of peak oil

- **الفرع الثاني: سيناريو إنتاج وإستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر.**

إن إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر عرف تطورا ملحوظا، إلا أنه سيبلغ الذروة خلال السنوات القادمة ويتبع ذلك انخفاظ سريع في وثيرة الإنتاج، وحاليا فإن الجزء الأكبر من الإنتاج تصدره الجزائر، وفي حالة ارتفاع الاستهلاك دون قيود، فإنها ستفقد مكانتها كمصدر للغاز خلال سنة 2036، على أساس ارتفاع الاستهلاك بنسبة 5%خلال الفترة 2008-2020 وكذلك 2.5 في سنة 2021 فصاعدا لكن بتبني الاقتصاد الجزائري مستويات عالية للكفاءة الطاقوية ستكون النسبة في حدود 2.5 خلال الفترة 2008-2020 و1 خلال سنة 2021 فصاعدا.

المنحنى رقم (02): سيناريو انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر.

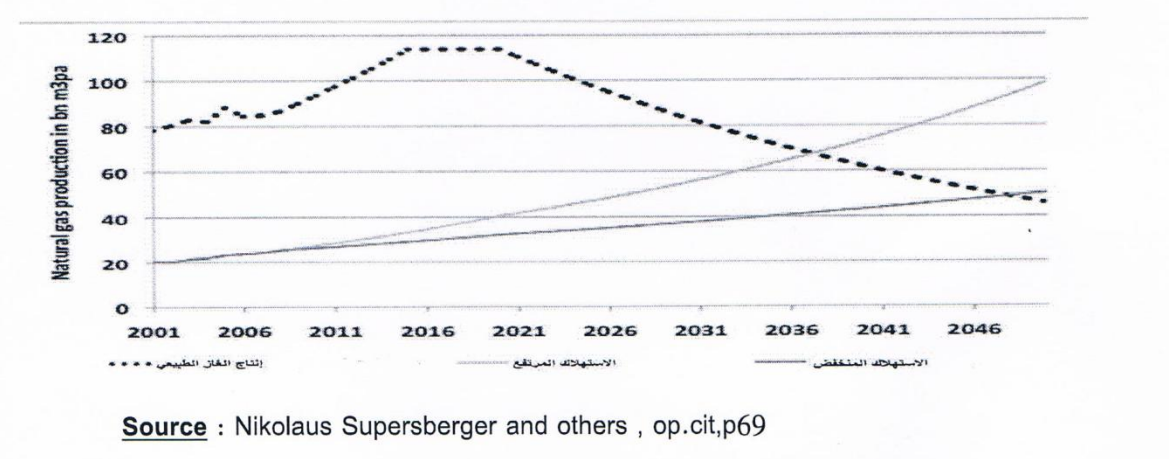

Source : Nikolaus Supersberger and others , op.cit,p69

- **الفرع الثالث: المجهودات الجزائرية لتطوير المحروقات:**

1 -التوجهات الجديدة للجزائر لإستغلال الغاز الصخري:

تصنف الجزائر ضمن سبعة دول إفريقية تمتلك إحتياطات صخمة من الغاز الصخري حسب تصريح من طرف البنك الإفريقي للتنمية، إذ قدرت احتياطات الجزائر بحوالي 6.5 ترليون متر مكعب[1].

رغم تحذيرات الخبراء من أن طرق إنتاج هذا النوع من الوقود مكلفة ومدمرة للبيئة وترفع في امكانيات وقوع زلازل وهزات أرضية، فقد تم حفر أول بئر للغاز الصخري في حوض أحنيت الواقع جنوب عين صالح، وأكدت شركة سوناطراك في **07** سبتمبر **2014** أن الاستغلال التجاري للغاز الصخري في الجزائر سيبدأ من سنة **2022** بإنتاج **20** مليار متر مكعب.

2 -تطوير جهود البحوث:

إذ أنه تم إبرام **50** عقدا مع الشركاء الأجانب في إطار البحث والاستكشاف، ما بين سنتي **2000** و2012 من خلال عشر مناقصات دولية ثم خلالها حفر **100** بئر وتسجيل **230** اكتشاف للمحروقات[2].

[1] محمد سليمان، السياسة الطاقوية في الجزائر، من طاقة إلى أخرى، قدرات هائلة في ميدان الغاز الصخري، صحيفة المغرب الأوسط، 2017/02/26.

[2] مؤتمر الطاقة العربي العاشر "21-23 ديسمبر 2014"، المرجع السابق، ص 19.

3 -رفع الاحتياطات المؤكدة للنفط والغاز وتحسين إنتاجية المكامن:

بتضمن برنامج الاستكشاف للفترة (2015-2019) مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد **41409** كلم بتقنية المسح ثنائي الأبعاد و**119140** كلم بتقنية المسح ثلاثي الأبعاد.

كما سيتم تطوير الابار بإنجاز 1500 بئر خاصة بمنطقة حاسي مسعود وضواحيها وبالنسبة للتنقيب فإنه حفر حوالي 874 بئرا استكشافية 80بالمئة منها سيتم إنجازه من طرف شركة سوناطراك[1].

4 -البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة:

يشمل هذا البرنامج تطوير الطاقات المتجددة الذي بدأ من سنة 2011 ويمتد إلى غاية 2030، حيث يهدف إلى إنتاج 22000[2] من محطات شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية ومزارع لطاقة الرياح ومحطات مختلفة.

5 -الإستراتيجية الطاقوية الوطنية في أفاق 2040:

- استعمال الغاز، وذلك بتحفيز استخدام غاز البترول المسال والغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل.

- الاعتماد على مبادئ الحيطة والوقاية والمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[1] Eric Saudement, « algerie expoitera commercialement le gaz de schiste en 2022 », petrole et gaz, (08/12/2014), online : www.petrole-et-gaz.fr/lalgerie-exploitera-commercialement-les-gaz-de-schite-en-2022-3364

[2] مؤتمر الطاقة العربي العاشر، (21-23 ديسمبر 2014)، المرجع السابق، ص 26

أما في إستعمال الطاقة النووية والذي سيساهم في تعزيز توفير الكهرباء على المستوى الوطني، فإنه يبقى محدود جدا لما يواجه من تحديات وصعوبات لا سيما التعبئة التكنولوجية فيما يخص إعادة معالجة الموارد المشعة وكذا التزود بالوقود الخصب.

تثمين استخدام الموارد الطاقوية من خلال تطوير الصناعة التحويلية كالبيترو كمياء، التكرير.

هذا إضافة إلى مجموعة من الصعوبات التي تواجه تنمية مصادر الطاقة البديلة، كاستحواد قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من الاستثمارات[1]

ما يمكن التوصل إليه حتمية زوال النفط ونضوبة في ظل الارتباط بين النفط والاقتصاد الوطني، ما يجعل الغموض السمة الرئيسية لفترة ما بعد النفط.

- **الفرع الرابع: أفاق الطاقة المستقبلية في الولايات المتحدة الأمريكية:**

بالاعتماد على دراسة الباحث الأمريكي Paul Robert في كتابه نهاية النفط the end of oil، واستنادا إلى السيناريوهات التي أعدها مجلس المخابرات القومي الأمركي عام 2002 حيث رسم أربعة سبل لاقتصاد الطاقة الجديد [2]، الأول بدعى بالأخصر، حيث تتبع سياسات البيئة العدوانية متضمنة ضرائب على التلوث وبالتالي سينخفض الطلب على النفط بحلول 2020.

والثاني يتعلق بالاعتماد على التكنولوجية واستعمالها الكثيف الأمر الذي يؤثر على كثافة الطافة العالمية.

السيناريو الثالث يتعلق بحدوث انخفاض الإرادات من حقول بحر الشمال، ألاسكا، فنزويلا وإيران، مما يرفع أسعار النفط ويؤدي إلى تراجع الاقتصاد العالمي.

[1] شهرزاد زغيب، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط، خيارات المستقبل، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (395).

[2] Paul robert.the end of oil. USA:library of congress cataloging in publicataiom data2005, P308-307

أما السيناريو الرابع فكان بعد هزيمة الولايات المتحدة لصدام حسين الذي تحالف مع عدة دول من العالم العربي، مما أدى إلى زعزعة مكانة العربية السعودية والكويت مما أثر سلبا على الإمدادت النفطية، حيث انخفض إنتاج الحكومات العربية في الكويت والسعودية إلى 20% لثلاث سنوات و 10%بعد ذلك الأمر الذي أدى إلى رفع أسعار النفط 50 دولار للبرميل لمدة 05 سنوات، لذلك وضعت نهاية مرحلة اقتصاد الطاقة الجديدة المعتمدة على النفط الرخيص.

وعلى المدى البعيد يتوقع أن يشهد إنتاج النفط في الولايات المتحدة انخفاضا بحلول العام 2025، وذلك قبل أن يعود ثانية للتزايد، ليصل حوالي 6 مليون برميل في اليوم عام 2035[1].

إن تقليص الواردات النفطية الأمريكية يعني تخفيض الطلب الأمريكي على النفط الأجنبي بشكل عام، لكن تركيز الولايات المتحدة على الإمدادات من الدول القريبة خاصة كندا وربما البرازيل، وسياستها المعلنة في تقليص اعتماداتها على النفط في الشرق الأوسط، يعني أنه سيكون التأثير على الدول العربية المصدرة للنفط بدرجة أكبر مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث شهدت إدارة الرئيس **أوبا** طرح فكرة إيجاد طاقة بديلة في خليج المكسيك وألاسكا فقد تدفع واشنطن إلى الاستغناء عن النفط الجزائري والليبي وهو ما قد يتسبب في تدهور العلاقات بين البلدين كما تؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للجزائر وليبيا، جراء تراجع صادراتها من النفط، لكن الأزمة المالية العالمية نسفت أسس هذه الخطة، وقد أشار الخبير النفطي الجزائري عبد الرحمن مبتول إلى أن الولايات المتحدة سجلت أعلى زيادة في إنتاج النفط في العالم خارج منظمة الأوبك بزيادة بلغت 16%، مما يضعها على طريق التحول إلى منتج للنفط في العالم بحسب الوكالة الدولية للطاقة متفوقة على جميع المنتجين داخل وخارج الأوبك، بمن فيهم السعودية، في ما ستتحول إلى دولة مصدرة للبترول بحلول عام 2025، بعد تحقيق اكتفاء كامل من الطاقة بحلول عام **2020**.

[1] علي رجب، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، **مجلة النفط والتعاون العربي** ، الكويت، منظمة الأوبك، ع (142)، 2012، ص 168

من جهة ثانية يرى الخبير الجزائري أن تطوير إنتاج الغاز الصخري في أمريكا الشمالية وضعها خارج دائرة الحاجة للغاز الجزائري و الخليجي منذ سنة 2009، لذا فإنه من مصلحة الدول العربية المنتجة للنفط الاستثمار في تنامي القوة الصينية، خاصة في الجانب الاقتصادي، كما أشار كذلك إلى التراجع الحاد لصادرات الجزائر النفطية حول الولايات المتحدة منذ 2010، حيث أوضح أن الاستراتيجية الطاقوية الأمريكيةفي طريقها للانقلاب تماما قبل حلول 2020، مضيفا أن 20% من الاحتياجات الأمريكية من الطاقة في عام 2012 كان مصدرها المكسيك وفنزويلا، ودول الخليج، ونيجيريا والجزائر[1].

- **الفرع الخامس: الحوار بين المنتجين والمستوردين للنفط:**

حيث أن موضوع الحوار بين المستوردين والمنتجين الرئيسيين للنفط جاء من أسعار النفط في العالم 1973، فتوالت الدعوات للحوار والاجتماعات والندوات بين المستوردين والمصدريين الداعية إلى إيجاد صيغ تعاون دولي بما يعرف بأزمة الطاقة.

إن قيام حوار مستمر بين المصدرين والمستوردين للنفط يكمن في تخلي دول التعاون الاقتصادي والاجتماعي (oecd)لسياسة " إفقار الفقراء وإثراء الأثرياء" والإقرار بمبدأ المشاركة والتعاون المتوازن التي من شأنها أن تضع ترتيبات ذات منافع متبادلة بالنسبة للطاقة والتنمية الاقتصادية المستدامة.

[1] عبد الوهاب بوكروح، إكتفاء أمريكا الذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية، يومية القدس العربي، (10 فيفري 2017) عبر الرابط

خلاصة الفصل:

على اعتبار أن القارة الافريقية منطقة غنية بالثروات الطبيعية، اكتسبت أهمية اقتصادية كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اكتسب النفط الافريقي عموما والنفط الجزائري خصوصا أهمية بالغة، بحكم أن الجزائر بوابة افريقيا، والاقتصاد الجزائري يرتكز على القطاع الطاقوي، حيث أقيمت شراكة جزائرية أمريكية في المجال النفطي وتعددت استثماراتها في الجزائر وكنموذج نجد شركة هاليبرتون، كذلك تواجه البلدين تحديات في المجال النفطي على الصعيدين الداخلي والخارجي الأمر الذي يدفع البلدين إلى ايجاد حلول وافاق مستقبلية.

خاتمة:

خـــــاتمة:

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة مسألة العلاقات الأمريكية الجزائرية في بعدها الاقتصادي، بالبحث في جذور العلاقات الثنائية، التي أسهمت فيها عوامل تاريخية لها عدة أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية،فقد عرفت العلاقات السياسية، والتي كانت حديثة نوعا ما،إذ بدت مضطربة وغير مستقرة، خاصة مع بداية التسعينات بسبب التوتر الأمني الذي عرفته الجزائر، إلا أنه ومع منتصف التسعينات بدأت تعرف نوعا من التحسن، والذي تعزز ابتداء من سنة 1998، حيث يمكن ملاحظة تزايد وتيرة الزيارات واللقاءات الرسمية بين الجزائر و أمريكا،و ظهر التعاون الأمني بين البلدين بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ما ساهم في تمتين العلاقات بينهما بحكم الخبرة الجزائرية في محاربة الارهاب وتم تعزيز التنسيق الأمني بين البلدين الذي يعتبر انطلاقة جديدة للعلاقات الأمنية بينهما بآفاق كبيرة، ما أعطى فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية لتجديد مناطق نفوذها. بحيث أن المدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجزائر يتعدى الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط، حيث تعتبر الجزائر البوابة الشمالية لإفريقيا إذ تمكن دول الساحل الإفريقي من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى باقي موانئ العالم، وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات النفطية الضخمة في منطقة الساحل الإفريقي والخليج الغيني، وهي المناطق التي تركز عليها السياسة الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة في إطار تنويع مصادر امداداتها الطاقوية.

ولقد تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية و العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا، حيث بدأت الجزائر باعتماد استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي من خلال حرية حركة رأس المال و إزالة القيود المختلفة على حرية انتقال السلع و الخدمات، لكن هذا الانفتاح يغلب عليه طابع القصور نتيجة لاقتصار الصادرات على المواد الخام وخاصة النفط و الغاز، وهذا يعني أنه اقتصاد ريعي، والتغير في هذه الموارد سيضع الجزائر في رحى الأزمات الاقتصادية ومن جهة أخرى نجد أن التحول نحو اقتصاد السوق ودخول الشركات العالمية مجال الاستثمار في المحروقات من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها الاستثمار الأجنبي لرفع القدرات الإنتاجية يمثل التحدي الثاني لأن ثروة النفط آيلة للنضوب.

و تعززت علاقات البلدين بشكل كبير بفعل العامل البراغماتي أو الاقتصادي، إذ أن التعاون في هذا المجال مس جميع المجالات، لكن ما زالت الشراكة الاقتصادية بين البلدين محصورة في قطاع المحروقات بالرغم من القدرات الموجودة و المزايا التي تقدمها الجزائر ، بحكم مكانتها الاستراتيجية التي تجعل من يمتلكها كأنما امتلك القارة، و كل هذه الميزات لم تكن غائبة عن الطرف الأمريكي.

فدور الجزائر أساسي بالنسبة لواشنطن من زاوية الإمكانات الاقتصادية من مواد أولية وفي مقدمتها النفط و الغاز وسوق داخلية كبيرة و فرص استثمار ضخمة، إذ تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا من حيث الموارد بعد كل من ليبيا ونيجيريا، تتمركز غالبية هذه الأخيرة في حقل حاسي مسعود الواقع في الجنوب الشرقي الجزائري، أما بالنسبة للغاز، فإن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة

عالميا والثانية افريقيا بعد نيجيريا، و بالتالي تعدد إمكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي تشهد تعزيزا مستمرا ،حيث اكتسبت الجزائر مكانة هامة جعلتها محل اهتمام الشركات النفطية الأمريكية وحتى العالمية، كما تحرص هذه الأخيرة على حماية استثماراتها ومصالحها العاملة في الجزائر، وكذا شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية و كمية، فالاستثمارات الأمريكية بالجزائر تطورت بعد عودة الأمن والاستقرار للبلاد وتفعيل العلاقات السياسية و الأمنية بين البلدين، فالولايات المتحدة لا تزال الزبون الأول للجزائر المصنفة حسب وزارة التجارة الأمريكية من بين ال20 بلدا الذين لهم فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تصدر الجزائر ما نسبته 60 بالمئة للولايات المتحدة، في حين تستورد منها ما نسبته 20 بالمئة وذلك راجع إلى غزو الصين و دول الاتحاد الأوروبي للسوق الجزائرية.

بالرغم من اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين الجمهوريين و الديمقراطيين، فإن السياسة الخارجية الأمريكية ارتكزت أساسا على المصلحة القومية العليا، حتى ولو كان ذلك على حساب قواعد و مبادئ المجتمع الدولي، وتعكس تلك السياسة استراتيجيتها المتعاقبة للتأثير الفعال على المنظومة الدولية عبر المؤسسات الاقتصادية العالمية، إذن فالثابت هو المصلحة و المتغير هو اليات أو أساسيات تحقيق هذه المصلحة و حساب المكاسب التي تجنيها.

وعموما فإن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت مقبولة وتعود إلى ما بعد الاستقلال 1962، بسبب المصالح النفطية الأمريكية في الجزائر، والتي تكرست بعد نهاية الحرب الباردة، وتحقيق التقارب الإيديولوجي بين البلدين. فمع بداية التسعينات عرفت المبادلات التجارية بين

البلدين تراجعا بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في الجزائر ، إلا أنها مع منتصف التسعينات و إلى غاية 1999 عرفت نوعا من الانتعاش، وخلال السنوات الأخيرة شهدت المبادلات التجارية قفزة نوعية و كمية، حيث بلغت أعلى مستوياتها، إضافة إلى تزايد معدلات الاستثمار الأمريكي في الجزائر فاتحة بذلك أفاقا واسعة للتعاون الاقتصادي بين البلدين على المدى المنظور.

التوصيات :

على خلفية اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة تقارب 97 بالمئة ، فإن تبني الجزائر استراتيجية إعادة توجيه الاقتصاد و كسر المثلث المقفل على الاقتصاد المرتكز على انتاج النفط– التصدير– استيراد سلع الاستهلاك ، و العمل على التحضير لمرحلة ما بعد حقبة النفط تعد ضرورة ملحة و ذلك بالتركيز على العوامل التالية :

– تحديد استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة النظيفة المتجددة و دعم صناعة البتروكيماويات.

– تنمية التجارة الخارجية و الصادرات السلعية و الخدمات، خارج قطاع المحروقات.

– تطوير علاقات التشاور و التعاون في مجال الغاز مع المنتجين الكبار، خاصة قطر و إيران من أجل الدفاع عن حقوق المنتجين.

– تقديم الدعم الكافي و منح امتيازات إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر و الاستفادة من التكنولوجيا.

قائمة المصادر

والمراجع:

قائمة المراجع والمصادر:

أ. المراجع باللغة العربية:

1) إبراهيم أبو خزان، أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن،ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2005.

2) أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخلإدارة الأعمال الدولية، (السعودية الرياض، دار المريخ، 1991).

3) أحمد مدحت إسلام، الطاقة وتلوث البيئة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999).

4) أحمد مندور، أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، (مصر: القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1991).

5) إكرام مياسي، **الاندماج الاقتصادي العالمي وانعكساته على القطاع الخاص في الجزائر** ، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع والطباعة 2011).

6) أمين البار، منير البسكري، **مكانة المغرب في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** ، القاهرة: الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1 .2013.

7) حسين الدمحميبوادى، **الإرهاب الدولي بين التحريم والمكافحة** ، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2004).

8) رمزي كلارك وآخرون ، **الإمبراطورية الأمريكية** ، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة الشروق، ط1 ، 2001).

9) عبد التورين عنتر, البعد المتوسطي للأمن الجزائري, الجزائر, أوربا والحلف الأطلسي, (الجزائر, المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع, 2005).

10) عبد السلام بلعيد، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال** ، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990).

11) عبد القادر زريق المخادمي، **الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي: بين القرار الوطني والفوضى البناءة**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007).

12) عبد الكريم بلخيري، **العلاقات الأمريكية الجزائرية 1954-1980 توازن بين المصلحة والمبدأ** ، (ترجمة سمير خشافي)، (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 2007).

13) عبد اللطيف بن اشنهو، "**الجزائر اليوم بلد ناجح**"، بدون طبعة.

14) عبد النور بن عنتر، **الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري** ، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

15) عبد النور عنتر، **الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

16) عبير بسيوني عرفة علي رضوان, **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** ,ط1 القاهرة, دار النهضة العربية,.

17) كريم النشاشبي، وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستيراد والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي واشنطن**، 1998.

18) محمد بلقاسم حسين بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية**، (الجزائر: مطبعة دحلب 1993).

19) محند برقوق، **التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب** ، (بيروت :مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2009).

20) مولود قاسم نايت قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، الجزء الأول، (الجزائر: دار الأمة للطابعة والنشر والتوزيع، 1985).

21) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية (حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة)، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

الرسائل والطروحات الجامعية:

1) إبراهيم‌تيقمونين، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.

2) أحمد ومضان نعمت الله، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر2006.

3) إسماعيل بو الروايح، **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب الجزائر،المغرب، تونس 2008/2001**، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2010.

4) أعمر بوزيد،**البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل**، مذكرة ماجيستير في العلاقات الدويلة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009.

5) أعمر بوزيد، **البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تنافس في إطار تكامل**، مذكرة ماجيستير العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2009.

6) إيمان حملاوي، **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990–2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص

مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013-2014.

7) بودوح صارة وحداوي إيمان، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية إتجاه الجزائر في عهد أوباما 2008-2012**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسة، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

8) نسيمة مسالي، **التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، فرع علاقات دولية ، غير منشورة ، جامعة قسنطينة ، 2009.

9) جلولي خيرة، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، تخصص دراسات مغاربية،جامعة د. طاهر مولاي بسعيدة 2015-2016.

10) سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص دبلوماسية وعلقات دولية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2010.

11) شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) جامعة باتنة 2009 .

12) عبد العزيز لزهر، **الجزائر والمقاومة الأمنية الإستراتيجية في المتوسط، حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو**، رسالة دكتوراه منشورة جامعة الجزائر 3، 2012 .

13) عديلة محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1949-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية والعولمة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005.

14) عيسى مقيلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد التنمية ، الجزائر .جامعة الحاج لخضر – باتنة 2008/2007.

15) فاطمة لكعص، **أحداث11سبتمبر2001 وانعكاساتها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009.

16) قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس، علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2012-2013.

17) ليلى تيطة، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية 1958-1962**، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة، غير منشورة،جامعة باتنة،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ 2001-2002.

18) مياح نذير، (**السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008 الأهداف والأدوات**) رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/2009.

19) نسيمة مسالي، **التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس، فرع علاقات دولية، غير منشورة، قسنطينة 2009.

20) نور الدين حشود ،(**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2004**) ،مذكرة ماجستير، جامعة منتوري ،قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،2005.

المجلات والدوريات:

1) أحمد دعسوقي إسماعيل، سياسات الإدارة البيئية للتلوث الصناعي في مصر، سلسلة قضايا إدارية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ع 09، مصر، القاهرة، جويلية 2005.

2) أحمد مهابة ، الجزائر بين المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية ، **مجلةالسياسية الدولية** ، عدد 128، أفريل 1997.

3) أسبوعية الأيام السياسية ، العدد 53.

4) بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة شلف، ع1 ، 2004.

5) جريدة الخبر 01-03-2012 الملتقى الوطني الثالث حول المعاهدات ، محي الدين عميور.

6) حسين سنطوع، الحوار الأطلسي الجزائري: من أين وإلى أين؟ ،**مجلة دراسات استراتيجية**، ع2 ، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2006).

7) حنان دوبيار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، ع 127، جانفي 1997.

8) خيري عبد الرزاق جاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية محنة إفريقية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ع(21)، شتاء 2009.

9) سني دحم أمين، المدركات الاستراتيجية اتجاه الجزائر إدارة جورج بوش نموذجاً، **مجلة الحوار المتمدن** ، العدد 2890، 16 جانفي 2010.

10) شهرزاد زغيب، الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط، خيارات المستقبل، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (395).

11) صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة الفكر**، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع5، مارس 2000.

12) عاطف قدادرة ، فتور في علاقات الجزائر بحلف الأطلسي منذ الثورة الليبية ، **جريدة الخبر** ، العدد غير متوفر ، الجزائر : يومية جزائرية، 06 جويلية 2012.

13) عبد الوهاب بوكروح، اكتفاء أمريكا الذاتي من النفط سيغير من أولوياتها بالمنطقة العربية، يومية القدس العربي، (10 فيفري 2017).

14) علي رجب، تطور سوق النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، **مجلة النفط والتعاون العربي** ، الكويت، منظمة الأوبك، ع (142)، 2012.

15) علي مكيد، عماد معوشي، الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وآفاق التحور نحو اقتصاد السوق، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت: لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع(423)، ماي 2014، ص 114.

16) عمر عز الرجال، أبعاد زيارة الرئيس بن جديد للولايات المتحدة، **مجلةالسياسة الدولية** ، ع 81، 1985 .

17) فتوح أبو ذهب صادق هيكل، التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، **سلسلة دراسات اقتصادية**، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ع 3، 2001.

18) قوي بوحنية، الجزائر والانتفال إلى دور اللاعب الفعال في إفريقيا، بين الدبلوماسية الأمنية والاكتفاء الأمني الداخلي، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، 02 فيفري 2014.

19) مجلة الجيش، العدد 461.

20) محمد سليمان، السياسة الطاقوية في الجزائر، من طاقة إلى أخرى، قدرات هائلة في ميدان الغاز الصخري، **صحيفة المغرب الأوسط**، 2017/02/26.

21) محند برقوق، التعاون الأمني الجزائري الأمريكي والحرب على الإرهاب، **مجلة العالم الاستراتيجي** ، (الجزائر: مركز الدراسات الإستراتيجية، عدد 03، ماي 2008 .

22) نسرين برجي، مبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، "**مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**"، الجزائر: جامعة سطيف، ع (5)، 2005.

23) وليد خدوري، البترول الصخري وفرض الاستقلال الطاق وي للولايات المتحدة الأمريكية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ع (408)، فيفري 2013.

24) يومية الخبر.

25) La trubrum 19 janvier 2000.

26) El Moudjahid 07/05/2000.

27) EL Watan 27/12/1997

28) Le Jeune Indépendant ; 12/12/2002.

المحاضراتوالملتقيات الجامعية:

1) أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في التطور الدبلوماسي الجزائري، محاضرات ألقيت على طلبة سنة أولى ماجستير علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

2) عصام بن الشيخ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما، محاضرات ألقيت على طلبة رابعة علاقات دولية، جامعة ورقلة،2010.

3) عصام بن الشيخ ،" **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما** "، محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010.

4) عصام بن الشيخ،" **خطة امنية اقليمية لمواجهة تنظيم القاعدة في دول الساحل الإفريقي**" ، محاضرات ألقيت على طلبة سنة رابعة علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.

5) محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل، جامعة شلف، 2006.

6) مصطفى بودارمة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 7-8 أفريل 2008، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف.

7) مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنم ية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 7-8 أفريل 2008، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.

8) موسى بابا عمي ، علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي الأبعاد والرهانات، مداخلة ضمن : (ملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط "، تنظيم قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، جامعة قسنطينة، 2008.

- **المؤتمرات:**

1) وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان، جوان2006.

2) مؤتمر الطاقة العربي العاشر، (21-23 ديسمبر 2014).

المواقع الالكترونية:

- MontadaEchorok on line.com
- www.ahewar.org/debat/showart.asp?aid-199583
- www.alarab.co.uk/pp42831
- www.albasrah.net/ar.artices 2010/0610/hmani-180610.htm
- www.albayan.co.ae/albayan/2000/7/14/sya/40.htm
- www.algeria-Us,org/decs/livre.2011pdf
- www.ar.wikipedia.org/wiki/
- www.arabic.news.com/ansub/daily/day/19098/1999090857.htm
- www.arabicnews.com/ansb/daily/day/000520/2000052054.htsl
- www.azzaman.com/azzaman/articles/2020/01/01.18/099456.ht
- www.bradfod-ac.uk/acad/confres/monitors/russia-mediast.html.
- www.census.gov/foreign-trade/balance/c7210.html
- www.djazairess.com/alfadjr/142182/
- www.elhewar.arg/debat/art.asp:101132

www.elhiwaronline.cm/view/244004/101/

www.elliwaronline;com/vien/24404/101P3

www.elmouradia.dz/arabe/president/actives/presidentacti.htm

www.islamonline.net

www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.5html

www.marefa.org/midex.php

www.men-algeria.org/fr/enr/pot.htm‡energiesolaire

www.mondediplomatique.fr/dossiers/OTANIP :027.

www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspxid=382

www.shababunity.net/slow.phpid:542946

www.tunez.ine.com/breve.php3?idbreve=411/

www.usinfo.state.gov/arabic/ws-sub.htm

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1) Abdenour Benantar et les autres ;la méditerranée occidenttale entre régionalisationet mondialisation ;Alg érie ;Bejaia (CREAD);2003.

2) Adb Elmadjid Bouzidi, Economie Algérienne : Eclairages, Alger

3) Alexis ArieffAlgerie :Current Issues congressional Research Service February 10.2011. United States of America (WWW.crs.gov).

4) Association for study of peak oil

5) Bernard Ravenel « LalgerieSinteger dans 1 Empire » confluncesMediterranee N° 45. 2003.

6) David Brown ;Africa's booming oil and natural gas :Exploration :National Security inplication for the united Stats and china ;United Stats ;college press ;2013 .

7) Embassy of thepeole'sDemocraticRepublic of Algeria ; »AlgeriaTiday » ; Novembre 2010.

8) Eric Saudement, « algerie expoitera commercialement le gaz de schiste en 2022 », petrole et gaz, (08/12/2014), online : www.petrole-et-gaz.fr/lalgerie-exploitera-commercialement-les-gaz-de-schite-en-2022-3364

9) Ferhatfarhat ; the united states and algeria form Kemedy to reagan. Algeria ; office des publication universitaires ;2012.

10) HoucineBOUKARA ;idiology and baragmatism in Algerian foreign policy ; B. A (university of Algiers) diploma a nd M. A (university of Lancaster) ;june.

11) JEAN FRANCOIS COU STILLIERE avec la contribution de Melle HELENE PRESTAT **les Etats Unis et le Maghreb** (Paris:confluences méditerranée ; année 2010).

12) Jean Francois DAGUSAN les états Unis et la méditerranée édition poblisud, Paris 2000.

13) Kader BICHARA, les nouveaux accords entre l'union Européenne et les pays arabe, confluence méditerranée, (N° 21,Printemps 1997.

14) KassimBouhon ;Stratégie et présence économique des Etats-Unis an Maghreb ; étude présent par le centre des études économique ; Bruxelles 2010 .

15) Kenneth Oneje ;The War on Terror and the crisis of Pestcoloniality in Africa, Council for the Development of social Science Research in Africa ;African Journal of International Affairs vol. 11NO2 2008.

16) Khiedine HAMADI ;Algerian foreignpolicy towards black Africa, master of arts, center of west African studies university of Birminagham, September 1984.

17) Laul A. lapayonnaw ;Interdependence Institutions and Balance of Pouer ;Britain Germany and world war I ;In (www.mthlyoke.edu)

18) laura El-Kathiri, BassamFattoul, the Anabupsrings and Mena political instability, Imlications for oil and gas markets, P16, available on line : www.oxford energay.org/2014.

19) le Jeune Indépendant 10/12/2002.

20) MATE, Rapport sur l'etat et l'avenir de l'ancironnement en Algérie2003.

21) Nicole GRIMAUD ; la politique étrangére Algérienne 1962-1978 édition Karthala ; Paris.

22) Paul robert.the end of oil. USA:library of congress cataloging in publicataiom data2005.

23) Serge Boi de voix, Pys Arabe-France-Europe, défense nationale

24) SONATRACH ;santé ;sécurité environnement et développement durable ;Rapport Annuel 2009 ; Alger 2008.

25) Touahar M T the places of oil in National Algerian Planning And Its Impact on Regional Development Witl Particular Reference To Ouargla Region, Dector of philosply ;University of strathclyde, Glasgow SCOTLAND ;1991.

26) US trade Jnvestment mission to algeria-the enbassy of algeria in washington ;in

27) Wiliam QUANDT, Flirt contraire entre Washington et Alger, **le monde diplomatique** juillet 2002.

28) Willan QUANDI ; Flirt contraire ente Washington et Alger ,**Lemonddiplomatique**,juillet 2002.

https://cdn.fbsbx.com/v/t59.2708-21/18281731_630262533835722_5435086606904066048_n.docx/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AE%D8%B5.docx?oh=e52972812cc05c19173d5f8df08fdca8&oe=59190455&dl=1

الفهرس:

الفهرس:

كلمة شكر وعرفان.

الاهداء.

خطة البحث.

مقدمة 01

الفصل الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية الجزائرية.

تمهيد.....11

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة الحرب الباردة (1962–1989)..12

المطلب الأول: فترة الرئيس أحمد بن بلة.....12

المطلب الثاني :خلال حكم الرئيس هواري بومدين.....15

المطلب الثالث: خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد.....22

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية الجزائرية ف ي فترة ما بعد الحرب الباردة (1991–2001).....27

المطلب الأول: الشق السياسي للعلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة.....28

المطلب الثاني: الشق الأمني للعلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة.....37

المطلب الثالث: الشق الاقتصادي للعلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة.....45

المبحث الثالث: العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....57

المطلب الأول: الشق الأمني: الحرب على الإرهاب.....58

المطلب الثاني: الشق الاقتصادي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.....65

المطلب الثالث: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الجزائرية الأمريكية..69

خلاصة.....76

الفصل الثاني: البعد الاقتصادي للعلاقات الأمريكية الجزائرية

تمهيد.....79
المبحث الأول: المؤسسات الاقتصادية العالمية كآلية لتحقيق المصالح الأمريكية في الجزائر.....80
المطلب الأول: فترة الاصلاحات الأولى (1988–2004).....81
المطلب الثاني: فترة الاصلاحات الثانية (2005–2011).....91
المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.....94
المطلب الأول: الاستثمارات الأمريكية في الجزائر.....94
المطلب الثاني: الموارد الطاقوية في الجزائر.....98
المبحث الثالث: الأهمية الأمنية والإستراتيجية.....106
المطلب الأول: محاربة الإرهاب وتأمين منابع النفط.....106
المطلب الثاني: التنافس الأمريكي الفرنسي.....121
المطلب الثالث: المنظور الأمريكي تجاه الجيوستراتيجية الجزائرية.....129
خلاصة.....133

الفصل الثالث : النفط كمحدد للعلاقات الأمريكية الجزائرية

تمهيد.....134
المبحث الأول: خلفيات الاهتمام الأمريكي بالجزائر.....135
المطلب الأول: النفط الافريقي بؤرة الاهتمام الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....135
المطلب الثاني: الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجزائر والولايات المتحدة.....137
المطلب الثالث: أهمية الطاقة في الاقتصاد الجزائري.....142
المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية الأمريكية في مجال النفط.....147

المطلب الأول: الاستثمار الأمريكي في مجال المحروقات الجزائرية (1990–2014).....147
المطلب الثاني: المبادرات الأمريكية متعددة الاطراف في المجال الاقتصادي.....152
المطلب الثالث: شركة هالبرتون نموذجا.....159
المبحث الثالث: التحديات المواجهة للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي.....164
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....164
المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....168
المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين في المجال النفطي.....171
خلاصة الفصل.....181
خـــــــاتمة.....183
قائمة المصادر والمراجع.

الملخص:

هذه المذكرة تركز على دراسة العلاقات الأمريكية الجزائرية في بعدها الاقتصادي، ومن خلال هذا البحث وجدنا أن لهذا البعد أهمية كبيرة في رسم علاقات البلدين، خاصة فيما يتعلق بقطاع المحروقات، حيث يحتل النفط مركز الصدارة في عملية التبادلات التجارية بين البلدين، وهذا ما جسدته الشركات الأمريكية المستثمرة في النفط الجزائري.

كما تتنوع المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا بصفة عامة و المنطقة المغاربية بصفة خاصة، حيث تركز اهتمامها على الجزائر، لكونها الدولة المحورية في شمال افريقيا، تقوم بدور الوكيلة في الحرب على الارهاب، فالولايات المتحدة علاقاتها مع دول المنطقة قائمة على أساس المصلحة التي تتجسد في التحالف معها لتأمين الشمال الافريقي، وتأمين ابار النفط، خاصة الجزائرية منها لضمان تدفقها للأسواق الغربية و الحصول على تسهيلات عسكرية لمحاربة الإرهاب.

Abstract :

The study focuses on the Algerian-American relations, on its economic aspects. This aspect has a notorious importance in shaping the relations between on two countries. especially, the energetic sector. Thus, oil plays a fore-fount role in the commercial transactions between Algeria USA. This was reflected onthe presence of American oil companies investing in Algerian oil industry.

American interests in North Africa diversify between security issues, to economic gains especially in the Maghreb region.

The USA gives a notable importance to Algeria. because of its centric position in North Africa.

Furthermore, Algeria in an important ally in the coalition led by the USA to was an terrorism.

Most importantly. Algeria is an oil country, and is an alternative sours to secure every flowing to the United States of America.